جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير ظاهرة الإسلاموفوبيا على الأمن في أوروبا (2001–2017)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر
في العلوم السياسية تخصص: دراسات دولية

إعداد الطالب:
فاروق قويدر موساوي

إشراف الأستاذة:
كريمة كروي

لجنة المناقشة

الأستاذ: عبد الرزاق بن حليمة	رئيساً
الأستاذة: كريمة كروي	مشرفاً ومقرراً
الأستاذ: عبد الرحمن موساوي	عضواً مناقشاً

2018/2017

إهداء..

إلى والديّ الكريمين...

إلى جميع أفراد أسرتي الصغيرة...

إلى كل من علّمني...

..... أحبكم وأهدي لكم

هذا العمل المتواضع .....

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات أولاً وآخراً

أما بعد فأود أن أشكر جميع من رفع معنوياتي وشجعني على إتمام هذا البحث الأكاديمي المتواضع: أفراد أسرتي.. أساتذتي وأصدقائي في الجزائر وإيطاليا..

كما أوّد أن أشكر أستاذتي كريمة كروي التي أشرفت عليّ خلال إعدادي لهذا البحث..

والشكر موصول أيضاً لأساتذتي عبد الرزاق بن حليمة وعبد الرحمن موساوي اللذان سأحظى بشرف ترأسهم ومناقشتهم عملي البحثي المتواضع.

فهرس الدراسة

مقدمة ..... أ
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة الإسلاموفوبيا **7**
المبحث الأول: مفهوم ظاهرة الإسلاموفوبيا **8**
المطلب الأول: تعريف ظاهرة الإسلاموفوبيا **8**
المطلب الثاني: جذور ظاهرة الإسلاموفوبيا **14**
المبحث الثاني: المرتكزات الفكرية لظاهرة الإسلاموفوبيا **32**
المطلب الأول: الإستشراق **32**
المطلب الثاني: نظرية صدام الحضارات **39**
إستنتاجات الفصل الأول **48**
الفصل الثاني: ظاهرة الإسلاموفوبيا كتهديد لاتماثلي في ضل تطور مفهوم الأمن **51**
المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن **52**
المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن **52**
المطلب الثاني: المفهوم المعاصر للأمن **56**
المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة **66**
المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني **66**
المطلب الثاني: مفهوم التهديدات اللاتماثلية **71**
إستنتاجات الفصل الثاني **78**
الفصل الثالث: تداعيات ظاهرة الإسلاموفوبيا على الأمن في أوروبا **81**
المبحث الأول: التداعيات الأمنية على صعيد الأمن المجتمعي **82**
المطلب الأول: معلومات رسمية عن حوادث يُحتمل أنها معادية للإسلام **82**
المطلب الثاني: معلومات غير رسمية عن حوادث يُحتمل أنها معادية للإسلام **86**
المبحث الثاني: التداعيات الأمنية على صعيد الأمن الثقافي **97**
المطلب الأول: صراع الهوية والإندماج **97**
المطلب الثاني: إشكالية المهاجرون المسلمون والإرهاب **104**

إستنتاجات الفصل الثالث 108
الخاتمة 111
قائمة المراجع 115
ملخص الدراسة 119

مقدمة

مقدمة

تعتبر ظاهرة الإسلاموفوبيا، أو الخوف الجماعي من الإسلام، من المواضيع المتداولة بكثرة في الأوساط البحثية والأكاديمية خلال السنوات الأخيرة، حيث برزت كموضوع مستقل قيد الدراسة والتحليل في تسعينيات القرن الماضي بعد تقرير أصدرته موسسة "رانميد تراست" البريطانية غير الحكومية، وقد ذاع صيتها وتزايد حجم التركيز عليها منذ هجومات الحادية عشر سبتمبر في أمريكا. ومن المتغيرات اللصيقة بهذه الظاهرة، نجد موضوع أو متغير الأمن، حيث أخذ هذا الأخير حيزاً من الدراسة هو الأخر في خضم ظاهرة الإسلاموفوبيا، نظراً للعلاقة الوطيدة بينهما والتأثير المباشر لظاهرة الإسلاموفوبيا على الأمن بصفة خاصة. والملاحظ في ظاهرة الإسلاموفوبيا هو تماسها المباشر بأوروبا بشكل لافت، وفي هذا الصدد تشير تقارير المنظمات غير الحكومية إلى موجة عنيفة من الاعتداءات وجرائم الكراهية إستهدفت المسلمين والمواقع الإسلامية في أوروبا، كنتيجة لأعمال إنتقامية جائت كرد فعل عن سلسلة من الأحداث الدامية التي ضربت أوروبا وتم نسبها إلى الدين الإسلامي – أو بعبارة أخرى تم توريط الإسلام فيها – وراح ضحيتها العشرات من المواطنين الأوروبيين، ومن أمثلة هذه الهجومات، تفجيرات مدريد 2004، وتفجيرات لندن 2005، وهجوم شارلي إيبدو 2015، وعملية الدهس في نيس بفرنسا 2017. وهو ما وضع الأمن الأوروبي على المحك، ودفع بصناع القرار في أوروبا إلى إتخاذ العديد من التدابير والإجراءات الرامية إلى مكافحة هذه الأعمال العدائية ووضع حد لها. وهو المشهد الذي عجل بتفاقم ظاهرة الإسلاموفوبيا بشكل كبير جداً في أوروبا وألقى بضلاله على واقع الشعوب هناك وخيّم على العديد من السياسات الرامية إلى الحفاظ على الأمن الأوروبي.

1/ أهمية الدراسة:

- أن ظاهرة الإسلاموفوبيا تشكل حديث الساعة في وقتنا الحالي، وهي تأخذ حيزاً كبيراً من إهتمام الباحثين، وهذا بالنظر إلى الأبعاد الحضارية والتاريخية التي تتضمنها.
- لم يتم دراسة هذا الموضوع من قبل بشكل مفصل ومحدد، حيث أن جل الدراسات تطرقت إلى دراسة ظاهرة الإسلاموفوبيا وأبعادها وآثارها بشكل عام.
- أن دراسة هذا الموضوع تدخل في صلب الدراسات التي يعنى تخصص دراسات دولية بمعالجتها ودراستها.

2/ أسباب إختيار موضوع الدراسة:

- الرغبة في إنجاز بحث أكاديمي محكم ومفصل حول موضوع الدراسة يساهم في التراكم المعرفي في حقل العلاقات الدولية.
- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع على إعتبار إحتكاكي المباشر بالحضارة الغربية الأوروبية أثناء فترة دراستي في إيطاليا.

3/ أهداف الدراسة:

- فهم وإستعاب مفهوم ظاهرة الإسلاموفوبيا وطبيعتها وأسبابها وتداعياتها وعلاقتها ببعض المفاهيم القريبة منها.
- فهم وإستعاب مفهوم الأمن ومدلولاته المعاصرة في ظل بروز مستجدات جديدة، وفي هذا الشأن، فإن أبرز المستجدات التي تهمنا، هو مستجد ظاهرة الإسلاموفوبيا.
- الوصول إلى فهم دقيق وشامل لطبيعة تأثير ظاهرة الإسلاموفوبيا على الأمن في أوروبا.

4/ الإشكالية:

- ما هو تأثير ظاهرة الإسلاموفوبيا على الأمن في أوروبا؟

5/ التساؤلات الفرعية:

- ما هو مفهوم الإسلاموفوبيا وما هي أسباب إنتشارها؟
- ما هو مفهوم الأمن ولماذا تشكل ظاهرة الإسلاموفوبيا تهديداً على الأمن في أوروبا؟
- ما هي تداعيات ظاهرة الإسلاموفوبيا على الأمن في أوروبا؟

6/ الفرضية الرئيسية:

- يكمن تأثير ظاهرة الإسلاموفوبيا على الأمن في أوروبا في التداعيات السلبية على المستويين المجتمعي والسياسي.

7/ الفرضيات الفرعية:

- الإسلاموفوبيا ظاهرة مرضية ترتبط أساساً بالدول الأوروبية بالنظر إلى التقارب الجغرافي والصراع التاريخي بينها وبين الشرق الإسلامي.
- تطور مفهوم الأمن أدى إلى بروز ظاهرة الإسلاموفوبيا.
- إنتشار ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا أدى إلى تهديد الأمن المجتمعي والثقافي.

8/ إطار الدراسة:

- الإطار الزماني: الفترة الزمنية التي يختص هذا البحث بدراستها تبدأ من أحداث الحادية عشر سبتمبر 2001 وإلى غاية الآن. ويعود السبب في تحديد هذه الفترة إلى أن ظاهرة الإسلاموفوبيا ذاع صيتها مع تلك التفجيرات ولاتزال إلى وقتنا هذا.
- الإطار المكاني: يعنى هذا البحث بدراسة ظاهرة الإسلاموفوبيا في الدول الأوروبية على وجه التحديد. وذلك على إعتبار أن منشأ ظاهرة الإسلاموفوبيا هو أوروبي بإمتياز، ولابد من فهم التاريخ الأوروبي لأجل الوصول إلى فهم أوسع للظاهرة ومن ثم البحث في تداعيتها على الأمن في أوروبا.

9/ أدبيات الدراسة:

- Chair of the Commission: professor Gordon Conway, "Islamophobia: A Challenge for Us All", **Report of the Runnymede Trust Commission on British Muslims and Islamophobia**, the Runnymede Trust, 1997.

على ضوء عدم وجود المراجع التي تطرقت إلى دراسة تأثير ظاهرة الإسلاموفوبيا على الأمن في أوروبا بشكل محدد وصريح، يبرز تقرير لجنة رانميد تراست البريطانية الصادر سنة 1997، والذي تناول بشكل منظم وعميق ظاهرة الإسلاموفوبيا إلى درجة أنه كان التقرير الذي أرسى لشيوع مصطلح الإسلاموفوبيا. وقد أشار التقرير بشكل ضمني إلى التهديد الذي قد تشكله ظاهرة الإسلاموفوبيا على الأمن في أوروبا، وهو ما يظهر من خلال تركيزها على التداعيات المجتمعية السلبية المحتملة للظاهرة في المجتمع البريطاني. وقد تضمن التقرير الذي جاء تحت عنوان: "الإسلاموفوبيا: تحدي لنا جميعاً"، عشرة فصول تطرقت إلى مناحي عديدة لظاهرة الإسلاموفوبيا، تمثلت في بيان: طبيعة الظاهرة والصورة النمطية الأوروبية عن الإسلام، وتاريخ وجود المسلمين

في بريطانيا، ودور وسائل الإعلام في تأجيج ظاهرة الإسلاموفوبيا ومناقشة مسؤولية الصحفيين، ومظاهر التمييز العنصري وإقصاء المسلمين وممارسة العنف الجسدي ضدهم وسبل مكافحة هذه المظاهر، بالإضافة إلى رؤية إستشرافية وجملة من التوصيات التي توصلت إليها اللجنة.

10/ مناهج الدراسة:

- المنهج التاريخي: الذي يفيد الموضوع من خلال تتبع التطور التاريخي لظاهرة الإسلاموفوبيا عبر مجموعة الحقائق والوقائع التاريخية التي جمعت بين الشرق والغرب، هذا بالإضافة إلى أنه يسمح برصد تطور العملية التنظيرية في الدراسات الأمنية وكشف أبرز محطات ودواعي التطور الذي شهده مفهوم الأمن.
- المنهج التحليلي المقارن: وتتجلى أهميته في أنه يسمح بمعالجة مستويات النقاش التنظيري في الدراسات الأمنية، ومرد ذلك أن معظم البناءات النظرية تطورت بفعل المحاورات الكبرى التي غالباً ما إتخذت الطابع المقارن، ولو بشكل ضمني.
- المنهج التحليلي الوصفي: وتظهر الحاجة إليه لأجل تفكيك الجوانب المختلفة لظاهرة الإسلاموفوبيا والبناء النظري الذي تقوم عليه، إضافة إلى تفسير جوانب العلاقة التفاعلية بين التحولات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة والتحولات المفاهيمية في الدراسات الأمنية، ومعرفة علاقة هذا التحول بظاهرة الإسلاموفوبيا وأسباب تفشي الدراسات التي تعنى بهذه الظاهرة. ومن ثم الإحاطة بأبرز التداعيات الأمنية التي أحدثتها ظاهرة الإسلاموفوبيا على الأمن في أوروبا.

11/ تقسيم الدراسة:

قمنا بتقسيم خطة البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، بحيث يتضمن كل فصل مبحثين إثنين، وتضم هذه المباحث عدداً من المطالب الفرعية التي تساعدنا على ضبط الدراسة والتحكم في مضمون البحث ومنه الوصول إلى الأهداف المسطرة. وهذا على النحو التالي:

الفصل الأول: نعالج من خلاله مفهوم ظاهرة الإسلاموفوبيا عبر بيان تعريفها وجذورها التاريخية، وبيان أهم المرتكزات الفكرية التي أرست لظهورها ولاتزال تشكل عمادها الرئيسي، والمتمثلة في الإستشراق، بالإضافة إلى نظرية صدام الحضارات التي تعد هي الأخرى جانباً مهماً في فهم البناء النظري – في إطار الإستشراق بالطبع –

للضاهرة والمغزى من إنتشارها. وسيسمح لنا هذا التقسيم بعد الإنتهاء من هذا الفصل بالوصول إلى فهم شامل لظاهرة الإسلاموفوبيا ومن ثم إستخلاص جملة لأهم الإستنتاجات بخصوص الظاهرة.

الفصل الثاني: نستهدف من خلال هذا الفصل دراسة مفهوم الأمن القومي وتحوله من المفهوم التقليدي إلى المفهوم المعاصر الشامل وأهم المحطات التي أدت إلى هذا التحول، ومن ثم توضيح وإبراز ماهية التهديدات اللاتماثلية التي أصبح ينطوي عليها المفهوم المعاصر للأمن وعرض مستوياتها وأنواعها. ومن خلال هذا التقسيم سوف يكون في مقدورنا في نهاية الفصل التوصل إلى أهم الإستنتاجات بخصوص تطور مفهوم الأمن القومي وموقع ظاهرة الإسلاموفوبيا في هذا التطور.

الفصل الثالث: ندرس من خلال هذا الفصل التداعيات الأمنية لظاهرة الإسلاموفوبيا على الأمن في أوروبا وأثرها في رسم توجه خاص للعقيدة الأمنية الأوروبية يقوم على أساس التوجس من الإسلام والمسلمين. وتتجلى أهم التداعيات الأمنية في مستويين أساسين هما: المستوى المجتمعي والمستوى الثقافي، وتتجسد هذه التداعيات على نحو لافت في تنامي أعمال الجريمة والعنف والتمييز ضد المسلمون في أوروبا، وبروز قضايا الهوية والإندماج، وإشكالية الهجرة الإسلامية والمهاجرون المسلمون وربطهم بظاهرة الإرهاب. ومن خلال هذا التقسيم سيكون بمقدورنا في نهاية الفصل التوصل إلى جملة لأهم الإستنتاجات بخصوص تداعيات ظاهرة الإسلاموفوبيا على الأمن في أوروبا.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة الإسلاموفوبيا

على الرغم من أن مصطلح الإسلاموفوبيا وُجد مع مطلع القرن العشرين وشاع في تسعينيات القرن الماضي، وترسخ القول به بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر، إلا أن الدراسات والأبحاث الأكاديمية تجمع على أن الإسلاموفوبيا كظاهرة لها جذور تاريخية متأصلة جمعت بين الشرق والغرب منذ فجر التاريخ، وتحديداً مع بدء الدعوة المحمدية لنشر الإسلام، حيث تعبر هذه الظاهرة عن شكل من أشكال الصراع الحضاري بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي. وقد تجسد هذا الصراع في بادئ الأمر على نحو واضح من خلال سلسلة الحروب الصليبية التي إستهدفت الإسلام والمسلمين، والتي حملت في جوهرها عداءً مبيّناً ضد الإسلام ومظاهره، وإستخدمت ما أمكن من القتل والتدمير والتشريد والتجويع، ليأخذ هذا الصراع بعد ذلك بعداً فكرياً يقوم على حرب الأفكار بعيداً عن القتل والدمار، وهو البعد الذي إتخذ مصطلح الإسلاموفوبيا عنواناً له يغلف مظاهر العداء الضمني للإسلام والمسلمين. وقد حظي هذا العداء بإطار فكري خاص يدعى الإستشراق، حيث رسخت الدراسات الإستشراقية والمفكرون المستشرقون هذا العداء ضد الإسلام وشجعوا عليه عبر إعطاء الحجج والتبريرات الحضارية والثقافية المتسمة بالطابع الإقصائي والعنصري.

المبحث الأول: مفهوم ظاهرة الإسلاموفوبيا

يعد مصطلح الإسلاموفوبيا من المصطلحات الجديدة في حقل السياسة الدولية، حيث شاع في تسعينيات القرن الماضي بعد تقرير أصدرته لجنة رانميد تراست البريطانية. وقد تبلورت ظاهرة الإسلاموفوبيا بشكل لافت بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر، ولكن مع ذلك فإن ظاهرة الخوف من الإسلام والعداء له لطالما كانت موجودة على مر التاريخ ولكنها إفتقدت إلى اللمسة الأكاديمية والتنظيرية، فهي إنعكاس للصراع التاريخي بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، وقد كان ولايزال لها إطارها الفكري المعروف بالإستشراق، والذي غذى الظاهرة وأججها. ويقول المستشرق الفرنسي جاك بيرك في هذا الصدد: "إن الإسلام الذي هو آخر الديانات السماوية الثلاث، والذي يدين به أزيد من مليار نسمة في العالم، والذي هو قريب من الغرب جغرافياً وتاريخياً، وحتى من ناحية القيم والمفاهيم.. قد ظل ويظل حتى هذه الساعة، بالنسبة للغرب: إبن العم المجهول، والأخ المرفوض.. والمنكور الأبدي.. والمبعد الأبدي.. والمتهم الأبدي.. والمشتبه به الأبدي"[1].

المطلب الأول: تعريف ظاهرة الإسلاموفوبيا

الإسلاموفوبيا لغة تتشكل من لفظتين: "الإسلام" و"فوبيا"، والإسلام هو دين من الأديان السماوية وخاتمها، والهدف منه الإستسلام لله تعالى والإقرار بألوهيته وأنه وحده لا شريك له، وقد نزلت رسالة الإسلام في القرآن الكريم الذي أوحاه الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم. أما فوبيا فهي لفظة لاتينية، ويقصد بها الخوف المرضي، وقد عرفها قاموس أوكسفورد بأنها: "خوف أو كراهية شديد/ة وغير مبرر/ة من شيئ ما"[2].

أول ظهور للإسلاموفوبيا بدأ مع المنشور التاريخي الموسوم بعنوان: "الإسلاموفوبيا: تحدي لنا جميعاً: تقرير لجنة رانميد تراست حول مسلمي بريطانيا والإسلاموفوبيا"، ومع أنه لم يكن بالتأكيد نقطة بداية الإسلاموفوبيا، إلا أنه كان نقطة بداية تفشي الإسلاموفوبيا وإحداثها لضجة في الأوساط الشعبية والسياسية[3]. وبناءً عليه، فغالباً ما يتم الإشارة إلى مصطلح الإسلاموفوبيا – أو الخوف من الإسلام – كمفهوم وكلفظ جديد على أنه ظهر لأول مرة في بريطانيا، ولكن هذا على الأرجح ليس صحيحاً. فقاموس أوكسفورد يشير إلى أن مصطلح الإسلاموفوبيا تم

[1] محمد قيراط، "الإعلام العربي الموجه للآخر والحوار بين الإسلام والغرب"، ب.ت، ص6.

[2] Oxford Learner's Pocket Dictionary, Oxford University Press, Fourth Edition, 2015, P 329.

[3] Chris Allen, **Islamophobia**, United Kingdom, MPG Books Group, 2010, p 3.

إستعماله لأول مرة سنة 1991 من قبل مجلة "إنسايت" الأمريكية، في حين تشير مراجع أخرى إلى أن هذا المصطلح تم إستعماله لأول مرة سنة 1925 في فرنسا من طرف كل من إيتيان دينات وسليمة بن إبراهيم، وذلك في كتابهما "الوصول إلى الهذيان بفعل الخوف من الإسلام"، ويظهر في سياق كتابتهما عن الرسول محمد عليه الصلاة والسلام أنهما لم يستعملا مصطلح الإسلاموفوبيا بنفس المفهوم الذي يحمله اليوم. ويدعي آخرون من أمثال كارولاين فوريست وفياميتا فينير أن مصطلح الإسلاموفوبيا أستعمل خلال الثورة الإيرانية لوصف النساء الإيرانيات الذين رفضن إرتداء الحجاب، وبدرجة أقل لوصف الحركة النسائية في إيران وكذلك الليبيراليون الإيرانييون بعد الثورة الإسلامية. وبالإضافة إلى فورست وفينير، يقترح شادور جافان وكارلا أمينة بحجتي رواية مشابهة، ولكن مع تبني الإستعمال الخاص بمصطلح الإسلاموفوبيا لسنة 1925 الذي يختلف عن الإستعمال الحالي للمصطلح، فيحاججان على أن الإستعمال السابق للإسلاموفوبيا والذي ينصرف إلى خوف المسلمين أنفسهم من الإسلام، كان الطرح الذي مهد لإعادة هيكلة إستعمال المصطلح من طرف المهاجرون واللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان ليصبح مصطلح الإسلاموفوبيا مرتبطاً بخوف غير المسلمين من الإسلام والمسلمين[1].

ومن خلال ما سبق يتضح أن النشأة الأولى لإستخدام مفهوم الإسلاموفوبيا في الأدبيات والكتابات الغربية تعود إلى عشرينيات القرن الماضي، غير أن الأبعاد السياسية لمفهوم الإسلاموفوبيا بدأت تتبلور منذ أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي إثر بروز ظاهرة ما يسمى الصحوة الإسلامية أو صعود الإسلام السياسي في العالم العربي والإسلامي، وخاصة بعد الثورة الإيرانية بزعامة الخميني عام 1979، وتزايد الإهتمام الغربي بدراسة ظاهرة تنامي الصعود السياسي للتيارات الإسلامية والأصولية وتأثيرات ذلك على الغرب[2].

وقد إرتبط مفهوم الإسلاموفوبيا في الكتابات الغربية بمجموعة من المسلمات المسبقة والسلبية عن الإسلام والمسلمين، وبخاصة الصورة النمطية الهوامية التي بدأتها المخابرات البريطانية وأكملتها المخابرات الأمريكية في سياق عملها على رسم قوالب نمطية للأمم والشعوب بهدف وضع قوالب سلوكية للتعامل معهم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم علماء النفس والإنثروبولوجيا الذين رسموا هذه القوالب كانو من العلماء اليهود المهاجرين من ألمانيا هرباً من النازية[3].

---

[1] Chris Allen, Op.cit, p. p 5-6.

[2] محمد أحمد النابلسي، "جنون الإسلاموفوبيا"، **الكتاب العربي للعلوم النفسية**، العدد 38، مؤسسة العلوم النفسية العربية، 2015، ص9.

[3] المرجع نفسه، ص9.

هذا وتضيف القناعات الشعبية في الغرب تشويهات إضافية لصورة الإسلام والمسلمين، وهي قناعات خاطئة مبنية على فوقية المستعمر وتعالي التفوق العلمي والتكنولوجي، مضافاً إليهما الإنطباعات الإستشراقية المرتبطة بدورها بأهداف إستخباراتية وإستعمارية مما يجعلها تفتقد إلى الموضوعية.[1] ويقول الدكتور محمد عمارة في هذا الشأن: "هذه النزعة المركزية قد جعلت الثقافة الغربية تنكر تنوع العالم إلى حضارات متعددة ومتمايزة ومستقلة في ثقافاتها.. فهذه المركزية تزعم أن الحضارة الغربية هي الحضارة العالمية.. وتُصِب العالم بالتغريب.. وأخيراً بالعولمة في قالب حضاري وثقافي وقيمي وحيد.. ولقد ضمن للغرب "راحة الضمير" أو موته، وهو يمارس هذا العدوان على "الآخر الحضاري" وبالذات على "الآخر الإسلامي"، ذلك الميراث المشوه والعدائي الذي حفلت به ثقافته المدنية تاريخياً، على إختلاف حقولها وميادينها، إزاء الإسلام ومقدساته وأمته وحضارته.. وهو الميراث الذي لا يزال فاعلاً في الإعلام الغربي.. والتعليم الغربي.. ودوائر الفكر والدراسات.. وعند صناع القرار حتى كتابة هذه الصفحات"[2].

ويتكون مصطلح الإسلاموفوبيا من نحت لغوي لمفردتي: "الإسلام" و"فوبيا" ذي الجذور الإغريقية بدلالة الخوف غير المبرر والمصطلح على ترجمتها بالرهاب. ومنه يقصد بالإسلاموفوبيا الخوف المرضي من الإسلام، وبهذا فإنه تعريف ملغم ينتمي إلى حقل علم النفس لأنه من الناحية الدلالية يشير الرهاب إلى مرض نفسي، ودلالة هذا أنه ليس هناك ما يدعو إلى الفزع والخوف حقيقة بل هو مجرد وهم يسيطر على المريض فيتخيل أن هناك تهديداً يترصده من قبل أشخاص ما أو أحداث معينة[3].

وإذا كان مصطلح "الفوبيا" أو "الرهاب" مفهوماً مستمداً من علم الأمراض النفسية، يتم التعبير به عن نوع من أنواع العصاب القهري الذي يجعل المصاب به لا يملك القدرة على التحكم في ردود أفعاله عند تعرضه لموضوع خوفه، فإن إرتباطه بالإسلام جعل منه ظاهرة يصعب تحديدها في أحادية سببية واحدة، أو إخضاعه لمنهج "كلينيكي" طبي، فهو يستعصي حصره في سلوكيات تتمخض عن نتائج معينة، إذ أصبحت الإسلاموفوبيا سلاحاً وسياسة معتمدة، وواقعاً معاشاً في الغرب وفي أوروبا خاصة، ليس فقط من خلال منظومة القوانين التي تنتهك حقوق المسلمين، بل أصبح مقبولاً ومشروعاً إنتقاد المجموعات المسلمة من المهاجرين في الغرب تحت ذريعة القيم

[1] محمد أحمد النابلسي، المرجع السابق، ص9.

[2] محمد قيراط، مرجع سابق، ص3.

[3] يوسف كريم، "المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية والإرهاب"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 3، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين – ألمانيا، 2017، ص261.

الليبرالية كحرية التعبير وحقوق المرأة، والمفارقة في هذا أنه يتم بصناعة وتأييد واسعين من الإعلام على نحو يجعل من خطاب العنصرية والعدائية ضد المسلمين يبدو وكأنه أمر عدي ومقبول مجتمعياً وسياسياً، ليصبح بالتالي التمييز ضد المسلمين جزءاً لا يتجزأ من المناخ السياسي السائد في أوروبا[1].

وعرّف تقرير لجنة رانميد تراست ظاهرة الإسلاموفوبيا بأنها "عداء لا أساس له تجاه الإسلام، وينتج عنه ممارسة التمييز ضد المسلمين سواء كأفراد أو كمجتمعات، وكذلك إقصاء المسلمين من المشاركة في رسم السياسة العامة والمساهمة في القضايا المتعلقة بالمجتمع"[2]. كما أشار التقرير إلى أن الإسلاموفوبيا ظاهرة بات يُنظر إليها إنطلاقاً من الإعتبارات التالية[3]:

1- الإسلام كيان منغلق وثابت ولا يستجيب للتغيير.
2- الإسلام منعزل عن الآخر، وليس له قواسم مشتركة مع باقي الحضارات، فهو لا يؤثر فيها ولا يتأثر بها.
3- الإسلام تتخلله عقدة نقص إتجاه الحضارة الغربية، فهو دين بربري، غير عقلاني، بدائي، وإقصائي.
4- الإسلام دين عنيف، وعدواني، ومصدر تهديد، وداعم للإرهاب، وهو يُعنى بصدام الحضارات.
5- الإسلام يمثل إديولوجية سياسية تستعمل لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية.
6- الإنتقادات الموجهة للغرب من طرف الإسلام غير مقبولة.
7- العداء للإسلام يستعمل بغرض تبرير الممارسات التمييزية إتجاه المسلمين وتهميشهم من المجتمع.
8- العداء للمسلمين هو أمر طبيعي وعادي.

ومنذ دراسة "رانميدتراست"، أخذت النقاشات بخصوص الإسلاموفوبيا حيزاً كبيراً خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكذلك في ضوء الهجمات الإرهابية اللاحقة التي شهدتها أوروبا والجدل الذي أثاره الإسلام وحرية التعبير. وفي سنة 2005 إنعقد مجلس أوروبي تحت عنوان: "الإسلاموفوبيا وتأثيرها على الشباب" حيث تم فيه توصيف الإسلاموفوبيا على أنها "الخوف من الإسلام أو تبني أحكام مسبقة عن الإسلام والمسلمين والقضايا

[1] يوسف كريم، المرجع السابق، ص261.

[2] Chair of the Comission Professor Gordon Conway, Op.cit, p 4.

[3] EUMC, "Muslims in the European Union: Discrimination and Islamophobia", **Report**, 2006, p 61.

التي لها علاقة بهم، سواء أخذت شكل ممارسات عنصرية وتمييزية يومية أو أشكالاً أخرى أكثر عنفاً، كما أن الإسلاموفوبيا تمثل إنتهاكاً لحقوق الإنسان ومهدداً للتماسك الإجتماعي"[1].

وفي قراءة قام بها الباحث مارتن دي كونينغ لكتاب "الرهاب من الإجانب والخوف من الإسلام في أوروبا" للمفكر رايموند تاراس، يقول: الإسلاموفوبيا حسب الكاتب هي عبارة عن مركب يشمل التعصب الديني، والإثني/العرقي، والحضاري، إذ يعرفها كالتالي: "بسبب أن المفهوم الضيق للإسلام يتجلى بصفة خاصة عدم فصل الحياة السياسية عن رسم السياسة العامة والهوية، تصبح أي وجهة نظر أو فعل يستهدف مسلماً ما بمثابة تصرف معاد للإسلام، حتى ولو كان "الكافر" المسؤول عن هذا التصرف غير مدرك لهذا المنطق بعينه... المسلمون أنفسهم قد يتملكهم الخوف من الإسلام... إذ يكفي أنهم يرفضون بعض الممارسات الحضارية أو التوجهات السياسية التي تميز المجتمعات المسلمة". ومن خلال حوصلة هذا التعريف نجد أنه يثير مشكلة بحثية تتمثل في أن الإسلاموفوبيا تم تعريفها إنطلاقاً من مفهوم الإسلام، وبالتالي فإن هذا التعريف هو واسع بمكان على نحو يفقد المفهوم كثيراً من قيمته التحليلية[2].

في البداية، فإن تعريف الإسلاموفوبيا إنطلاقاً من ماهية الإسلام، مثلما فعل على نحو واضح رايموند تراس، يفقد العمل قيمته التحليلية. فرايموند تراس قام بحصر التقاليد الإسلامية في العقيدة الإسلامية من منضور أنها مجرد "أسلوب حياة"، وكذلك في بعض الممارسات والتوجهات التي تميز المجتمعات المسلمة. وهذا تعريف في غاية العمومية للإسلام لكونه لا يأخذ بعين الإعتبار المظاهر العديدة للحركات النشيطة المختلفة، والممارسات الحضارية التوفيقية، والتجارب الشخصية للأفراد. وهنا يظهر وقوع رايموند تارس في واحدة من المآخد على حد وصف محمد ممداني الذي يقول: "هو يفترض أن كل حضارة أو ديانة لها تعريف جوهري وأن تلك الصيغ السياسية المتميزة يمكن أن يتم إعتبارها كمواد منطقية لذلك الجوهر"[3].

إن ما يجعل الإسلاموفوبيا إسلاموفوبيا هو ليس نقد ما قد يؤمن به بعض المسلمين (أو غير المسلمين) كعقيدة مركزية للإسلام أو الممارسات التعبدية الجوهرية لهؤلاء. فالإسلاموفوبيا تعبر عن نفسها – حيث أقوم هنا

[1] EUMC, Op.cit, p 61.

[2] Martijn de Koning, "Defining and Understanding Islamophobia in Europe", **Article**, H-Net Reviews in the Humanities and Social Sciences, 2013, p 2.

[3] Ibid, P 2.

بإعادة تفسير المستويات الثلاث للعنصرية التي صاغها بيار أوندري تاغويف – كالتالي: أولاً: أنها إحساس جماعي يتولد كإستجابة وكردة فعل ضد الغرباء ضد وجود فكرة جوهرية للإسلام كديانة، ثانياً: أنها إقرار لردود فعل معينة كنوع من الخوف العقلاني، ثالثاً: عبر إستعمال المستويين الأولين من أجل بلورة خطاب إقصائي أكثر حدة. وهنا يمكننا أيضاً القول أنه إذا ما حظي المستوى الثالث بالقبول فإن هذا سوف يكون له تداعياته على المستوى الأول "الإحساس الجماعي". وفي هذه المستويات الثلاث ليس الجوهر المفترض للإسلام هو المهم، وإنما الصورة النمطية عن الإسلام التي يتم تضمينها في التعاريف هي التي تجعل الناس ينجرون وراء رفض جوهر الإسلام وتبرير إقصاء المسلمين. وفي هذه الحالة، تصبح العلاقات بين الناس وبعض التطورات لصيقة بالإسلام عبر جعلها واحدة من مظاهره[1].

ثانياً: حسب تعريف تاراس فإن أي تعليق سلبي تجاه عقيدة معينة أو ممارسة إسلامية يمكن وصفه بالخوف من الإسلام. هل يمكننا أن نصف مثلاً دعم القانون الفرنسي الذي يحظر إرتداء غطاء الرأس الإسلامي في المدارس العامة على أنه سلوك ناتج عن الخوف من الإسلام؟ تاراس يعتقد هذا، فهو ينقل أن دعم إتيان باليبار ومفكرون آخرون للحظر ربما لم يمثل بصراحة خوفاً من الإسلام بالقدر الذي مثلته إنتقادات أخرى، مثل نقد إيرنست رينان في القرن التاسع عشر.. حيث ومع الأخذ في النقد الأوروبي للحداثة والذي إستهان بالتنمية في العالم الإسلامي أخذ المفكرون على عاتقهم مسألة إستحضار الشرق الإسلامي/العربي، وهو الأمر الذي إنعكس على شكل تجديد ملحوظ وواسع على مستوى الدراسات الإستشراقية. فحسب تعريف تاراس يمثل الحضر تعبيراً عن الخوف من الإسلام، لكونه يعارض "الممارسات الحضارية" التي تميز المجتمعات المسلمة. وعلى أيّ حال هناك العديد من الناس، بمن فيهم المسلمون، يدعمون الحضر لجملة من الأسباب، مثل إبعاد الفتيات عن الضغط الإجتماعي. وبالتالي فإن الآراء والنوايا لا تعبر بالضرورة عن حالة خوف من الإسلام[2].

ولعل شيوع مصطلح الإسلاموفوبيا وغلبته يعود إلى أنه يبرر العداء للإسلام دون الإعتراف به. إذ يتحول العداء للإسلام من مظهر تمييزي إلى رد فعل مرضي ناجم عن ممارسات ومظاهر إسلامية متعارضة مع القيم الغربية[3]. وفي هذا الخصوص تبرز دراسة قامت بها جامعة "فيرارا" وجامعة "تورينو" الإيطاليتين تحت عنوان

[1] Martijn de Koning, Op.cit, p 2.

[2] Ibid, p 2.

[3] محمد أحمد النابلسي، مرجع سابق، ص9.

"العنصرية الدينية: الإسلاموفوبيا ومعادات السامية في المجتمع الإيطالي"، والتي أكدت على البعد العنصري والطابع العدائي لظاهرة الإسلاموفوبيا، وهذا كالآتي[1]:

- المعادات للسامية هي شكل من أشكال العنصرية تأخذ الطابع المثالي القائم على الشعور بالتفوق المطلق والنموذج الأكمل دون غيره.
- المعادات للسامية والإسلاموفوبيا ينتميان إلى فصيلة واحدة، فهما شكلان من أشكال التعصب العرقي. وحتماً يختلفان في بعض المظاهر، إلا أنهما يتشاركان سلسلة طويلة من الخصائص والمميزات بالنظر إلى النعرات القبلية المثارة والخطابات المستعملة.
- مصطلح الإسلاموفوبيا ينصرف إلى معنيين مختلفتين ولكنهما ذو أبعاد مترابطة، فمن جهة يؤدي إلى "الفوبيا" والتي تتجسد بسهولة في شكل تمييز عنصري ضد الأفراد المسلمون والمجتمعات الإسلامية، ومن جهة أخرى يودي إلى العداء للإسلام كحضارة وما تتضمنه من مميزات وخصائص.
- العنصرية لم تعد واسعة الإنتشار فحسب ومختلة التنظيم ومجرد ترتيبات مشوشة من المواقف المتعصبة، بل أصبحت في غاية التنظيم على نحو يجعل من الممكن القول أنها عبارة عن لحُمة إجتماعية تأتي بغرض إستبدال أنماط مختلفة من المؤسسات الإجتماعية، مثل دور القانون أو التضامن الطبقي والتماسك.

ومما سبق يمكن التأسيس لتعريف شامل للإسلاموفوبيا ينصرف إلى أنها ظاهرة رهابية تقوم على الخوف المفرط من الإسلام والمسلمين، ومناصبة العداء لهم ورفض جميع مظاهر الحضارة عندهم والتي يستمدون قيمها من الإسلام. والإسلاموفوبيا بذلك تخزل مجموعة من مشاعر العداء للإسلام وكل ما يمت له بصلة، وهي مظهر من مظاهر التمييز العنصري ومعادات السامية.

المطلب الثاني: جذور ظاهرة الإسلاموفوبيا

الخوف الغربي من الإسلام ليس وليد القرن الأخير، بل يمتد بعمر الزمان حتى نقطة الإنطلاق الأولى للدعوة الإسلامية. ولعل مصطلح الإسلاموفوبيا هو أكثر المصطلحات التي تعبر عن هذا الخوف المرضي من الإسلام. يقول صمويل هنتنغتون: "يقول بعض الغربيين بمن فيهم الرئيس كلينتون، أن الغرب ليس بينه وبين

[1] Alfredo Alietti and Dario Padovan, "Religious Racism. Islamophobia and Antisemitism in Italian Society", **Religions**, vol 4, 2013, p 599.

الإسلام أية مشكلة، وإنما المشكلات موجودة فقط مع بعض المتطرفين الإسلاميين. أربعة عشر قرناً من التاريخ تقول عكس ذلك، العلاقات ما بين الإسلام والمسيحية كانت عاصفة غالباً، صراع القرن العشرين بين الديمقراطية الليبيرالية والماركسية اللينينية ليس سوى ظاهرة سطحية وزائلة إذا ما قورنت بعلاقة الصراع المستمر والعميق بين الإسلام والمسيحية"[1].

والملاحظ أن الغرب يخشى الإسلام كدين، وليس كما يتصوره كثيرون أنه يخشى بعض الإسلاميين الذين يؤمنون بالعمل المسلح كوسيلة لمحاربة الهيمنة الغربية المعاصرة اليوم، وهذا ما يعترف به هنتجتون عندما يقول: "المشكلة المهمة للغرب ليست الأصولية الإسلامية، المشكلة هي الإسلام، فهو حضارة مختلفة، شعبها مقتنع بتفوق ثقافته، وهاجسه تضائل قوته"[2].

إن علاقة الغربيين بالإسلام، أو العلاقة بين العالم الإسلامي والغرب، علاقة متعددة الأبعاد ومترامية الأطراف، شديدة التوتر والتنوع أيضاً. وهذا يجعل المتحدث فيها يقع في التردد والحيرة إزاء تركيبها وتعقيدها، وقلما يتم تناولها بالشمول والتركيب اللائق بها، وبالمنهجية والموضوعية الكافية[3].

ثمة تاريخ طويل يحكم هذه العلاقة المتوترة والمتذبذبة، وقد تتبع مكسيم ردونسون الصورة الغربية عن الإسلام والمسلمين وقسمها إلى محطات هي[4]:

1- العصور الوسطى التي تجلى فيها الصراع بين العالمين المسيحي والإسلامي، وهذا ما بين القرنين الثامن والثاني عشر ميلاديين.
2- نمو وذبول صورة للإسلام أقل عداء فيما بين القرنين الثالث عشر والرابع عشر ميلاديين.
3- التعايش السلمي والتقارب، وهذا ما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر ميلاديين.
4- من التعايش السلمي إلى الموضوعية وهذا من القرن السادس عشر إلى غاية القرن السابع عشر م.
5- النزعة الإمبريالية والتخصص والتعلق بالغرائب في القرن التاسع عشر.
6- تفجر العصبية العرقية في القرن العشرين.

---

[1] رائد أحمد غنيم، الخوف الغربي من الإسلام: أسبابه ووسائله وآثاره، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص3.
[2] المرجع نفسه، ص3.
[3] معتز الخطيب، "ظاهرة كراهية الإسلام: الجذور والحلول"، العدد 17، **ثقافتنا للدراسات والبحوث**، المجلد 5، 2008، ص40.
[4] المرجع نفسه، ص ص41-42.

ويمكن تحديد تاريخ متغيرات الصورة الغربية عن الإسلام بشكل مكثف بأنه كان مع مطالع القرون الوسطى حيث كان يُنظر إلى المسلمين على أنهم مجرد كارثة، ولم تصبح الصورة أكثر دقة إلا في القرن الحادي عشر، ولم تبرز صورة الإسلام نتيجة الحروب الصليبية بقدر ما برزت نتيجة الوحدة الإديولوجية التي تكونت – ببطئ – في العالم المسيحي اللاتيني، وقد أدت هذه الوحدة إلى رؤية أوضح لمعالم العدو، كما أدت إلى تظافر الجهود نحو الحروب الصليبية[1].

وبالخوض في الحروب الصليبية التي حدثت آنذاك، نجد أنها في حقيقة الأمر عبارة عن حركة صليبية إستعمارية شنت سلسلة من الحروب العسكرية التي قادها السياسيون وأجج لها رجال الدين النصارى، وكان هدفهم بلاد العالم الإسلامي، وقد إنبعثت هذه الحركة من الأوضاع الفكرية والإقتصادية والإجتماعية التي سادت أوروبا في القرن الحادي عشر ميلادي. وتعددت أسباب هذه الحروب الصليبية، من أسباب سياسية وإقتصادية وكذلك دينية، وهذه الأخيرة هي الأهم والأبرز من بين هذه الأسباب[2].

أما الأسباب السياسية فتمثلت في كون الحرب حلقة من حلقات الصراع بين الشرق والغرب، مثل الصراع بين الفرس واليونان، وبين الفرس والروم. ويرى آخرون أنها سلسلة هجرات صاحبت سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية[3].

وأما الأسباب الإقتصادية فتمثلت في سوء الأحوال الإقتصادية في غرب أوروبا وخاصة فرنسا في أواخر القرن الحادي عشر ميلادي، فسوء المعيشة جعلت الأوروبيون يفكرون في الهجرة فكانت الحروب الصليبية باباً واسعاً للهجرة، وتجدر الإشارة إلى أن أوروبا بدأت تشهد في القرن الحادي عشر ميلادي حالة من النهضة، ومحاولات للتخلص من الشعور بالدونية إتجاه المسلمين الأشد منهم بأساً والأرقى ثقافة، فبدؤوا يحاولون التأسيس لبناء ذات جديدة. وهكذا كانت الحملات الصليبية جزءاً أساسياً من هذه العملية التي عكست النزعة الغربية الجديدة. وقد إرتبطت الأسباب الإقتصادية وتلائمت مع الحالة الإجتماعية المسيطرة على أوروبا في ذلك الوقت،

[1] معتز الخطيب، المرجع السابق، ص42.
[2] رائد أحمد غنيم، مرجع سابق، ص ص16-17.
[3] المرجع نفسه، ص17.

إذ كان المجتمع الأوروبي مقسماً إلى طبقات إجتماعية؛ طبقة الملوك والأمراء، طبقة المحاربين والنبلاء والفرسان، طبقة الفلاحين من الأقنان والرقيق[1].

وكل طبقة كانت ترى في الحروب الصليبية فرصة لتحقيق أهدافها، فرجال الدين كانوا يرون فيها تحقيقاً لما هو موجود في دينهم والقضاء على الخطر الإسلامي في المشرق. أما طبقة المحاربين فرأو فيها فرصة لجمع المزيد من الغنائم، والنبلاء كان هدفهم السيطرة على المزيد من الأراضي. أما طبقة الرقيق فرأو فيها طريقاً للخلاص من العبودية[2].

أما الأسباب الدينية فقد كانت واضحة بجلاء، إذ أن هذه الحلات إتخذت من الصليب شعاراً لها، وكان المنادي لها رجال الدين الذين كانوا المحرك الأساسي للحياة بصفة عامة في المجتمع الأوروبي في العصور الوسطى. وقد كان هدفهم الوحيد هو طمس الدين الإسلامي الذي كان بالنسبة لهم يشكل خطراً محدقاً بهم، وهذا ما دفعهم إلى إعلان الحرب على المسلمين في الشرق. وعندما وصل الصليبيون إلى القدس ودخلوها قاموا بقتل جميع من وجدوهم في طريقهم من رجال ونساء وأطفال كما لو كانو يستعيدون المشهد التوراتي الذي صور دخول يوشع بن نون للمدن والمناطق نفسها قبل ألفي عام. وهذا ما يثبت إثباتاً قاطعاً أن الدوافع الدينية لم تكن غائبة إطلاقاً عن هذه الحروب[3].

ولقد أوجدت الحروب الصليبية حاجة كبيرة وملحة للحصول على صورة كاملة ومسلية ومرضية لإيديولوجيا الخصوم، وكان رجل الشارع يرغب في صورة مسيئة للإسلام على أن تكون في الوقت نفسه مرسومة بشكل يرضي الذوق الأدبي الميال إلى كل ما هو غريب، وهو ميل شكل سمة بارزة في جميع الأعمال في ذلك الوقت. وهكذا أخذ الكتاب اللاتينيون على عاتقهم في الفترة الممتدة من عام 1100 وإلى غاية 1140 ميلاديين إشباع هذه الحاجة لدى الإنسان العامي، وأخذوا يوجهون إهتمامهم نحو حياة محمد عليه الصلاة والسلام دون أدنى إعتبار للدقة، فأطلقوا العنان "لجهل الخيال المنتصر" على حد تعبير ر.و ساوثرن[4].

[1] رائد أحمد غنيم، المرجع السابق، ص17.
[2] المرجع نفسه، ص17.
[3] المرجع نفسه، ص18.
[4] معتز الخطيب، مرجع سابق، ص ص42-43.

وقيّد تفكير أولئك الكتاب والمفكرين المسيحيين في محاولتهم لفهم الإسلام قيدُ القياس والتشبيه، فلما كان المسيح أساس الدين المسيحي، إفترض هؤلاء – وكانوا مخطئين تماماً – أن محمداً – كما زعموا – يمثل للإسلام ما يمثله المسيح للمسيحية، وألصقوا بمحمد عليه الصلاة والسلام صفة "الدجال" بصورة تلقائية، وإعتبروا أن المفهوم المسيحي للإسلام متكامل وكاف بذاته. وهكذا تم تمثيل الإسلام في القرنين الثاني عشر والثالث عشر بأنه دين زندقة، وأن نبيه محمد عليه الصلاة والسلام كان مرتداً ماكراً، وأن الإسلام لا يزيد في الواقع عن بدعة أريوسية من الدرجة الثانية[1].

وكما هو الحال دائماً، فإن الرؤية التي ترسمها الأعمال التي تخاطب عامة الناس لابد أنها قد أسهمت في تكوين الصورة التي حفظتها الأجيال اللاحقة، أكثر من الرؤية التي تبنيها الأعمال ذات الصبغة الجدية والعلمية، ولقد قُدر لهذه الصورة أن تزداد توهجاً في الكثير من الأعمال الأدبية. ولم يكن بالإمكان حينئذ إيجاد موقف مسيحي موضوعي إلا في مجال العلوم الطبيعية، أين ظهرت الترجمات اللاتينية للأعمال السياسية القديمة التي كانت موجودة بالعربية[2].

بعد ذلك تمت ترجمات لبعض النصوص العربية وللقرآن، ولقيت هذه الترجمات رواجاً واسعاً نوعاً ما، ولكنها لم تستخدم بالشكل الذي يتولد عنه فائدة في الصراعات التي كانت موجودة آنذاك، خصوصاً أن الجدل الديني كان يستهدف مسلمين خرافيين يسهل إبادتهم على الورق. وفي الواقع يبدو أن الهدف من هذه الترجمات إنما كان تزويد المسيحين بحجج سليمة لتثبيت إيمانهم، ثم إن الحالة العقلية للغرب اللاتيني لم تكن مشجعة على الإهتمام بمذاهب دينية في حد ذاتها كتلك التي كانت قائمة في الشرق الإسلامي[3].

ومنذ نهاية القرن الرابع عشر أدى نمو الإمبراطورية العثمانية على حساب البلقان المسيحي إلى بعث الإهتمام بالدين الإسلامي، وكان الأتراك العثمانيون خطراً كبيراً، غير أنهم في هذا القرن كانوا يعتبرون خطراً سياسياً أو ثقافياً أكثر من ما هو خطر عقائدي إيديولوجي. ومن هنا نشأت صلات سياسية معها، ومنذ ذلك الوقت أصبحت التحالفات والحياد والحرب مع العثمانيين تقوم على إعتبارات سياسية لا علاقة لها بالعقيدة الدينية

[1] تركي بن خالد الظفيري، **الإستشراق عند إدوارد سعيد – رؤية إسلامية**، المملكة العربية السعودية، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، الطبعة الثانية، ص97.

[2] معتز الخطيب، مرجع سابق، ص43.

[3] المرجع نفسه، ص ص43-44.

المسيحية. وبالرغم من أن هذه العقيدة بقيت ديناً تقدسه القلوب بقوة. فقد ساد الإعتقاد بأنه يمكن تعليقه – مؤقتاً كما كان يعتقد – أمام التحركات السياسية التي أخذت في التبلور من طرف الأتراك، وهكذا إندمج هؤلاء على الصعيد السياسي في أوروبا[1].

وقد أصبحت الدراسة الموضوعية للشرق الإسلامي أيسر، جراء الإتصالات السياسية الوثيقة والعلاقات الإقتصادية المتزايدة والأعداد الكبيرة من الرحالة والمبشرين الذين كانوا يزورون الشرق، ومن جراء تقلص السيطرة العقائدية للدين المسيحي في أوروبا. فأخذت دراسات وصفية مفصلة ودقيقة ومتزنة وموضوعية – على قدر الإمكان – تأخذ مكاناً لها على الساحة الأدبية والأكاديمية، خاصة بعد الدراسة التي قام بها أرنولد فون هارف عام 1496 ميلادي، فلم تعد أنماط الحياة في أوروبا تدرس من حيث الإختلاف الواسع أو الضيق للقيم الإسلامية عن المثل الأخلاقية المسيحية، وصار نظام الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري موضع دراسات جدية، كثيراً ما كانت نقدية، وكنها كانت تشيد أيضاً بفعالية هذا النظام من عدة نواح[2].

وفي القرن السابع عشر ميلادي إنبرى كثير من الكتاب الغربيين من أمثال ريتشارد سيموت وأ.رلاند وبيير بيل للدفاع عن الإسلام من الإجحاف الذي ناله في العصور الوسطى، مبرزين قيمة الديانة الإسلامية والمثل العليا التي تحملها. وبالتالي إنتقل الجيل التالي من الموضوعية إلى الإعجاب، وبدأ يُنظر إلى الإسلام كدين عقلاني بعيد كل البعد عن العقائد المسيحية المخالفة للعقل، وكوسيلة للتأسيس لحياة أخلاقية تقوم على التوفيق بين حاجات الجسد والحواس والحياة في المجتمع، وهكذا بدإت تتشكل وتتكامل ملامح صورة معينة عن الإسلام، تتجلى في صورة محمد عليه الصلاة والسلام الحاكم المتسامح والحكيم والمشرع. والواقع أن القرن الثامن عشر ميلادي كان يُنظر فيه إلى الشرق الإسلامي نظرية أخوية متفهمة[3].

وفي بداية القرن الثامن عشر لم يعد يُنظر إلى الإسلام على أنه أرض أعداء المسيح، بل أصبح بصورة أساسية حضارة غريبة ورائعة وموجودة في حو خيالي فيه الجن العصاة من أخيار وأشرار. وأصبح الناس يرون هذا

[1] معتز الخطيب، المرجع السابق، ص45.
[2] المرجع نفسه، ص ص45-46.
[3] المرجع نفسه، ص ص46-47.

الدين الذي ينافس المسيحية بنظرة محايدة، بل بشيئ من التعاطف، ولعلهم كانو يبحثون فيه – ويجدون فيه بالطبع – بصورة لا شعورية عن نفس قيم الإتجاه العقلاني الجديد الذي كان مخالفاً للمسيحية[1].

وفي منتصف القرن الثامن عشر برز عنصرين رئيسيين في العلاقة بين الشرق والغرب: أما الأول فهو نمو المعرفة المنهجية عن الشرق في أوروبا، وهي المعرفة التي دعمها التلاقي الإستعماري، إلى جاتب إنتشار الإهتمام بما هو أجنبي وغير مألوف، وهو الإهتمام الذي إستغلته العلوم التي كانت تنمو وتتطور، مثل علم الأعراق والسلالات، وعلم التشريح المقارن، وفقه اللغة، والتاريخ، كما أضيف إلى هذه المعارف المنهجية كم هائل من الآداب التي كتبها الروائيون والشعراء المترجمون والرحالة الموهوبون. وأما العنصر الآخر في العلاقات بين أوروبا والشرق فكان تمتع أوروبا على الدوام بمواقع القوة[2].

وفي القرن التاسع عشر ظهرت ثلاثة إتجاهات[3]:

1- شعور نفعي وإمبريالي بالتفوق الغربي مليئ بالإزدراء للحضارة الأخرى.
2- ميل رومانسي إلى كل ما هو غريب يبتهج بالشرق السحري الذي كان فقره المتزايد يعطي مذاقاً خاصاً.
3- تخصص علمي إنصب معظم إهتمامه على العصور الماضية.

على أن هذه الإتجاهات الثلاث كانت متكاملة مع بعضها أكثر منها متعارضة. والميل إلى كل ما هو غريب لم ينشأ من تغير العلاقات بين الشرق والغرب، بل من التحول الداخلي الذي طرأ على طبيعة وحساسية الغرب التي أصبحت تتوق إلى الغريب والعجيب[4].

حينها كان الشرق الإسلامي لا يزال عدواً، ولكنه كان محكوم عليه بالهزيمة، وكانت البلاد الشرقية أشبه بالشاهد المنهار على ماض عريق. فقد كان المرء يستطيع أن يستمتع بترف إمتداحهم في الوقت الذب كان فيه

[1] معتز الخطيب، المرجع السابق، ص46.
[2] تركي بن خالد الظفيري، مرجع سابق، ص ص105-106.
[3] معتز الخطيب، المرجع نفسه، ص47.
[4] المرجع نفسه، ص47.

السياسيون ورجال الأعمال يفعلون كل ما في وسعهم للتعجيل بإنهيارهم. ولم تكن صحوتهم ولحاقهم بالعصر الحديث أمراً ممكناً، بل حتى أنهم فقدوا خلال عملية تحديثهم نكهة الغرابة التي كانا مبعث سحرهم[1].

لقد كانت الظاهرة التي لعبت الدور الأكبر في تحديد طبيعة النظرة الأوروبية إلى الشرق، وبخاصة بعد منتصف القرن التاسع عشر ميلادي، هي صعود الإمبريالية وتوحد القوى الأوروبية في مواجهة الجزء الأكبر من العالم الإسلامي. كان التفوق الأوروبي من النواحي الإقتصادية والفنية والعسكرية والسياسية والثقافية طاغياً، في الوقت الذي كان فيه الشرق يغرق في التخلف. وأصبحت الإمبراطورية العثمانية محمية أوروبية، بينما كان نطاق الإستعمار المباشر منتشراً في أواسط آسيا لمصلحة روسيا، وفي المغرب والمشرق العثماني لمصلحة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وكان من المحتم أن يؤدي هذا كله إلى تشجيع التمركز حول الذات، وهي صفة لطالما لازمت الأوروبيون، لكنها أصبحت الآن تتسم بالإزدراء الواضح للآخرين[2].

وقد شجع الوضع الضعيف والمتردي الذي وجد العالم الإسلامي نفسه فيه، المبشرين المسيحين وفتح لهم أفاقاً جديدة لممارسة عملهم، وعزا المبشرون الأوروبيون نجاحات الأمم الأوروبية إلى الدين المسيحي، بينما عزوا إخفاق العالم الإسلامي إلى الإسلام. وعليه فقد تم تصوير المسيحية على أنها مرادف للتقدم، والإسلام كمرادف للركود الثقافي والتخلف، فإرتفعت شدة التهجم على الإسلام وصُورت الجماعات الدينية الإسلامية – بشكل خاص – على أنها شبكة من التنظيمات الخطيرة التي يغذيها حقد بربري على الحضارة، وعليه أصبحت كل ظاهرة مناهضة للإمبريالية يتم تغليفها بإديولوجية عدوانية تقوم على شيطنة الدين الإسلامي[3]، وأن المسلمون قساة ويريدون السيطرة على العالم ولا يمكن الثقة بهم[4].

أدت الحرب العالمية الأولى 1914-1918 إلى تزعزع ثقة الحضارة الأوروبية بنفسها من حيث إيمانها بالتقدم غير المحدود في الإتجاه الذي كانت تسير فيه، وبالتالي تزعزع التعصب العرقي الأوروبي. ودلت الثورات التي حدثت في المنطقة العربية والهند وإندونيسيا ضد المستعمر الأوروبي، وكذلك حركة مصطفى كمال أتاتورك، على أن

[1] معتز الخطيب، المرجع السابق، ص ص47-48.

[2] المرجع نفسه، ص48.

[3] المرجع نفسه، ص ص48-49.

[4] الإسلاموفوبيا في الغرب، أنظر: http://www.aljazeera.net/amp/programs/in-depth/2013/2/9/الإسلاموفوبيا-في-الغرب ، 2013/02/09.

السيطرة الأوروبية يمكن أن تصبح موضع شك، وهنا نشر شبلنجر كتابه "تدهور الغرب"، وكتب لتورد ستودارد "العالم الجديد للإسلام" الذي أظهر فيه أن تغيرات عميقة أخذت تكون شرقاً جديداً غريباً، وهذه التغيرات – إلى حد كبير– هي نتيجة للتأثيرات الغربية. وكانت الصورة التي رسمها من حيث الأساس صورة عالم يدور حول نواة غامضة مختلفة أساساً، عدوانية ومنفرة إلى حد ما، قوامها جهل ووحشية لا يقدر على كبح جماحها دين أو عرف أو نخبة مستنيرة قليلة، مفسحاً في الوقت عينه المجال لعوامل عالمية مثل الصراع ضد التدخل الأجنبي. وقد ظلت هذه الصورة مسيطرة على الرأي العام الأوروبي ولكن مع التركيز على عوامل الوحشية الكامنة والجامحة والتعصب التي تم الترويج لها كعقيدة ينطلق منها الشرق لمواجهة الدفع الحضاري الآتي من الغرب[1].

وهكذا كانت العلاقة بين الغرب والشرق الإسلامي علاقة صراع في مسارها الرئيس، إكتنفته حروب وعمليات تشويه مقصودة، كان وقودها في بادئ الأمر جدالات دينية لاهوتية، ثم تحولت في القرون الأخيرة إلى علاقة تفوق وهيمنة في ضل الإستعمار والإمبريالية. وفي هذا السياق يمكن إدراج مقولة الخطر الإسلامي التي سادت في الثمانينات والتسعينات مع تلاشي الخطر الأحمر الشيوعي، وبروز أطروحة صدام الحضارات للكاتب الأمريكي صمويل هنتنغتون، والتي يرى فيها أن التصادم واقع بين الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية التي يمثلها الغرب[2].

ولقد لقي ذلك التوجه نقداً شديداً من الشرق والغرب، حتى وقعت أحداث 11 سبتمبر 2001، التي أعادت الجدل من جديد وبحدة مضاعفة حول العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي، فظهرت مقولات من قبيل "إنهم يكرهوننا" و"إنهم يكرهون العالم الحر" وصولاً لمقولة "الإرهاب الإسلامي" والربط بين الإسلام والإرهاب على نحو أخذ شكل حرب معلنة سميت بحرب الأفكار[3].

وتتلخص المسارات البارزة لتلك العلاقة بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي في النقاط التالية[4]:

- الإهتمام الأوروبي بالإسلام نشأ من الخوف من منافس للمسيحية يتميز بوحدته وصلابته وقوته الجبارة ثقافياً وعسكرياً.

[1] معتز الخطيب، مرجع سابق، ص ص49-50.
[2] المرجع نفسه، ص ص50-51.
[3] المرجع نفسه، ص51.
[4] المرجع نفسه، ص ص51-52.

- مسار برز فيه تأثر الفكر الأوروبي بالفكر العربي، ثقافياً وعلمياً، وخاصة من خلال العلوم الطبيعية والفزيائية والرياضيات والفلسفة، بل وحتى الصناعات والأدب خاصة في إسبانيا وصقلية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر.
- مسار برز فيه الصراع السياسي بين الطرفين، وأبرز المراحل الدالة عليه هيمنة العالم الإسلامي التي بدأت سنة 622 ميلادي وإستمرت حتى سقوط غرناطة عام 1492 ميلادي، والحروب الصليبية وتهديد الإمبراطورية العثمانية لأوروبا، ثم الإستعمار الأوروبي لأغلب البلاد الإسلامية لاحقاً.
- مسار التفوق والهيمنة، والذي برزت فيه نزعة إحتقار الآخر الشرقي والتمركز الغربي حول الذات ونزعة الهيمنة على الشرق بثرواته وثقافاته وشعوبه، وهو المسار الذي لا يزال مستمراً حتى الآن بشكل بارز. وفي هذا الصدد يقول تيري هنتش: "الشعور بالتفوق بات أمراً طبيعياً جداً بالنسبة للأوروبي لدرجة أنه أصبح يعتقد أنه من المستحيل تقريباً أن يُرى أو أن يُفعل من دونه".

ويعود الخوف الحالي من الإسلام إلى عوامل عديدة متضافرة معاً[1]، والتي تعد بطبيعة الحال إمتداداً للعلاقة التاريخية المتجذرة بين الشرق والغرب. وهذه العوامل هي كالآتي[2]:

الإسلام السياسي: يعود هذا العامل إلى ثلاثينيات القرن العشرين، مع ما سمي بمصطلح "الإسلام السياسي" أو الحركات الإسلامية، مع الشيخ حسن البنا سنة 1927 ميلادي، فهذه الحركات قدمت الإسلام بمفهوم يتجاوز مفهوم الدين فحسب بوصفه نظاماً شاملاً إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وقضائياً، وبهذا يرى الدارسون الغربيون أن الإسلام بهذه الصفة يتم تقديمه في شكل إيديولوجية جديدة للمقاومة، يتناول الهوية والثقافة والدين معاً، وفي هذا التصور تهديد لمصالح الغرب الذي يقدم أنموذجه الحضاري على أنه "نهاية التاريخ"، ويسعى إلى تنميط العالم وفق نموذجه، على نحو يجعله يحقق هيمنته الكاملة على جميع دول العالم، خاصة وأن مجمل هذه الحركات تسعى إلى الوصول للسلطة وإقامة "الدولة الإسلامية". وقد شكلت الحركات الإسلامية العنيفة والخطابات المعادية للغرب بشكل مطلق أحد أبرز العوامل المكونة لصورة سلبية عن الإسلام في الغرب، وزاد من حدة هذه

[1] معتز الخطيب، المرجع السابق، ص53.
[2] المرجع نفسه، ص53.

الصورة وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، التي أنعشت المخيلة الغربية وأفسحت المجال للتيار المتطرف المعادي للعرب والمسلمين من أجل زرع سمومه وحقده[1].

صعود أحزاب اليمين المتطرف: عرفت السنوات الأخيرة، وبخاصة مع بداية التسعينات، نجاحات لافتة وغير متوقعة لأحزاب أقصى اليمين – أو ما يطلق عليها أحياناً أحزاب اليمين المتطرف، الراديكالي أو الشعبوي – في أغلب دول أوروبا الغربية وخصوصاً في النمسا، النرويج، الدنمارك، هولندا، سويسرا، وفرنسا، سواء في إنتخابات المحافظات المحلية أو في الإنتخابات البرلمانية والرئاسية، وحتى في إنتخابات البرلمان الأوروبي. واللافت في هذا الصعود أنه قد إقترن بظاهرة الخوف من الإسلام في أوروبا[2]، حيث كانت أحزاب اليمين المتطرف في مقدمة الأصوات التي تبنت هذا الخطاب الإسلاموفوبي في الغرب. وقد أكد زيكيت في دراسته "اليمين الأوروبي المتطرف والإسلام" –ما يعتبر أصلاً حقيقة شائعة– أن هذه الأحزاب معادية للإسلام، وأنه طوال العشريتين الماضيتين كان أحد أهم إنشغالاتها ما تعتبره التهديدات المنبعثة من الإسلام والمسلمين المقيمين في أوروبا. والملاحظ أن العديد من المبادرات تم تقديمها من قبل اليمين المتطرف في أوروبا عبر إستراتيجيات مشتركة عبر وطنية ضد ما سمّوه أسلمة أوروبا[3].

وقد حضي مفهوم أسلمة أوروبا بنقاش واسع في الأدبيات اليمينية في الغرب، وهو يعني أن المسلمين الذين يمثلون حضارة "دونية" يحصلون على مزيد من التغلغل والنفوذ بما يكفي لتشكيل تهديد حقيقي للهوية الأوروبية، في حين يقوم الفكر اليميني المتطرف على فكرة "الإستعلائية" بين دعاته على أنهم أرفع وأفضل من نظرائهم المسلمين، وأن الهوية الأوروبية محل تهديد من قبل أولائك الأقل شأناً[4].

نتلمس هذا الموقف بشكل مباشر وصريح في برامج بعض الأحزاب اليمينية الأوروبية المتطرفة أو مواقف بعض قادتها كما يلي[5]:

[1] معتز الخطيب، المرجع السابق، ص ص53-54.

[2] رابح زغوني، "الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافية"، **المستقبل العربي**، العدد 421، 2014، ص122.

[3] المرجع نفسه، ص126.

[4] المرجع نفسه، ص127.

[5] المرجع نفسه، ص127.

- الجبهة الوطنية الفرنسية: أول حزب إستخدم الإسلاموفوبيا في دعايته السياسية وحملته الإنتخابية للتخويف من الإسلام والمسلمين.
- الحزب النمساوي اليميني الشعبي: وصف الإسلام بأنه "العدو الأول" للأمة النمساوية، ولأوروبا، وللعالم أجمع.
- الحزب الدنماركي التقدمي: دعا إلى إيجاد "منطقة حرة للمسلمين" وحذر من أسلمة أوروبا.
- الحزب اليميني الشعبي الدنماركي: حذر الجماهير في أثناء حملته الإنتخابية من الإسلام معتبراً إياه مصدر تهديد لأوروبا، بالإضافة إلى أنه ضد الحضارة الغربية.
- أومبرتو بوسي، زعيم حزب ليفا نورد الإيطالي: وصف الإسلام بأنه أكبر مصدر تهديد للثقافة الأوروبية، ودعا إلى ضرورة الدفاع عن النصرانية الأوروبية.
- خيرت فيلدرس، زعيم حزب الشعب الهولندي: قارن الإسلام بالفاشية والقرآن بكتاب هتلر "كفاحي"، وإعتبر المسلمين متخلفين، لذلك يجب منع الهجرة من البلدان الإسلامية نحو هولندا.
- ثيلو سارازين، الحزب الديمقراطي الإجتماعي الألماني: رأى أن المهاجرين المسلمين يجعلون ألمانيا أغبى وأفقر، لأنهم جينياً أقي ذكاء، ولأنهم يزاحمون الألمان في الإستفادة من الموارد الإقتصادية.

وتمثل هذه التصورات أساساً لتصرفات تمييزية ضد المسلمين، قد تأخذ شكل المطالبة بسياسات تحد من حقوق المهاجرين المسلمين وحرياتهم، كرفض بناء المساجد والمؤسسات الإسلامية، أو تخضعهم لرقابة متزايدة من قبل السلطات الأمنية، وقد تأخذ حملات دعائية لتشويه صورة المسلمين داخل المجتمعات الغربية، وهي تتخذ أحياناً صوراً أكثر وضوحاً كجرائم الكراهية والتمييز ضد المسلمين[1].

وقد ساهم تبني أحزاب اليمين المتطرف خطاباً معادياً صريحاً للمهاجرين – وبخاصة المسلمون – والدعوة إلى إحياء التراث الثقافي التقليدي للغرب، على نحو ملحوظ في تزايد شعبية اليمين المتطرف، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، وهو الأمر الذي يذهب إليه جانس ريدغران الذي يعتبر أن اليمين المتطرف من خلال تبنيه لمواضيع جديدة سوسيو–ثقافية أساساً بدل المواضيع السوسيو–إقتصادية التقليدية تمكن من جذب جماهير الناخبين، إذ من المعروف عن هذه الأحزاب أنها تروج لخطاب شعبوي مباشر دون أن يكون لها برامج عنل واضحة، فتلجأ إلى

[1] رابح زغوني، المرجع السابق، ص ص127-128.

مواضيع كالخطر الإسلامي، وتهديد قيم الحياة الغربية وعبئ المهاجرين، وهو التوجه الذي جعل ميد كاس يصفها بأحزاب المسألة الواحدة (مسألة الهجرة)[1].

المسألة الثقافية: يشغل البعد الثقافي مكانة محورية في العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي، وهو ما يظهر من خلال الصور السائدة لدى كل طرف عن الآخر، ولعل أبرز ما يمكن إستحضاره هنا: أطروحة نهاية التاريخ لفرنسيس فوكوياما، والتي يرى فيها أن النموذج الرأسمالي الليبيرالي هو أرقى ما يمكن أن تصل إليه البشرية، وبالتالي فما على باقي العالم سوى الإنضمام إليه. وأطروحة صدام الحضارات لصمويل هنتنغتون، والتي يرى فيها أن صراع الحضارات سيكون المصدر الرئيسي للنزاعات في النظام العالمي الجديد، وأن هذا الصراع سيقتصر بشكل خاص بين الثقافة الغربية من جهة، والثقافتين الإسلامية الكونفوشيوسية من جهة ثانية. وعليه فإن تلكما الثقافتين تشكلان خطراً على الثقافة الغربية لأنهما لا ترغبان أو لا تستطيعان الإنضمام إلى الثقافة الغربية[2].

وقد أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى تمكين موضوع صدام الحضارات من المعقول، وأصبح يشكل بؤرة الإهتمام، بل إن البعض رأى أن هذه الأحداث أدت إلى تعميم مفهوم صراع الحضارات في عالمنا عن طريق نفي وجود هذا الصراع، وبيت القصيد هنا أن العدد الكبير من المفكرين ورجال السياسة الذين أكدوا في الأيام والأسابيع والأشهر التي تلت الإعتداء أنه لا يمكن أن يكون هنالك صراع حضارات بين الإسلام والمسيحية، يثبت بما فيه الكفاية أن هذا المفهوم يسكن بالفعل عقول الجميع[3].

ومما يتصل بالمسألة الثقافية تلك الأطروحات التي سادت بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر في تفسير "الإرهاب الإسلامي" والتي تخلص إلى القول بحداثة إسلامية مستحيلة أو شبه مستحيلة، وأن الإسلام ديانة ذات جوهر ثابت، وأن الأصولية تكوينية في الإسلام، وهو ما ينتج موقفاً معادياً ومتنافراً بين الحداثة والإسلام، فحسب لويس تتلخص "أزمة الإسلام" في أن "الإرهاب الإسلامي" يعبر عن موقف متعصب إلى أبعد الحدود إتجاه حداثة مستحيلة تقتضي في العمق الإنفصال عن المرجعية الإسلامية، وأن معضلة الإسلام هي الإمتزاج بين الدين والسلطة، فالإسلام لديه مشروع سياسي[4].

[1] رابح زغوني، المرجع السابق، ص130.
[2] معتز الخطيب، مرجع سابق، ص ص54-55.
[3] المرجع نفسه، ص55.
[4] المرجع نفسه، ص55-56.

في المقابل ثمة إتجاه يذهب إلى أن المسألة لا تتعلق بصراع الحضارات ولا بالشبه بينهما، وإنما تنبع من حاجة الغرب إلى عدو من أجل تأكيد وتعريف هويته الخاصة، وهنا يقع تفسير لمادا دأب الغرب بعد سقوط الشيوعية على تصوير الخطر الأخضر الإسلامي بديلاً عن الخطر الأحمر الشيوعي، لكن هاليداي وآخرون يرفضون هذا التفسير ويعتبرونه خرافة[1].

المسلمون في الغرب: من العوامل المؤثرة في كراهية الإسلام تزايد هجرة المسلمين إلى الغرب، خاصة خلال الستينات من القرن العشرين والتي أثارت نقاشات إقتصادية وإجتماعية. ومع مطلع الثمانينات أخذ الإعلام يربط بين تلك النقاشات وبين ثقافة وديانة هؤلاء المهاجرين، فبرز النقاش حول ما إذا هذه القيم والثقافة تنسجم مع الثقافة الغربية، وفي هذا الشأن برزت مسائل عديدة مثل الحجاب وتعدد الزوجات والسباحة المختلطة والختان وإنشاء مدارس إسلامية وغيرها، وقد تطور مستوى النقاش ليصل إلى طرح مسائل الولاء والمواطنة ومدى تأثير الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي على المسلمين داخل الإتحاد الأوروبي، ثم جائت أحداث الحادي عشر سبتمبر التي عززت هذه النقاشات وزادت من حجم التركيز عليها[2].

إن موقف الغرب السلبي من المهاجرين المسلمين في أوروبا يعود لسببين: الأول هو الإختلاف العرقي، والعداء المتصاعد للمسلمين هناك يعود إلى رفض مجموعات معينة تقبّل حقيقة أن مختلف الدول الأوروبية أصبحت دول هجرة، ومن ثم الخشية من أن تفقد إطارها الثقافي في ضل التعددية الثقافية التي تتفاعل داخلها وبروز التمايزات. أما السبب الثاني فمرده الدراسات الإحصائية التي باتت تشير إلى الإرتفاع الكبير لعدد المسلمين في الدول الأوروبية، وهو الأمر الذي يثير مخاوف "الأسلمة"[3].

وعلاوة على مسألة المهاجرون المسلمون في الغرب، فإن ما يزيد من عداء هؤلاء تجاه الإسلام هو قضية التمدد الإسلامي عبر المواطنون الغربيون أنفسهم، والتي تعد من ضمن الهواجس التي تؤرق الغرب كثيراً، فتعداد المنضمين إلى الإسلام يزداد عاماً بعد عام، وخطورة الأمر تكمن في أن المتحولون إلى الإسلام من الغربيين لا

[1] معتز الخطيب، المرجع السابق، ص ص56.
[2] المرجع نفسه، ص ص56-57.
[3] المرجع نفسه، ص57.

يقتصر على عوام الناس فقط، ففي كثير من الأحيان يكون الداخلون في الإسلام من ذوي الكفاءات الفكرية بالذات[1].

الإرهاب: جنسية مرتكبي تفجيرات 11 سبتمبر المفترضين إستنهضت المخزون الثقافي والصورة النمطية للإسلام والمسلمين، وحولت أصابع الإتهام إلى الدين نفسه، وفي أحسن الأحوال ثار التساؤل حول هذا الدين الذي يبيح لمعتنقيه إرتكاب مثل تلك الأفعال. وقد أدت هذه الرؤيا إلى تبني بعض المفكرين إلى رؤية تقوم على تبرئة الإسلام من تلك الأحداث، معتبرين خطاب بوش التاريخي الذي تلا مباشرة أحداث الحادية عشر سبتمبر والذي تحدث فيه عن "حرب صليبية" قائمة مجرد "زلة لسان". وم أمثلة هؤلاء برنارد لويس الذي كتب متباهياً في كتابه "أزمة الإسلام": "إن الرئيس بوش والسياسيون الغربيون قد بذلوا جهوداً عظيمة ليوضحوا أن الحرب التي ننهمك فيها هي حرب ضد الإرهاب، وليست حرباً ضد العرب، ولا ضد المسلمين. إن رسالة أسامة بن لادن هي رسالة مضادة، فالبنسبة لبن لادن وأتباعه، فإن هذه الحرب دينية، حرب في سبيل الإسلام ضد الكفار، ولذلك فهي بشكل حتمي، ضد الولايات المتحدة، القوة العظمى في عالم الكفار"[2].

وكذلك شاريل بينارد التي قالت: "بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 مباشرة بدأ السياسيون وصناع القرار في الغرب في الإدلاء بتصريحات تؤكد قناعاتهم بأن الإسلام ليس ملوماً فيما حدث، ذلك لأن الإسلام قوة إيجابية في العالم، وهو دين للسلام والتسامح، حيث تحدثوا في المساجد وعقدوا إجتماعات واسعة مع علماء المسلمين، وقاموا بدعوة الشخصيات الدينية الإسلامية البارزة في إفتتاح المناسبات العامة، كما إستشهدوا بسور قرآنية في خطاباتهم، وتم إعتبار أن الصيغة النموذجية لهذا الخطاب الذي يبرئ ساحة الإسلام هي خطاب بوش عام 2002 الذي قال فيه: "إن الإسلام دين يوفر الرفاهية للمليار من البشر حول العالم... لقد آخى الإسلام بين مختلف الأعراق فهو دين قائم على الحب لا على الكراهية". وأضافت بينارد أن هذا النهج لم يكن مقتصراً على الولايات المتحدة بل كان سائداً في أوروبا أيضاً، وأن المجتمع الأكاديمي قد إنضم بسرعة إلى هذه الجهود"[3].

[1] رائد أحمد غنيم، مرجع سابق، ص68.

[2] معتز الخطيب، مرجع سابق، ص ص57-58.

[3] المرجع نفسه، ص ص57-58.

وكان فريد هاليداي قد خصّص فصلاً كاملاً لعداء الغرب للمسلمين رافضاً مقولة الإسلاموفوبيا التي تنصرف إلى خوف أو عداء الغربيين للإسلام، حيث يرى أنه ليس هناك عداء للإسلام كدين في الغرب، بالمعنى الصليبي للكلمة، رغم وجود بعض التسربات الناجمة عن الإرث التاريخي والتصورات المتوارثة، لكن الأهم والسائد في رأيه هو موجة العداء للمسلمين كأناس وليس للإسلام كدين، وهو عداء ذو جذور سياسية وإجتماعية وليس ثقافية دينية، و أن أغلب العداء مرتبط بالمهاجرين والظروف الإقتصادية، وإلى حد ما هنالك الجهل والتجهيل الذي أثارته نظرية "الإسلام الخطر البديل للشيوعية"[1].

تأثير وسائل الإعلام: تلعب وسائل الإعلام الغربية دوراً كبيراً في تنشيط وإستمرار تلك الصورة العدائية إتجاه الإسلام والمسلمين، وفي هذا الصدد قامت إليزابيث بول بدراسة دور وسائل الإعلام البريطانية في نشر صور سلبية عن الإسلام والمسلمين، وإستنتجت أن وسائل الإعلام تمارس التعميم بشكل رهيب جداً فيما يتعلق بتغطيتها لأخبار هؤلاء، فالإسلام يُنظر إليه كشيئ قديم الطراز ويشكل خطراً على المجتمع البريطاني، فيتم تصوير المسلمون على أنهم متخلفون غير منطقيين ولا يقدرون على الإندماج في المجتمع. ويتجلى إسهام وسائل الإعلام في رسم تلك الصورة السلبية عن المسلمين من خلال تقديم مفهوم ثقافي جامد وغاية في التبسيط عن الإسلام والمسلمين، فهي تشير بسطحية للثقافة الإسلامية الكلاسيكية لتفسير سلوك المسلمين في العصر الحديث[2].

وترى إليزابيث بول أن الخطاب الإستشراقي لا يزال حاضراً بقوة في اللغة الإعلامية البريطانية عندما تتطرق للإسلام والمسلمين وقضاياهم. ومعنى ذلك أن مجموعة واسعة من المواقف المسبقة تجاه المسلمين وثقافتهم هي التي تؤسس للعقلية الجماعية للجمهور البريطاني حين يكون الإسلام أو معتنقيه هم موضع الحديث. ويكرس الخطاب الإستشراقي مفاهيم عمومية عن سكان العالم الإسلامي، سواء من ناحية حياتهم الإجتماعية أين تُنقل صورة مفادها القمع الأبوي أو السلطوي، أو طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة أين تُنقل صورة مفادها تحكم الرجل بالمرأة وتعدد الزوجات، أو طبيعة الحكم السياسي المتسم بالإستبداد، أو عدم تواؤم الإسلام والمسلمين مع المفاهيم السياسية والثقافية الحديثة كالديمقراطية وحقوق الإنسان[3].

[1] معتز الخطيب، المرجع السابق، ص ص58-59.
[2] المرجع نفسه، ص ص61-62.
[3] المرجع نفسه، ص63.

ويمكن إرجاع شكل هذا الخطاب الإعلامي إلى العوامل التالية[1]:

- التحيز الذي يغذيه الصحفيون كأعضاء في المجتمع ويوجهونه ضد المسلمين، فهم يميلون إلى تقديم الأخبار بطريقة تتماشى مع آرائهم الخاصة ومعايير وقيم الجماعة التي ينتمون إليها.
- قيمة الأخبار تنبع من مدى إختلاف المضمون الإخباري عما هو سائد في المجتمع، أي من غرابتها، وهذا للفت إهتمام الرأي العام. وعليه يميل الصحفيون إلى التركيز على ما هو غريب وسيئ، وكذلك التركيز على أوجه الإختلاف بين الإسلام والمسيحية والمجتمع الغربي.
- عامة المراسلون الصحفيون يفتقدون إلى المعرفة الكافية حول الإسلام وحجم التنوع الكبير الذي يشمله، وعدم فهمم الجيد لتعقيدات التاريخ االإسلامي، وأين يمكن التفريق بين ما يعكس حقيقة الدين وما يعكس مجرد تصرفات فردية لبعض المسلمين.

وقد تطرقت إليزابيث بول لمسألة الخوف من الإسلام والإعلام وكيف يتم تضخيمها والنفخ فيها، حيث ترى أن المشكلة تكمن في أن الإعلام يبحث عن الإثارة وبتعقبها. ويؤدي هذا – عادة وفي خضم التنافس للحصول على الخبر المثير– إلى إنحدار المعايير المهنية ومستوى التحري والتدقيق، الأمر الذي يؤدي إلى تضخيم الأخبار الهامشية، ويعطي أهمية فائقة لأفراد وجهات لا تمثل االجماهير العريضة من المسلمين، والنتيجة أن أصوات هؤلاء، ونظراً لتطرفها وأحياناً غرابتها، تنتشر إنتشاراً كبيراً، على نحو يكاد يوحي بأنها تمثل الصوت العام في أوساط المسلمين. ولهذا فإن الإعلام والأصوات المتطرفة في أوساط الجالية المسلمة يتقاسمان المسؤولية في إثارة الخوف من الإسلام وتشويه صورته العامة[2].

وقد حاول فريد هاليداي حصر أسباب العداء للإسلام والمسلمين في نوعين[3]:

- عداء إستراتيجي: وهو موجود في الولايات المتحدة ويرتبط ويتغذى من مسائل مثل واردات البترول والأسلحة النووية والإرهاب، ويعود تاريخ هذا النوع حسبه إلى السبعينات كنتيجة لرفع أسعار البترول من

[1] معتز الخطيب، المرجع السابق، ص ص63-64.
[2] المرجع نفسه، ص ص64.
[3] المرجع نفسه، ص ص64-65.

قبل منظمة أوبك، والثورة الإيرانية، وأزمة الرهائن الأمريكيين في طهران، والتحليل المتحيز لهذه الأحداث من قبل الصحافة.

- عداء شعبي: وقد ظهر كردة فعل، وهو يتعلق بمسائل تتصل بوجود المسلمين في المجتمعات الأوروبية، مثل الإستيعاب والدمج العنصري، العرق، الحجاب... إلخ. وهذا النوع من العداء أصبح منذ ثمانينات القرن الماضي جزءاً من موقف مناهض للمهاجرين في أوروبا.

المبحث الثاني: المرتكزات الفكرية لظاهرة الإسلاموفوبيا

في سنة 1992 كتب الكاتب الأمريكي فرنسيس فوكوياما كتابه الشهير "نهاية التاريخ"، حيث تنبأ فيه بنهاية التاريخ، معتبراً أن نهاية الشيوعية هي الإنتصار النهائي للديمقراطية الليبيرالية، وعليه فإن لا شيئ أصبح يقلق الهيمنة الغربية وأن العالم ستنتهي أيامه دون أن يقع شيئ يمكن أن يوصف بالتاريخي في العلاقات بين الأمم. وفي سنة 1993 قام البروفيسور صامويل هنتنغتون بالرد على مواطنه فرنسيس فوكوياما عبر دراسة نشرها على مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية فنّد فيها فكرة نهاية التاريخ، وجائت الدراسة تحت عنوان "صدام الحضارات". وقد قام هنتجتون بالرّد على الإنتقادات والملاحظات والتساؤلات التي وُجّهت له بشأن دراسته بتأليف كتاب أطلق عليه نفس العنوان "صدام الحضارات" أكد فيه نظريته ودعمها بتحاليل طويلة وأمثلة متعددة إستقاها من سجلات التاريخ ووقائع الزمن الراهن[1].

ويعد طرح صمويل هنتنغتون في حقيقة الأمر إنعكاساً واضحاً للتيار الإستشراقي الذي هيمن على طريقة التفكير الغربية منذ عصور التنوير، والذي يؤمن بتفوق وأفضلية الحضارة الغربية على حساب باقي حضارات العالم، وبدرجة أولى فإنه يسعى لأجل إثبات وجود الحضارة الغربية في مقابل تغييب الحضارة الإسلامية، في صورة يمكن توصيفها على أنها إمتداد للحروب الصليبية ولكن في شكل قالب فكري يستعمل الفكر والتنظير كأسلحة له، بعيداً عن الأسلحة الصلبة والصدام المباشر.

المطلب الأول: الإستشراق

الإستشراق لغة هو من الفعل "شرق" يقال: شرقت الشمس أي طلعت، وإسم الموضع المشرق، والشرق: المشرق، والجمع: إشراق. والتشريق هو الأخذ في ناحية المشرق، يقال: شتان بين مشرق ومغرب، وشرقوا: أي ذهبوا إلى الشرق أو أتوا الشرق، وكل ما طلع من المشرق فهو شرق[2]. والإستشراق هو العلم باللغات والآداب الشرقية[3]. وورد في قاموس أوكسفورد لفظة Orient بمعنى الجزء الشرقي من العالم[4].

---

[1] عبد الرزاق مقري، **صدام الحضارات: محاولة للفهم – أبعاد وأسباب ومآلات العدوان الأمريكي على الأمة الإسلامية**، مصر – المنصورة، دار الكلمة، الطبعة الأولى، 2004، ص9.

[2] رائد أحمد غنيم، مرجع سابق، ص92.

[3] يوسف الشيخ محمد البقاعي، **قاموس الطلاب**، دار المعرفة، المغرب – الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2003، ص45.

[4] Oxford: learner's pocket dictionary, Op.cit, p: 308.

ومن الناحية الإصطلاحية فقد تعددت التعريفات لمصطلح الإستشراق بإختلاف الناظرين إليه، لكن يمكن القول أن الإستشراق هو منظومة فكرية متخصصة في دراسة الشرق، أو هو أسلوب من الفكر قائم على تمييز وجودي ومعرفي بين الشرق والغرب، وبإيجاز: الإستشراق هو أسلوب غربي للسيطرة على الشرق وإستبنائه وإمتلاك السيادة عليه. وهو علم الشرق أو علم العالم الشرقي، وهو تعبير أطلقه الغربيون على الدراسات بالشرقيين، وتاريخهم، وأديانهم، ولغاتهم، وأوضاعهم الإجتماعية، وبلادهم، وأرضهم، وحضارتهم، وكل ما يتعلق بهم. وهذا معنى عام للإستشراق، وهناك معنى خاص يشير إلى أن هدف المستشرقين الأساسي هو دراسة الإسلام والشعوب الإسلامية لخدمة أغراض التبشير من جهة، وخدمة أغراض الإستعمار الغربي – سابقاً – على بلاد المسلمين من جهة أخرى، ولإعداد الدراسات اللازمة لمحاربة الإسلام وتحطيم الأمة الإسلامية[1].

ويعرف الدكتور أحمد عبد الحميد غراب الإستشرق بقوله: هو "دراسات أكاديمية يقوم بها غربيون كافرون – من أهل الكتاب بوجه خاص – للإسلام والمسلمين، من شتى الجوانب؛ عقيدة، شريعة، وثقافة، وحضارة، وتاريخاً، ونضماً، وثروات وإمكانيات.. بهدف تشويه الإسلام ومحاولة جعل المسلمين يشككون فيه، ويضلون عنه، وفرض التبعية للغرب عليهم، ومحاولة تبرير هذه التبعية بدراسات ونظريات تدعي العلمية والموضوعية، وتزعم التفوق العنصري والثقافي للغرب المسيحي على الشرق الإسلامي"[2]. ويقول الدكتور مازن مطبقاني في تعريفه للإستشراق: "هو كل ما يصدر عن الغربيين والأمريكيين من إنتاج فكري وإعلامي وتقارير سياسية وإستخباراتية حول قضايا الإسلام والمسلمين في العقيدة، وفي الشريعة، وفي الإجتماع، وفي السياسة أو الفكر أو الفن، ويمكننا أن نلحق بالإستشراق ما يكتبه النصارى العرب من أقباط وماروننيين وغيرهم ممن ينظر إلى الإسلام من خلال المنظار الغربي، ويلحق به – أيضاً – ما ينشره الباحثون المسلمون الذين تتلمذوا على أيدي المستشرقين وتبنوا كثيراً من أفكارهم"[3].

وحسب هذه التعاريف يكون للإستشراق موقف عقائدي وفكري معاد للإسلام يقف وراءه الكافرون بهذا الدين بوجه عام، وبعض أهل الكتاب من اليهود والنصارى بوجه خاص. وهذا الموقف – في جوهره النابع من العداوة في العقيدة – ليس بجديد وإنما هو إمتداد لموقف أسلافهم الكافرين بالإسلام من المشركين وأهل الكتاب، منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم، وهو موقف الإنكار للرسالة، والتكذيب للرسول عليه الصلاة والسلام، وإثارة

[1] رائد أحمد غنيم، مرجع سابق، ص ص92-93.

[2] أحمد عبد الحميد غراب، **رؤية إسلامية للإستشراق**، المنتدى الإسلامي، بيرمنجهام، الطبعة الثانية، ص7.

[3] مازن مطبقاني، مركز المدينة المنورة لدراسات وبحوث الإستشراق، أنظر: http://www.madinacenter.com/post.phd?Data

الشبهات حول الإسلام والقرآن، وهذا لأجل جعل المسلمين يشكون في دينهم، ومن ثم ردهم عنه ومنع الخير عنهم[1].

والملاحظ أن معظم كتابات المستشرقين يغلب عليها النيل من الإسلام وثوابته الدينية والتاريخية والتشكيك فيها، ومن أمثلة ذلك[2]:

- هناك من المستشرقين من زعم أن القرآن كتاب يهودي أو مسيحي سرقه محمد عليه الصلاة والسلام، وأنه إستقى معلوماته من صاحبيه صهيب الرومي وسلمان الفارسي رضي اللّه عنهم، وزجته ماريا القبطية رضي اللّه عنها، وهذه الإفترائات كان المستشرق الفرنسي جيوم من أشد المنادين لها.
- التشكيك في صحة الحديث النبوي، مدعين أن الحديث النبوي لم يسلم من أيادي الوضاعين والدساسين، متجاهلين دور علماء المسلمين في الذود عنه، وقد أفرد المستشرق هافلنج كتاباً بأكمله ليثبت ذهب إليه هؤلاء المستشرقين.
- التشكيك في قيمة الفقه الإسلامي الذاتية، وقد عقدت جامعة السوربون عدة مؤتمرات لإثبات ذلك.
- التشكيك في قدرة اللغة العربية على مجارات التطورات التي عرفتها البشرية، والتشكيك في غنى الأدب العربي، ومنه يبرز فضل الأدب الغربي على المسلمين. ويعد المستشرق بارزاك وزملائه من رواد هذا الطرح وقد لقي آذاناً صاغية عند الكثير من العلمانيين العرب.
- التشكيك في تاريخ المسلمين والنيل من رموزهم، ومن أشد المستشرقين إهتماماً بهذا الموضوع المستشرق هافلنج.
- إضعاف روح الرخاء الإسلامي بين المسلمين في مختلف أقطارهم، عبر إحياء مسألة العرق والنعرات الجاهلية، فقد نبش المستشرقون في الحضارات الجاهلية القديمة لإحياء معارفها، مثل: بعث الفرعونية في مصر، والفينيقية في سوريا، والآشورية في العراق، والفارسية في إيران، والطورانية في تركيا، أما بخصوص الجزيرة العربية فلقد بحثوا في آثار السابقين، وأسموا دراساتهم "التاريخ الحضاري للعرب قبل الإسلام"، حيث تعمدوا بذلك إظهار الحضارات القديمة على حساب الإسلام والتقليل من شأنه.

[1] رائد أحمد غنيم، مرجع سابق، ص93.

[2] المرجع نفسه، ص ص93-94.

ويرجع تاريخ نشأة الإستشراق في البلدان الأوروبية إلى القرن الثالث عشر ميلادي، وذلك بعد فترة الإصلاح الديني التي شهدتها أوروبا. لكن بعض الباحثين يرون أن نشأة حركة الإستشراق ولدت منذ أن طرقت جيوش الفتح الإسلامي أبواب أوروبا، فأخذ الأوروبيون يبحثون عن أسباب نهضة المسلمين وسر بلوغها هذا المجد فدرسوا علوم العرب المسلمين الشرقيين، وفي القرن الثامن عشر توسعت حركة الإستشراق، ونتج عنها صدور العديد من المجلات المتخصصة في الدراسات الإستشراقية، وقد صاحب ذلك الإغارة على المخطوطات العربية وشرائها من أصحابها الذين لا يدرون قيمتها أو سرقتها من المكتبات العامة ومن ثم نقلها إلى بلادهم[1].

وتتماشى المناهج التي إعتمدها المستشرقون في كتاباتهم مع مناهج فلسفية بحتة تقوم على وضع الفكرة أولاً ومن ثم العمل على تجميع الأدلة لإثباتها[2]. ويمكن القول أن منهج البحث لدى المستشرقين إتصف بالصفات التالية[3]:

- الإعتماد على الهوى والرغبة الشخصية في الإنتقام من المسلمين.
- وضع فكرة معينة في الذهن ومن ثم العمل على إيجاد وإرفاق المواقف والشواهد التي تخدمها.
- الإعتماد على الخيال والوهم المجرد في تفسير الوقائع وتحليل الحوادث والمفاهيم الدينية.
- جمع الشبهات وإثارة الشكوك حول الرسالة الإسلامية.

ويعد الباحث الفلسطيني ذو التنشئة الغربية النصرانية، إدوارد سعيد، واحداً من أبرز الدارسين الذين تناولوا موضوع الإستشراق، وعلى الرغم من أنه يعد في الأصل باحثاً متخصصاً في فقه اللغة والنقد الغربي، أي أن الإستشراق ليس تخصصه الآكاديمي، إلا أنه إهتم به نتيجة لما يمر به الشرق من محن – وخاصة القضية الفلسطينية – بسبب ظلم الغرب[4]. وهو يرى أن الإستشراق ينضوي على ثلاثة معان[5] هي[6]:

[1] رائد أحمد غنيم، المرجع السابق، ص ص94-95.
[2] المرجع نفسه، ص95.
[3] المرجع نفسه، ص95.
[4] تركي بن خالد الظفيري، مرجع سابق، ص82.
[5] المرجع نفسه، ص82.
[6] المرجع نفسه، ص ص82-84.

1- أنه مبحث جامعي أكاديمي، فالمستشرق كل من يعنل بالتدريس أو الكتابة أو إجراء البحوث في موضوعات متعلقة بالشرق، سواء كان ذلك في مجال علم الإنسان، أم علم الإجتماع، أم التاريخ، أم فقه اللغة. ويرى أن المتخصصين يفضلون إستخدام مصطلح الدراسات الشرقية أو مصطلح دراسات المناطق، لسببين، السبب الأول: أنه يتسم بقدر كبير من الغموض والتعميم، والثاني: أنه يوحي بالإستعلاء الذي كان المديرون الأجانب يتسمون به في عهد الإستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ميلادي، ويرى إدوارد أن هذا المعنى أيسر التعريفات المقبولة للإستشراق.

2- الإستشراق هو أسلوب تفكير يقوم على التمييز الوجودي والمعرفي بين ما يسمى "الشرق" وبين ما يسمى "الغرب"، وهذا المفهوم أثر في كتابات كثير من الشعراء والروائيين والفلاسفة وأصحاب النظريات السياسية والإقتصادية، والإمبرياليين، فهؤلاء قبلوا التمييز الأساسي بين الشرق والغرب بإعتباره نقطة إنطلاق لوضع نظريات مفصلة، وإنشاء ملاحم، وكتابة روايات، وأوصاف إجتماعية، ودراسات سياسية عن الشرق، وأهله، وعاداته، وطريقة تفكيره، ومصيره.

3- الإستشراق هو أسلوب غربي للهيمنة على الشرق، وإعادة بنائه، والتسلط عليه، فهو يرى أن الإستشراق مؤسسة جماعية للتعامل مع الشرق، والسيطرة عليه. ويقصد بالتعامل مع الشرق: التحدث عنه، وإعتماد آراء معينة عنه، ووصفه، وتدريسه للطلاب، وتسوية الأوضاع فيه. ويرى أن هذا التعريف يستند إلى عناصر تاريخية ومادية أكثر مما يستند عليه المعنيان الآخران. ويلتقط إدوارد سعيد هذا المعنى من فكرة ميشيل فوكو عن الخطاب، والحجة التي طرحها إدوارد سعيد تقول: إننا ما لم نفحص الإستشراق بإعتباره لوناً من ألوان الخطاب فلن نتمكن مطلقاً من تفهم المبحث البالغ الإنتظام الذي مكّن الثقافة الأوروبية من تدبير أمور الشرق، ويذكر في موطن آخر أنه سيشير إلى تلك المجموعة من الأحلام والصور الشعرية والمفردات المتاحة لكل من حاول الحديث عما يقع في الشرق، والذي يراد به الشرق العربي والإسلامي على وجه التحديد. بل حتى الأبحاث الأكاديمية الغربية في مجال الدراسات الإنسانية متأثرة بالإستشراق في نتائجها وأحكامها، إذ أن الباحث الجامعي في الغرب المنتج للمعرفة في العلوم الإنسانية المتعلقة بالشرق ينتمي إلى قوة ذات مصالح محددة في الشرق.

ويختصر إدوارد سعيد رأيه في الإستشراق بأنه ليس مجرد موضوع أو مجال سياسي يتجلى بصورة سلبية في الثقافة أو البحث العلمي أو المؤسسات، وليس – أيضاً – مجموعة كبيرة غير مترابطة من النصوص المكتوبة عن

الشرق، وليس تمثيلاً وتعبيراً عن مؤامرة إمبريالية غربية دنيئة تهدف إلى إخضاع عالم الشرق، بل إنه الوعي الجغرافي السياسي المبثوث في النصوص العلمية، الإقتصادية، والإجتماعية، والتاريخية، واللغوية. وعلى هذا يكون يكون الإستشراق عنده شاملاً للتعريفات الثلاثة كلها ولا يكتفي بأحدها عن الآخر[1].

إن تعريف إدوارد سعيد للإستشراق يتجه إلى الجانب السياسي الخالص مع أهميته وفاعليته، ولكنه يغفل جانباً آخر للإستشراق كالجانب الديني والإقتصادي، فيرتبط مفهومه للإستشراق إرتباطاً كبيراً بالجانب الإمبريالي، وهذه النظرة الضيقة للإستشراق أثرت بشكل أو بآخر على عمله ودراسته[2].

وإذا قارنّا تعريفات إدوارد سعيد للإستشراق بتعريفات المفكرين المسلمين نجد فيه جوانب إتفاق وجوانب إختلاف. ونستطيع القول أن الباحثين المسلمين يلتقون مع إدوارد سعيد في تأكيدهما على الرغبة الغربية في الهيمنة على الشرق من خلال دراسة تاريخه وثقافته وديانته، ولكن نلحظ أن أحداً من المسلمين لم يتطرق إلى مسألة الوعي الجغرافي في كتابات الغربيين المتناثرة، وهذا معنى جديد أضافه إدوارد سعيد لتعريف الإستشراق، وإن كنا نلمس شيئاً من الخلط عنده في مفهوم الإستشراق والإستعمار، فهو يشير إلى أن أي محاولة للهيمنة على الشرق هي إستشراق، وفي حقيقة الأمر هناك فرق بين قولنا: الإستعمار يستفيد من الإستشراق للهيمنة على الشرق، وبين أن نعرف الإستشراق بأنه هيمنة غربية على الشرق[3].

وفي الحقيقة أن هناك فرقاً منهجياً واضحاً بين معالجة إدوارد سعيد والباحثين االمسلمي لموضوع الإستشراق ، ويتجلى هذا الفرق في المنهج النقدي الذي يعتمد عليه الجانبين، فالنظرة الإسلامية تعتمد المنهج الإسلامي في مناقشة الإستشراق ونقده، بينما منهج إدوارد سعيد فيعتمد النزعة الإنسانية والعلمانية أساساً للنقد[4].

في المنظور الإسلامي أن الغرب النصراني يهدف إلى السيطرة على العالم الإسلامي، كما يهدف إلى تشويه دينه والتشكيك فيه، في منظور إدوارد سعيد فإن دراسة الدين الإسلامي ليس أصلاً إنما هو وسيلة للسيطرة على الشرق. وهذا ما يؤكد عليه في كتابه "تغطية الإسلام"، حيث يرى أن الصراع بين "الإسلام والغرب" وليس بين "النصرانية والإسلام" لأن الغرب تخطى مرحلة التدين، ولكن الأحداث العالمية المتسارعة والتصريح من بعض

[1] تركي بن خالد الظفيري، المرجع السابق، ص ص84-85.
[2] المرجع نفسه، ص85.
[3] المرجع نفسه، ص ص85-86.
[4] المرجع نفسه، ص ص86.

الساسة الغربيين أن حربهم مع العالم الإسلامي هي حرب صليبية، والهجوم على الرسول محمد عليه الصلاة والسلام وعلى المقدسات الإسلامية، والتضييق على المسلمين في عباداتهم كالحملة على المآذن والنقاب والحجاب، كل هذه أدلة ملموسة على أن الإسلام هدف أساسي للغربيين[1].

إن النظرة الإسلامية للدراسات الغربية تجاه الشرق لم تكن نتيجة عقدة المؤامرة أو منطلقة من تخيلات لا أساس لها، فهذا أحد رواد المنهج الإنساني صاحب التنشئة النصرانية يبين أن الغرب يهدف إلى تشويه الشرق وخاصة الإسلام للهيمنة عليه وجعله تابعاً له سياسياً، وثقافياً، وإقتصادياً[2].

إن تبحر إدوارد سعيد في الأدب الغربي والثقافة الغربية مكنه من التعرف على الصورة النمطية في أذهان الغربيين منذ القرن الثامن عشر وحتى زمنه الذي عاش فيه، والتي تتمثل من خلال العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر أو المنتصر والمنتصر عليه، وهذه الزاوية هي منطلق إدوارد سعيد في مناقشته للعلاقة بين الغرب والشرق، وهي قاعدة أساسية بني عليها كتبه التي تناقش هذه العلاقة مثل كتابيه "الإستشراق" والثقافة والإمبريالية" وغيرها[3].

وأوضح إدوارد سعيد كيف إستغل المستشرقون في تصويرهم للشرق ناحيتين فنيتين إرتكزت عليهما صورة الشرق هما[4]:

- الناحية الأكاديمية: وقد شكلت غطاءً شرعياً تزعم من خلاله البراءة، فالباحث الأكاديمي تتمتع أقواله بالمصداقية، وبهذا فإن الإستشراق يصبح والحالة هذه أداة في متناول المؤرخين، ومن ثم في متناول السياسيين.
- الخيال: فقد صاغ المستشرقون صورة للشرق بخيال جعل هذه الصورة تبدوا وكأنها تمثيل أو إنعكاس خفي للواقع. وكان لهذه الممارسة أكبر الأثر في تسويق الإستشراق من خلال مصداقية الخيال المعهودة، فالذي يقرأ ما كتبه المستشرقون عنا يقع تحت تأثير الخيال ومن ثم يصدق الصورة.

[1] تركي بن خالد الظفيري، المرجع السابق، ص ص86-87.
[2] المرجع نفسه، ص ص87.
[3] المرجع نفسه، ص87.
[4] المرجع نفسه، ص ص87.

ويؤكد إدوارد سعيد في مواطن كثيرة من كتبه أن الغربيين كونوا جملة من الصور التمثيلية والإستعارات التي ألصقوها بالشرق، لا تخلوا من التجريح والدونية، والمبالغة في إحتقار الشرقي. ومصطلح "التمثيل" حسبه هو إعادة بناء الشرق بعيداً عن واقعه، وفق مسلمات ذهنية غربية عن ذلك الواقع، يراد لها أن تحتل موقع الحقيقة الواقعية، مستبعدة الواقع التاريخي والنفسي للأمم الشرقية، ومستبدلة إياه بصورة خيالية، إبتكرتها مخيلة الإنسان الغربي، ورسمتها ريشة قلمه، معيدة بذلك ترتيب الوقائع والأحداث بالطريقة التي ترضي غروره وإحساسه بالفوقية، أي وبتعبير آخر، أسطرة الشرق من طرف الذهن الغربي. وهو يرى أننا نعيش في عالم لا من السلع فحسب بل من التمثيل والتمثيلات أيضاً – إنتاجها، وتوزيعها، وتاريخها، وتأويلها – التي هي جوهر مادة الثقافة[1].

المطلب الثاني: نظرية صدام الحضارات

إن الفكرة المركزية لنظرية صدام الحضارات تتمثل في تنبيه الغرب إلى عدم الإغترار بالقوة التي يمتلكها، وأن الحضارة الغربية وإن كانت تمتلك ما يؤهلها للإستمرار في السبق والهيمنة في القرن الواحد والعشرين، فإن ثمة عوامل سلبية أخرى أصبحت تلازمها تشير إلى بداية الأفول، وأن الحضارات الأخرى لا يمكن أن تندمج في الثقافة الغربية، وأن هذه الحضارات بدأت تسلك طريق النمو والقوة وعلى رأسها الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية، وأصبح بإمكان هذه الحضارات أن تساهم في تعجيل نهاية العظمة الغربية، ولكي يستنر الغرب في هيمنته فعليه أن يعالج عدداً من المشاكل الداخلية، وأن يتبع إستراتيجية خارجية محددة تجاه الحضارات الأخرى[2].

يعرف صامويل هنتنغتون الحضارة على أنها الكيان الثقافي الأكثر سعة، وهي الأسلوب والشكل الأكثر رقياً للتجمعات الإنسانية والمستوى الأسمى للهوية الثقافية التي يحتاجها البشر لكي يتميزوا عن سائر الأنواع الأخرى. وتتشكل الحضارة من عناصر موضوعية كاللغة والعرق والتاريخ والدين والعادات وأنماط الحياة والمؤسسات، غير أن العنصر الأهم على الإطلاق من بين هذه العناصر هو الدين، فالحضارات الأساسية تباينت عبر التاريخ من خلال الديانات الكبرى في العالم، وعكس ذلك فإن الشعوب التي تنتمي لنفس الإثنية وتتكلم نفس اللغة يمكن أن تتصارع حينما تختلف ديانتها مثلما حدث في لبنان ويوغسلافيا والهند[3].

[1] تركي بن خالد الظفيري، المرجع السابق، ص ص87-88.

[2] عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص13.

[3] المرجع نفسه، ص16.

ويقسم هنتنغتون الحضارات القائمة في عصرنا إلى ثمان حضارات، ورغم أن الأسماء التي يطلقها على الحضارات في تصنيفه لا ترمز كلها إلى الدين، إلا أنه يؤكد أساساً على البعد الديني في تعريفه لكل حضارة[1]، وهذه الحضارات هي كالآتي[2]:

1- **الحضارة الصينية:** وقد سماها هنتجتون في بداية الأمر في مقاله الشهير الحضارة الكونفوشيوسية بإعتبار أن المعتقدات الكونفوشيوسية هي العامل الأساسي لهذه الحضارة، وهي حضارة تتجاوز حدود القطر الصيني وتشمل الشعوب الصينية التي تعيش في جنوب شرق آسيا والثقافات المرتبطة بها في فيتنام وكوريا.
2- **الحضارة اليابانية:** ويعتبرها حضارة متميزة عن الحضارة الصينية ومتفرعة عنها.
3- **الحضارة الهندية:** تعتبر الهندوسية المكون الأساسي لها رغم وجود طائفة إسلامية كبيرة وأقليات أخرى أقل أهمية.
4- **الحضارة الإسلامية:** وتضم حضارات فرعية مرتبطة كلها بالإسلام عربية وتركية وفارسية وماليزية.
5- **الحضارة الغربية:** وتضم أوروبا وأمريكا والدول التي يسكنها أوروبيون كنيوزيلاندا الجديدة وأستراليا ويركز على الخصوصية الكاثوليكية والبروتستنتية بشكل خاص في هذه الحضارة.
6- **الحضارة الأمريكية اللاتينية:** ويعتبرها تتميز عن الحضارة الغربية كونها لم تمتزج فيها الثقافة الكاثوليكية بالثقافة البروتستنتية ولم تتأثر بحركة الإصلاح التي واحهت الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا وهي تضم كذلك ثقافات الأهالي الأصليين الذين لا يوجدون في أوروبا وأبيدوا نهائياً في أمريكا الشمالية.
7- **الحضارة الأرثوذكسية:** وتضم روسيا ومختلف الدول السلافية حيث يعتبر المذهب المسيحي الأرثوذكسي المكون الجوهري لهذه الحضارة.
8- **الحضارة الإفريقية:** لا يظهر أن هنتجتون كان متحمساً جداً لذكر هذه الحضارة في التصنيف حيث أنه وجد صعوبات في تحديد معالمها فاضطر إلى إلغاء الشمال الإفريقي الإسلامي منها وإعتبر بأن الجزء الإفريقي الذي يقع جنوب الصحراء والذي تمتزج فيه الثقافات القبلية والتأثيرات المسيحية يمكن أن يكون حضارة يكون محورها جنوب القارة الإفريقية.

[1] عبد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص17.
[2] المرجع نفسه، ص ص17-18.

ويفند هنتجتون فكرة الحضارة العالمية الغربية في عرض مطول يركز فيه على أن إستعمال الأدوات الغربية من لباس ومأكل ولغة لا يعني بأي حال من الأحوال إندماج الحضارات الأخرى في الحضارة الغربية[1]، وعليه إنصرف إلى تحديد ما يشكل ملامح الحضارة الغربية ويجعلها تتفوق على غيرها فيجملها فيما يلي[2]:

- **الإرث الكلاسيكي**: الروماني الإغريقي المسيحي ثم الإسلامي والأرثوذكسي بدرجة أقل حسب قوله.
- **الكاثوليكية والبروتستنتية**: حيث يؤكد على أن المسيحية الكاثوليكية ثم الكاثوليكية والبروتستنتية هي الخصوصية الأكثر أهمية من الناحية التاريخية في تشكيل الحضارة الغربية، ويركز في مواضع عدة على تأثير البروتستنتية في تشكيل العقلية الحرة الإبداعية، علماً بأن البروتستنتية هي التي رافقت حركة الإصلاح والتنوير في مواجهة الكنيسة الكاثوليكية منذ القرون الوسطى.
- **اللغات**: حيث يبين بأن اللغات تعتبر عاملاً مميزاً ثانوياً بالنسبة للديانة في الحضارة الغربية، رغم الميراث اللاتيني اللغوي المشترك الذي إنقرض بعد أن طورت منه الأمم الغربية لغات عديدة خلافاً لكثير من الحضارات الأخرى المرتبطة بلغة واحدة.
- **فصل السلطات بين ما هو ديني ورمزي**: حيث يؤكد بأن الحضارة الغربية بنيت على تمييز السياسة عن الدين وفق مقولة "ما لله لله وما لقيصر لقيصر"، وهذا على خلاف الحضارة الإسلامية التي يعتبر فيها الله هو الحاكم (هو يقول الله هو قيصر تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً)، وخلافاً كذلك للحضارة الصينية التي يعتبر فيها القيصر بمثابة الإله والحضارة الأرثوذكسية التي يكون فيها الله في خدمة القيصر.
- **دولة القانون**: وتعود بداية تجسيد مفهوم دولة القانون في الغرب إلى الحضارة الرومانية ثم ما وقع من تطورات في أوروبا عبر أزمنة عديدة، ويُعتبر مفهوم دولة القانون هو الذي أرسى للتأسيس لظاهرة المؤسسات في الغرب (المؤسساتية)، وأدى إلى حماية حقوق الإنسان، ومنع إستغلال الحاكم للسلطة، وهذا خلافاً – حسب رأيه – للحضارات الأخرى التي لا يوجد فيها تأثير كبير لمفهوم دولة القانون.
- **التعددية الإجتماعية**: حيث يعتبر بأن الغرب تميز منذ القدم بتصاعد وإستمرار المجموعات المستقلة التي لا تقوم على أساس القرابة والمصاهرة، وهو الأمر الذي أنتج تعدد المنظمات المجتمعية، وكذلك التعدد الطبقي من مجموعات أرستقراطية قوية ومستقلة وطبقة الفلاحين والتجار والحرفيين، مما أدى إلى منع تكريس الهيمنة

[1] عبد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص ص18-19.
[2] المرجع نفسه، ص ص19-21.

السلطوية المطلقة في جل الدول الغربية، على عكس الحضارات الأخرى التي يشح فيها المجتمع المدني وتضعف فيها الأرستقراطية وتتقوى فيها الإمبراطوريات، وهذا ما تميزت به حسب قوله روسيا والصين والإمبراطورية العثمانية ومجتمعات أخرى غير غربية.

- **الهيئات الوسيطة:** ويعتبرها نتاج التعددية الإجتماعية التي أنشأت برلمانات ومؤسسات أخرى تكفلت بتمثيل مصالح مختلف الفئات وتطورت مع الزمن لتشمل المؤسسات العصرية للديموقراطية إضافة إلى أشكال السلطات المحلية التي تشكلت مبكراً في إيطاليا وعمت سائر الشمال مما أدى إلى تقاسم السلطة، كما يعتبر أيضاً أن أيّ حضارة أخرى لم تستفد من هذا الإرث القديم من الهيئات الوسيطة التي يصل عمرها إلى قرون من الزمن.
- **الفردانية:** وهي خاصية غربية مطلقة نتجت عن كل الخصوصيات التي ذكرت، وقد أنشأت هذه الخاصية ضميراً فردانياً وتقاليد تنزع إلى حماية الحقوق والحريات، وتُعتبر الفردانية الظاهرة المميِزة للحضارة الغربية عن الحضارات الأخرى التي تتميز بالنزعة الجماعية.

ويعتبر هنتجتون بأن علاقة الحضارات الأخرى بالغرب وما أنتجته حضارته من عصرنة وثقافة تغريبية تطورت وفق مرحلتين. ففي المرحلة الأولى تصرف قادة الفكر والسياسة في المجتمعات غير الغربية تجاه التأثير الغربي بشكل من الأشكال الثلاثة التالية: رفض العصرنة والتغريب، قبول الإثنين معاً، رفض التغريب وقبول العصرنة. وفي الفترة المعاصرة هيمن الإنبعاث الثقافي والديني – حتى في الدول التي تهيمن عليها المناهج التغريبية كالمنهج الكمالي في تركيا – وأصبح الجميع لا يهمه مما تملكه الحضارة الغربية إلا مظاهر العصرنة كالتكنولوجية والقوة العسكرية والإقتصادية والتنظيم السياسي مع تمسك غير مسبوق بالخصوصيات الثقافية[1].

ويعتبر هنتجتون أن رجوع الناس للأصول وعودة التدين بشكل عام ظاهرة عالمية تتميز بها كل الحضارات، غير أنه يؤكد بأن هذه الظاهرة تبرز بشكل خاص في الحضارتين الآسيوية والإسلامية اللتين أصبحت ثقافتيهما تفرضان وجودهما أكثر فأكثر، واللتين أصبحتا تتحديان الغرب بشكل سافر. ويعتبر أن هاتين الحضارتين كانتا

[1] عبد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص ص21-22.

الأكثر حيوية خلال الربع الأخير من القرن العشرين[1]. وبشكل عام حينما يتكلم عن مستقبل العلاقات بين مختلف الحضارات التي ذكرها من جهة، والغرب من جهة أخرى، فإنه يصنفها إلى ثلاثة مستويات[2]:

- علاقات متوترة وفي كثير من الأحيان علاقات صراع وتصادم بالنسبة للصين والإسلام.
- علاقات أقل توتراً وحالات صدام نادرة مع الحضارة الإفريقية وبشمل أخف مع الحضارة الأمريكية اللاتينية بالنظر إلى ضعف الحضارتين وإرتباط مصيرهما بالغرب.
- علاقات تتوسط المستويين السابقين، ويتعلق الأمر بالعلاقة مع الحضارة الأرثوذكسية الروسية والحضارة اليابانية والحضارة الهندية، حيث يرى بأن هذه العلاقة تمتزج فيها علاقات التعاون بعلاقات الصراع حسب إصطفاف الدول المحورية في هذه الحضارات مع الحضارتين المنافستين للغرب، وهما الصين والإسلام، أو وقوفهما إلى جانب الغرب. أي أنها حضارات تتردد بين الغرب من جهة والحضارتين الإسلامية والصينية من جهة أخرى.

ويعتبر هنتجتون أن الأسباب التي تجعل الحضارتين الإسلامية والصينية تتحديان الحضارة الغربية هي أسباب مختلفة ولكنها مترابطة، وذلك كالآتي[3]:

- **بالنسبة للحضارة الصينية:** فإن ثقتها بنفسها تعود إلى نموها الإقتصادي الذي إستطاع فعلاً أن يغير ميزان القوة بين آسيا والغرب، فالثراء والقوة الإقتصادية يعتبرها الصينيون دليلاً على الفضيلة والتفوق الأدبي والثقافي. وهو ما شجعهم على التمسك بالخصائص المميزة لثقافتهم وإعلان تفوق قيمهم ونمط حياتهم مقارنة بالقيم الغربية والمجتمعات الأخرى.
- **بالنسبة للمسلمين:** فإن تحديهم للحضارة الغربية يعود بشكل كبير إلى نموهم الديموغرافي وحيويتهم وإنبعاثهم الثقافي والإجتماعي والسياسي المتواصل ورفض القيم والمؤسسات الغربية وتوجه غالبيتهم نحو الإسلام كمصدر للهوية والضمير والحس والتوازن والشرعية والتنمية والقوة والأنل ضمن شعار مركزي هو "الإسلام هو الحل". هذا الإنبعاث الإسلامي، من خلال سعته ومداه وعمقه، هو المرحلة الأخيرة لتموقع الحضارة الإسلامية بالنسبة للغرب، فهو جهد داخلي كبير لإيجاد "الحل" في الإسلام وليس في

[1] عبد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص22.
[2] المرجع نفسه، ص ص22-23.
[3] المرجع نفسه، ص ص23-24.

الإيديولوجيات الغربية. ويُترجم هذا الإنبعاث في الواقع من خلال قبول العصرنة ورفض الثقافة الغربية والإنخراط من جديد في الإسلام كدليل ومنهج حياة في العالم المعاصر.

ولتأكيد رأيه هذا يتوسع هنتجتون كثيراً في دراسة التطورات الإقتصادية في الصين والمقدرات الجبارة التي تتمتع بها والآفاق الواعدة التي ستجعلها قوة عظمى. ولكنه يتوسع أكثر في إبراز المخاطر التي يمثلها الإسلام من خلال النمو الديموغرافي الذي يزخر به، والثروات الطبيعية التي يتوفر عليها، وخصوصاً الحركية الإجتماعية التي تحدثها الحركة الإسلامية في شتى المجالات الثقافية والإجتماعية والسياسية، والتي ستجعل في نهاية المطاف من سيكون بيدهم الحكم في العالم الإسلامي ملتزمين بالهوية الإسلامية حتى وإن لم يكونوا من الإسلاميين المتشددين، وهذا خلافاً للفئات العلمانية التي حكمت العالم الإسلامي بعد فترة الإستعمار. وبالرغم من أن هنتجتون لا يعتبر الحضارة الإسلامية اليوم قوة عسكرية أو إقتصادية ويرى أنها لا تتوفر على دولة محورية تتجمع حولها قوى العالم الإسلامي المشتتة، إلا أنه يعتبر هذه الحضارة أخطر من الحضارة الصينية نفسها، ويبرهن ذلك بالرجوع إلى أحداث التاريخ ليؤكد أن الغرب كان دائماً تحت تهديد الإسلام وأن الحضارة الإسلامية هي الحضارة الوحيدة التي جعلت الغرب مهدداً في وجوده مرتين عبر التاريخ وهي تهدده اليوم من داخله أصلاً من خلال تزايد أعداد المهاجرين والنمو الديموغرافي الكبير الذي تشهده الجالية المسلمة في المجتمعات الغربية. وأخطر ما يصف به هنتجتون الحضارة الإسلامية أنها تمثل الحدود الدموية في العالم، ويرسم لذلك بياناً يوضح فيه أن الحضارة الإسلامية هي الحضارة الوحيدة التي لها علاقات صراع مع كل الحضارات ويستثني من ذلك العلاقة مع الصين. ويصرح بشكل واضح بأن الصدامات الخطيرة المرتقب. قوعها في المستقبل سيكون سببها تشابك الكبرياء الغربي واللاتسامح الإسلامي وإرادة فرض الذات الصينية[1].

وفي هذا الإطار يتحدث الكاتب مطولاً عن التحالف المحتمل الذي بدأت معالمه تظهر حسب رأيه بين الحضارتين الصينية والإسلامية في مواجهة العدو المشترك الغربي. حيث يتحدث عن الرابطة العسكرية الإسلامية-الكونفوشيوسية بين الصين وكوريا من جهة وبعض الدول الكبرى في الحضارة الإسلامية كإيران وباكستان والعراق

[1] عبد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص ص24-25.

والجزائر من جهة أخرى. كما يحذر من إمكانية نقل تكنولوجيا الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل إلى العالم الإسلامي ويؤكد على هذه المخاطر من خلال بيانات التعاون والعلاقات القائمة بين دول هاتين الحضارتين[1].

وبعد تحذير هنتجتون بشكل ملح من مخاطر الحضارة الصينية وخصوصاً الحضارة الإسلامية، توجه إلى تنبيه الغرب من المخاطر التي تهدده من الداخل بسبب الأفول الأخلاقي، والإنتحار الثقافي، والتفكك السياسي الذي يعتبره أخطر من ضعف النمو الديموغرافي والركود الإقتصادي الذي تشهده المجتمعات الغربية في هذه المرحلة[2]، ويعدد مظاهر هذا الأفول الأدبي كما يلي[3]:

- تنامي التصرفات الصادمة للمجتمع كالجريمة والمخدرات والعنف بشكل عام.
- إنهيار الأسرة الذي يتجلى في إرتفاع معدلات الطلاق والولادات غير الشرعية وحمل المراهقات وكثرة الأسر بأم دون أب أو العكس.
- تدهور "الرصيد المجتمعي" والذي يقصِد به المشاركة الضعيفة للجمعيات التطوعية وبالتالي فتور علاقات الثقة التي توجدها هذه المشاركة بين أفراد المجتمع.
- الضعف العام "للآداب" والأولوية الممنوحة للمجاملات ومسايرة الخطأ.
- تراجع الإنجذاب للمعرفة والنشاط الفكري.

وبعد هذا العرض يجزم هنتجتون بأن ثراء ورفاه الغرب وتأثيره على المجتمعات الأخرى مرتبط أساساً بقدرته على مواجهة هذه المشاكل التي تنمي مشاعر الأفضلية الأدبية التي يظهرها المسلمون والشعوب الأسيوية[4].

وأهم ما ينصح به الغربيين لمواصلة هيمنتهم على العالم والتصدي للإنبعاث الإسلامي وإرادة فرض الذات الصينية ما يلي[5]:

- حسن تسيير الإندماج السياسي والإقتصادي والعسكري بين أمريكا وأوروبا وتنسيق السياسات بين هذين الجزأين المكونين للحضارة الغربية لكي لا تستغل الحضارات الأخرى خلافاتهما.

[1] عبد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص ص25-26.
[2] المرجع نفسه، ص26.
[3] المرجع نفسه، ص ص26-27.
[4] المرجع نفسه، ص27
[5] المرجع نفسه، ص ص27-28.

- إدماج الدول الغربية في أوروبا الوسطى ضمن الإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي ويخص بالذكر قمة فيزغارد – المجر، بولونيا، جمهورية التشيك، وسلوفاكيا – إضافة إلى جمهوريات البلطيق وسلوفينيا وكرواتيا.
- تشجيع حركة تغريب أمريكا اللاتينية، ومحاولة – قدر الإمكان – إلحاق دولها بالحضارة الغربية.
- كبح تنمية القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للدول الإسلامية وبلدان الصين الثقافية.
- منع اليابان من الإبتعاد عن الغرب والإقتراب إلى الصين.
- إعتبار روسيا دولة محورية في العالم الأرثوذكسي وقوة جهوية أساسية لها مصالح شرعية في تحقيق الأمن في حدودها الجنوبية "الإسلامية".
- ضمان إستمرار الهيمنة التكنولوجية والعسكرية الغربية على الحضارات الأخرى.
- وأخيراً وخاصة، إعتبار كل تدخل للغرب في شؤون الحضارات ربما يكون أهم سبب لعدم االإستقرار والمواجهة الشاملة في عالم ينطوي على حضارات متعددة.

ولكي يؤكد هنتجتون تخوفاته ويبرز الآثار المحتملة لإندلاع حرب حضارية شاملة، يتخيل مواجهة عالمية بين الدول المحورية لمختلف الحضارات، تبدأ بمواجهة جزئية بين أمريكا والصين وتنتهي بحرب عالمية بين أمريكا وأوروبا وروسيا والهند من جهة، والصين واليابان وجزء كبير من العالم الإسلامي من جهة أخرى، يستعمل فيها الطرفان السلاح النووي وتؤدي إلى أفول الدول العظمى وتحول القوة إلى دول الجنوب[1].

من خلال ما سبق، نستنتج أن هنتجتون يحمل هماً كبيراً يريد أن يشرك فيه غيره ممن يملك القرار في الغرب – أو ربما كُلف بهذا – فهو يشعر أن ملامح الضعف قد بدأت تدب في الحضارة التي ينتمي إليها، وفي ذات الوقت توجد حضارات أخرى بدأت تفرض وجودها وأخذت تزاحم الغرب على زعامة العالم أو على الأقل أصبحت لا تسلم له بالسيادة. وهو في كتابه يتصور بأن الحضارة الغربية يمكن أن تتمرد على حتمية تداول الحضارات أو تستعصي عليها فيطول مداها طوال القرن الواحد والعشرين وما بعده، بالنظر إلى ما تملكه من مقومات تتميز بها عن غيرها من الحضارات الأخرى، ثم إنه يتصور بأن نقاط الضعف يمكن معالجتها وأما المخاطر الخارجية فيرسم لها مخططاً شاملاً لا يمكن تطبيقه إلا من خلال خلق توترات وحروب دائمة في كل أنحاء المعمورة. ولا ينظر هنتجتون إلى الحضارات الأخرى إلا من زاوية النظرة المادية وما تشكله حسب زعمه من مخاطر إستراتيجية

[1] عبد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص ص28-29.

وإقتصادية وديموغرافية وإمتلاك لأسلحة الدمار الشامل، دون إعتبار لما تملكه هذه الحضارات من قيم روحية وأدبية وميراث إنساني وخصوصيات ثقافية جعلتها تحتل مواقع الصدارة في فتراة سابقة من الزمن الغابر وتؤهلها للرقي مرة أخرى. فهو يحصر عوامل الرقي الحضاري في الغرب وحده، ولا يقر بأن للحضارات الأخرى ما يشبه أو يفوق ما وصف به الحضارة الغربية، خاصة بالنسبة للحضارة الإسلامية التي يعرفها الغرب أكثر من معرفته لباقي الحضارات[1].

ولقد حدد هنتجتون عدو الحضارة الغربية بشكل واضح، فهو حينما يتحدث عن إفريقيا يعتبرها عديمة الخطر لضعفها وتبعيتها، وحينما يتطرق إلى الحديث عن أمريكا اللاتينية يرى بأن الحل يكمن في مواصلة حركة التغريب فيها، وحينما يتحدث عن اليابان يدعوا إلى إلحاقها بالغرب، وحينما يتحدث عن روسيا يقترح توظيفها لمواجهة الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا، وفي المقابل يتحدث كثيراً عن الصين ولكنه لا يقترح بشأنها سوى إبعاد اليابان عنها ومنع الشعوب الصينية الأخرى خارج القطر الصيني من إمتلاك أسباب القوة العسكرية. ولكنه حينما يتطرق إلى حالة الإسلام فإنه يطنب في التخويف منه ويوصي بأن لا تكون له أنياب أبداً وأن لا تقوم منه دولة محورية تتجمع حولها مجتمعات الأمة الإسلامية[2].

[1] عبد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص ص29-30.

[2] المرجع نفسه، ص30.

إستنتاجات الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن إستنتاج ما يلي:

- الإسلاموفوبيا هو مصطلح حديث في الأدبيات السياسية واللغوية، حيث كان أول إستخدام له سنة 1925، وقد أستعمل بعد ذلك بشكل محتشم، إلى أن تم إستعماله من قبل لجنة رانميد تراست في تقريرها الصادر سنة 1997 تحت عنوان: "الإسلاموفوبيا: تحدي لنا جميعاً"، وهنا شاع إستخدام المصطلح ليصبح مفهوماً ذو مدلول سياسي.
- ينصرف معنى الإسلاموفوبيا إلى الخوف المرضي من الإسلام، أو رهاب الإسلام، وهو عبارة عن خوف شديد ومفرط من الإسلام ومظاهره. ويُترجم هذا الخوف في شكل عداء للإسلام والمسلمين.
- إن من أبرز العوامل المساعدة في بلورة ظاهرة الخوف من الإسلام والعداء له هو تلك الصورة النمطية السلبية التي ترسمها وسائل الإعلام عن الإسلام والمسلمين، وهي صورة تتسم بالتعميم والإنتقائية الشديدين على نحو يقود إلى تسويق مفهوم خاطئ تماماً عن الإسلام.
- تعبر ظاهرة الإسلاموفوبيا عن مظهر من مظاهر الصراع التاريخي بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي، وهي صراع يتضمن البعد الحضاري بصورة أساسية.
- كان ولايزال الخوف الغربي من الإسلام يأتي في سياق الخوف من بروز منافس فعلي للمسيحية يتميز بصلابته وقوته، وذلك على كافة الجهات؛ إقتصادياً وسياسياً و وعسكرياً وثقافياً.
- الإسلاموفوبيا ظاهرة قديمة وليست حديثة، وهي تعود إلى بداية الدعوة المحمدية في نشر الإسلام، وقد تجسدت بشكل واضح في سلسلة الحروب الصليبية التي إستهدفت القضاء على الإسلام والمسلمين.
- ظاهرة الإسلاموفوبيا هي عبارة عن تجسيد عملي لنظرة الإستعلاء الغربية، والقائمة على مركزية الحضارة الغربية وإقصائها للحضارات والثقافات الأخرى.
- تجسد الدراسات الإستشراقية منطق المركزية الأوروبية وسيادتها على بقية الأعراق، وهذا من منطلق "نحن" و"هم". ويعنى الإستشراق بدراسة الشرق، وبخاصة الشرق الإسلامي، والذي يمثل حسبه حضارة إسلامية دونية تضم مجموعة من البربرين القساة الذين يجب تحضيرهم.

- العداء للإسلام يختزل شعوراً غربياً بأن الحضارة الغربية مهددة، ومصدر التهديد الفعلي هو الحضارة الإسلامية، خاصة وأن التاريخ يثبت أن المسلمون هم وحدهم من شكل تهديداً للغرب المسيحي على مر التاريخ. وهو الطرح الذي ضمّنه صمويل هنتجتون نظريته: صدام الحضارات.
- تعد أحزاب اليمين المتطرف في مقدمة الأصوات التي تتبنى خطاب الكارهية ضد الإسلام، وتنطلق هذه الأحزاب من مشاعر قومية بحتة ترفض الآخر، وخاصة المسلمون.
- ظاهرة الإسلاموفوبيا هي في جوهرها شكل من أشكال العنصرية، القائمة على إقصاء الآخر وإتهامه زوراً دون أي مبرر فعلي، فقط بداعي الهواجس. وهي بذلك تصنف في صنف واحد مع معادات السامية.

الفصل الثاني

ظاهرة الإسلاموفوبيا كتهديد

لاتماثلي في ضل تطور مفهوم الأمن

مع توقيع معاهدة وستفاليا 1648 برز على الساحة الأمنية مفهوم الأمن القومي الذي هدف أساساً إلى حماية سيادة الدولة من العدوان الخارجي والحفاظ على مصالحها القومية، وهو ما جعل مفهوم الأمن يرتبط منذ نشأته بتأمين حدود الدولة وما يقع على أراضيها، وذلك عبر التركيز على البعد العسكري للأمن، أي وبعبارة أخرى تغليب المنطق الوستفالي أو الدولاتي للأمن الذي يرمي إلى تحقيق أمن الدولة وحسب. وقد هيمن هذا المفهوم بشكل منقطع النظير في فترة الحرب الباردة، خاصة مع أطروحات وإفتراضات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، حيث كان تركيز الباحثين وصناع القرار منصباً على مجريات الصراع آنذاك فكان طبيعياً أن يبقى المفهوم الوستفالي –الصلب– للأمن مسيطراً، ولكن مع نهاية الحرب الباردة وبروز جملة من التغيرات على الساحة الدولية، لعل أهمها على الإطلاق: الثورة التكنولوجية وإنتشار مسارات التكامل الإقتصادي، أخذ ذلك المفهوم الصلب للأمن في التراجع لفائدة مفهوم جديد يشمل تحقيق أمن الفرد والمجتمع. وبناء عليه أصبح مفهوم الأمن القومي يتصف بالشمولية وينصرف إلى تحقيق أمن الدولة والمجتمع الذي يتبع هذه الدولة، وهو ما نتج عنه ظهور مضامين ومستويات جديدة للأمن عجلت بإتساع دائرة التهديد والخطر.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن

برزت الدراسات الأمنية المهتمة بالأمن القومي بشكل خاص في فترة الحرب الباردة، وتبلورت بعد نهاية هذه الحرب في ضل الظروف العالمية السياسية والعسكرية والإقتصادية الجديدة التي فرضتها الثورة التكنولوجية، والتي أدت في مجملها إلى تعديلات في النظام الدفاعي العالمي وثوابته التقليدية الموروثة، الأمر الذي فرض رؤية جديدة للأمن، وتحديداً للمجال الأمني للدول. وفي هذا السياق فقد عرف مفهوم الأمن القومي تطوراً لافتاً على المستويين الإقليمي والدولي على نحو جعله ينتقل من مفهومه التقليدي إلى مفهوم معاصر، ويذكر الباحثون عدة أسباب لحدوث مثل هذا التطور، ولعل من بين أبرز هذه الأسباب نجد التوسع في مفهوم المصلحة القومية وإتساع طبيعة ومصادر التهديد بفعل الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التي سمحت بدمج العالم وإختصار الوقت والمسافات وعبدت الطريق لبروز ونجاح التكتلات الإقتصادية والإعتماد المتبادل بين الدول، وهو ما أدى إلى ظهور قضايا عالمية النطاق تفرض نفسها على مفهوم الأمن فتجعله معقداً. ومنه فقد أصبح مفهوم الأمن القومي ينصرف إلى منع وتقليل التهديدات التي تواجه الدول وتحول دون تحقيقها لمصالحها القومية.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن

تناول الباحثون على مدى عقود طويلة مفهوم الأمن من منظور واحد هو الدولة، حيث تم التطرق إليه في إطاره الضيق أي الأمن القومي، وقد تبنى معظم باحثي تلك العقود مفاهيم وتعريفات متعددة للأمن تنطلق جميعاً من الحفاظ على سيادة الدولة وحدودها القومية وحماية مصالحها كأولوية لا يمكن التنازل عنها في مواجهة التهديدات الخارجية، ومنه كانت معظم التعريفات مفسرة للواقع الدولي الموجود ولا تقبل بغير أمن الدول[1].

وبمقتضى إفاقية ويستفاليا 1648 التي كرست الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية، لم يكن في الإمكان فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمنأى عن الدولة الوطنية، على الرغم من التباينات الجغرافية والبشرية والحضارية والإقتصادية في طبيعة الدول. وعليه كان لزاماً أن يتم فهم الأمن من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الأخرى. وبالتالي فقد قد إندرج الأمن

[1] قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص: 11.

كموضوع للسياسة العليا التي تصيغ التوجه الوطني والقومي للدولة عبر تسخير الإمكانيات والموارد لرسم الإستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها القومي[1].

ولأن مجال العلاقات الدولية عرف سيطرة كبيرة للإتجاه التقليدي الذي يركز على البعد العسكري للأمن من خلال تفسير الواقع الدولي في فترة زمنية معينة، فإن مفكري النهج التقليدي يجمعون كلهم على أن الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل فيما يخص الدراسات الأمنية، وقد ذهب هؤلاء إلى رسم صورة أكثر تشاؤماً لمضامين سيادة الدولة، وطبيعة النظام الدولي الفوضوية التي تجعل الدول تسعى إلى تحقيق أمنها ولو على حساب أمن جيرانها. لذلك كان تحصيل حاصل أن تنحصر الدلالات الضيقة للأمن في الإجراءات العسكرية المتعلقة بأمن الدولة في مواجهة غيرها من الدول لأجل تحقيق أمنها[2].

والأمن القومي حسب الواقعيون يأتي في قمة الهرم، وبالتالي فإن القضايا العسكرية والسياسية المتعلقة به تهيمن على السياسة الدولية. ومن هنا فقد كان الواقعيون يشيرون إلى القضايا العسكرية والأمنية أو الإستراتيجية على أنها تمثل السياسة العليا، في حين أن القضايا الأخرى الإقتصادية والإجتماعية تمثل قضايا السياسة الدنيا .وعلى هذا الأساس كانت إستراتيجيات توازن القوى والبحث عن الحلفاء وبناء التحالفات والسباق نحو التسلح والإنفاق على شؤون الدفاع العملة الرائجة في صنع السياسة الأمنية الكلاسيكية[3].

ولقد كانت هذه الإفتراضات الواقعية متماشية إلى حد كبير مع الواقع الدولي لمرحلة ما بعد الحربين العالميتين وما قبلها، إذ إستطاعت إعطاء تفسيرات لما كان يحدث على الساحة الدولية من صراع بين الوحدات السياسية حول القوة بمدلولها العسكري والمصلحة الوطنية وسيادة الدولة[4]. وعليه عُرف الأمن بكونه إلتزاماً حكومياً بالأساس ولم يكن غريباً أن يتم حصره في دائرة الأمن القومي[5]. وقد ضل هذا التوجه مهيمناً على الأجندة البحثية للدراسات الأمنية طوال فترة الحرب الباردة. ويعزوا الباحثون والمختصون هذه الهيمنة إلى سببين رئيسيين، الأول:

[1] خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2007-2008، ص19.

[2] قريب بلال، مرجع سابق، ص12.

[3] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص243.

[4] قريب بلال، المرجع نفسه، ص12.

[5] خالد معمري جندلي، المرجع نفسه، ص20.

جيوبوليتيكي مرتبط بطبيعة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، والثاني: أكاديمي يتمثل في الإنشغال النظري بمحاولة إيجاد وتطوير أفكار ونماذج إستراتيجية لإدارة الصراع خلال فترة الحرب[1].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الأمن حسب المفهوم التقليدي إرتبط بالقوة العسكرية – نتيجة لما شهدته تلك المرحلة من سباق نحو التسلح وإستخدام القوة العسكرية – من خلال عملية إدارة الأخطار التي كانت تتهدد الدول في وحدتها الترابية وإستقلالها وإستقرارها السياسي في مواجهة الدول الأخرى هذا من ناحية[2]، وأن طبيعة التهديد الأمني كانت لا تفهم إلا في خارج حدود وحدة التحليل الأمنية أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى من ناحية ثانية[3]. وهذا الإعتقاد من طرف أصحاب التيار الواقعي التقليدي في العلاقات الدولية جعلهم قبل كل شيئ من أنصار الأمن القوم، وعليه فإن المنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية وأمن حدودها وسيادتها وإستقرارها ضد أي تهديد عسكري خارجي وأن القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن[4].

وينبع هذا الطرح إنطلاقاً من رؤيتهم للدولة على إعتبار أنها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية، فالمقاربة التقليدية ترى بأنه لا يمكن إقصاء عنصر الدولة في دراسة الواقع الدولي[5]، والذي من بين أبرز سماته إنعدام إنعدام وجود سلطة مركزية فوقية تعمل على تنظيم العلاقات بين الدول، وكذلك إنعدام وجود تمايزات داخلية أياً كان نوعها قد تعمل على إعاقة مخرجات النظام السياسي للدولة أو تعطلها[6]، وهو ما يعزز ويزيد من تموقع الدولة الدولة على مستوى التفاعلات الدولية ويجعلها العنصر الأساسي الذي تدور حوله مختلف المفاهيم والتصورات.

وبهذا فإن الواقعيون يذهبون إلى أن الهدف الأساسي من بناء القوة الوطنية للدولة يكمن في توفير الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديدات الخارجية القائمة والمحتملة أولاً، ولإستمرار قدرتها الفاعلة على تحقيق أهدافها المركزية ومصالحها الإستراتيجية ثانياً، ومنه تصبح العلاقة إيجابية بين قوة الدولة ونطاق أمنها، فكلما تنوعت وتعددت مصالحها وإرتباطاتها كلما إتسع نطاق أمنها، فعنصر القوة يبقى المؤشر الأساسي لتحقيق المعادلة الثنائية، وهي تحقيق الأمن والمحافظة على المفهوم الضيق له والمتعلق بأمن الدول، فحسب التقليديون فالقوة التي

[1] خالد معمري جندلي، المرجع السابق، ص28.
[2] قريب بلال، مرجع سابق، ص12.
[3] خالد معمري جندلي، المرجع نفسه، ص20.
[4] قريب بلال، المرجع نفسه، ص12.
[5] المرجع نفسه، ص12.
[6] خالد معمري جندلي، المرجع نفسه، ص20.

تسعى إلى تغيير الوضع القائم هي القوة التي تسعى إلى زعزعة الأمن الدولي، لهذا فهم يقدمون مفهوماً لقوة يتناسب وتصوراتهم الأمنية[1].

ويعرف المفكر الواقعي والتر ليبمان الأمن بالقول: "أن الأمة تبقى في وضع آمن بالقدر الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وفي نفس الوقت تبقى قادرة في حال ما إذا تعرضت للتحدي على صون وحماية هذه القيم من خلال الإنتصار في هذه الحرب". ويتضح من خلال هذا التعريف أن الدولة إذا أرادت أن تحافظ على أمنها فيجب عليها أن تحافظ على القيم الأساسية لوجودها[2]، وأن الجانب الحربي والتسلحي وفقاً لهذا الإتجاه هو محور القوة العسكرية التي تعتبر أساس الحفاظ على الأمن في صورته التقليدية وتحقيقه من خلال قدرة الدولة على مجابهة أي هجوم عسكري ضدها، ومنه فإن مفهوم الأمن كان مرادفاً لفكرة وجود عدو خارجي تستدعي ضرورة البقاء هزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة إستخدام الوسيلة العسكرية للدولة[3]، أي أن أنصار الإتجاه الواقعي كانوا لا يؤمنون بغير أن الأمن هو تعزيز القدرات العسكرية وزيادة التسلح للدول، إلى جانب كل هذا ضرورة عدم ترك الدول الأخرى تعزز وتطور قدراتها العسكرية، وهذا بهدف تحقيق المصلحة الوطنية للدولة[4]، وهو التوجه الذي يفسر بشكل كبير إيمان الواقعيون بضرورة تحقيق مكاسب مطلقة بدل مكاسب نسبية. وبالتالي يمكن فهم كيف كان يتم الربط ضمن هذا التيار بين متغيري الأمن والقوة العسكرية على إعتبار أن الوسيلة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن الخاص بالدول، وأن عدم الفصل بينهما هو إعمال للسيادة القومية وحماية للدولة من التهديدات الخارجية، حيث أن إستخدام القوة العسكرية دائماً ما يكون مرتبطاً بوجود تفكير عدواني يهدد كيان الدولة، الأمر الذي يدفع بفرانك تريجر إلى القول أن جوهر العملية الأمنية هو حماية القيم القومية الحيوية[5].

ومع التحولات التي مست النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وظهور متغيرات جديدة تحكم العلاقات الدولية بين الدول، وتنامي صعود التيار السلوكي في مجال العلوم الإجتماعية، برزت وتزايدت الإنتقادات الموجهة لإفتراضات ومسلمات الواقعيون بخصوص الدراسات الأمنية وتعريفهم للأمن، وهو الأمر الذي أدى إلى بروز تيار

[1] قريب بلال، مرجع سابق، ص ص12-13.
[2] المرجع نفسه، ص13.
[3] خالد معمري جندلي، مرجع سابق، ص21.
[4] قريب بلال، المرجع نفسه، ص13.
[5] خالد معمري جندلي، المرجع نفسه، ص21.

جديد داخل البيت الواقعي له تأثر بالتوجه السلوكي في تفسير واقع السياسة الدولية، وهو التيار المسمى بالواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية، هذا بالإضافة إلى بروز التيار الليبيرالي بتوجهاته المتعددة، واللذان كان لهما دور كبير في تغيير المفهوم التقليدي للأمن ونقله إلى المفهوم المعاصر، حيث مهد هذا التحول على مستوى الأحداث والمدارس التنظيرية لتطوير الدراسات الأمنية وبلورة مفهوم جديد وموسع للأمن يتماشى والتحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة. وبناء عليه بادر باري بوزان وغيره ممن رأى أن واقع العلاقات الدولية في لفترة ما بعد الحرب الباردة يختلف عن الفترات السابقة إلى تبني مفاهيم جديدة في مجال الدراسات الأمنية والإستراتيجية كالأمن المشترك، وفي هذا الخصوص تعتبر الدراسة التي قام بها باري بوزان تحت عنوان "الشعب، الدول، والخوف" من أبرز الدراسات التي قدمت طرحاً جديداً لمفهوم الأمن عبر تبنيها لرؤية عميقة وشاملة للدراسات الأمنية[1].

المطلب الثاني: المفهوم المعاصر للأمن

لابدة من الإشارة أولاً إلى الكتاب الذي مهد لإحداث ثورة جذرية في مفهوم الأمن على المستوى الأكاديمي، وهو ذلك الذي كتبه المفكر دبليو إي بلاتز عام 1966 تحت عنوان: "الأمن الإنساني: بعض التأملات"، حيث قام فيه بطرح رؤيته حول الأمن الفردي، مؤكداً أن "الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفراداً آمنين أو تحقيق أمن الأفراد"، هو ما مثّل أول تحدي على المستوى النظري للفكر التقليدي فيما يخص مفهوم الأمن، ورغم ذلك لم تثر أطروحته آنذاك جدلاً حول مفهوم الأمن بسبب طبيعة وظروف الحرب الباردة التي وجّهت الدراسات الأمنية نحو التركيز على دراسة قضايا الأمن بمعناه التقليدي، حيث إنصب التركيز بالأساس على كيفية تجنب حرب نووية مدمرة، وبالتالي كان الحديث عن الأمن الإنساني خلال تلك الفترة بمثابة نوع من الرفاهية الفكرية فحسب، إلا أنه ومع جملة التغيرات والتحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة ضهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم جديد للأمن يتماشى والتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، بحيث يكون أمن الفرد أو الأمن الإنساني أحد مضامينه[2].

ويرى جون بيرتون أن الأمن قد تغير مفهومه مع الثورة المعلوماتية ولم يعد يُعرّف بأعداد القوات التي يمكن نشرها في اللحظة المناسبة، بل بالقدرة على الحصول أو منع الحصول على مصادر المعلومات المهمة. وعليه إرتبط

[1] قريب بلال، مرجع سابق، ص ص15-17

[2] خديجة عرفة محمد، مفهوم الأمن الإنساني والإستخدامات المتناقضة للمفاهيم – الجزء الأول، أنظر: https://www.djazairess.com/elayem/42011، 2009/08/01.

الإتجاه المعاصر في تحديد مفهوم الأمن أساساً بطبيعة التطورات والتغيرات التي مست شكل وجوهر النظام الدولي والإفرازات التي نتجت عنها[1].

لذلك فقد إرتبط الإتجاه المعاصر في تحديد مفهوم الأمن أساساً بطبيعة التطورات والتغيرات التي مست شكل وجوهر النظام الدولي والإفرازات التي نتجت عنها[2]. ومن الناحية النظرية يمكن إستيعاب مضامين هذا الإتجاه من خلال الإقتراب إلى العناصر التالية، والتي تشكل دلالات جوهرية في الدراسات الأمنية[3]:

- صورة التحولات الدولية المباشرة (السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية).
- التحديات والرهانات التي فرضتها هذه التحولات إقتصادياً، قيمياً، وأمنياً.
- التطورات الرئيسية لمفهوم الأمن.

لقد أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة إلى تزايد حالة التشابك والترابط بين وحدات التفاعل الأساسية في العلاقات الدولية من خلال تبلور ظاهرة الإعتماد المتبادل. ومن أهم هذه التحولات، نجد إتساع هيكل النظام الدولي والمناطق بدون إستثناء إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية، ومرد ذلك حصول العديد من الشعوب التي كانت خاضعة للإستعمار على إستقلالها السياسي من ناحية، ومن ناحية أخرى تقلص الفوارق النسبية بين المناطق الهامشية والمناطق الإستراتيجية من حيث التأثير في مجمل إستراتيجيات الدول بفعل التقدم في وسائل الإتصال والمواصلات[4].

إن تشابك المشهد الدولي هذا قد أسهم بشكل كبير في بلورة تحديات جديدة شكلت مداخل إضافية متسارعة عجلت بضرورة إيجاد مفهوم أوسع للأمن يتناسب وحجم التحول المتسارع من جهة، ويتكيف مع الرهانات الجديدة التي فرضتها البيئة الدولية من جهة ثانية[5]. وحسب جون هيرز فإن الدولة القومية وجدت نفسها أمام ثلاثة تحديات رئيسية هي[6]:

[1] خالد معمري جندلي، مرجع سابق، ص22.
[2] المرجع نفسه، ص22.
[3] المرجع نفسه، ص22.
[4] المرجع نفسه، ص22.
[5] المرجع نفسه، ص22.
[6] المرجع نفسه، ص ص22-23.

التحدي الإقتصادي: جسدت الثورة الصناعية فكرة الإعتماد المتبادل بين الدول، بحيث جعلت كل دولة بحاجة ماسة إلى الدول الأخرى لأجل توفير مستلزماتها وتسويق منتجاتها. وهذا الإعتماد المتبادل وضع الأمن الإقتصادي لكل دولة مرتبطاً إرتباطاً وثيقاً بدول أخرى.

التحدي القيمي: حتى قبل الثورة التقنية كانت الدول القومية إلى حد كبير قادرة على منع تسلل القيم والأفكار والإيديولوجيات المضادة إلى داخل مجتمعاتها، وكانت السلطة قادرة على توجيه الأفكار في الداخل طبقاً لرؤيتها الخاصة، بل أن حركية البيئة الدولية كانت تتشكل في أذهان المواطنين حسب منطلقات تحددها السلطة. غير أن الثورة التكنولوجية بخاصة في مجال الإتصالات، جعلت حماية الإقليم من تسلل القيم والأفكار ومنع الغزو الثقافي أمراً غير متاحاً بالنسبة للدولة القومية، حيث تزعزعت الوظيفة التربوية والقيمية للسلطة الوطنية، وأضحى مفهوم الحدود السياسية الصلبة لا يتطابق مع حقيقة ما يجري على أرض الواقع.

التحدي الأمني: أدى التطور التكنولوجي في الميدان العسكري وصناعة الأسلحة، وبخاصة في مجال الأسلحة النووية، إلى جعل الحياة الدولية تتجاوز مفهوم الأمن التقليدي. فلم يعد مفهوم الأمن القومي ينطلق من الدلالات التقليدية مثل حماية وحرمة الحدود، فوجود الأسلحة النووية في حد ذاته يشكل تهديداً أمنياً لأية دولة في العالم، ومن ثم أصبح في مقدور التكنولوجيا النووية إلغاء مفهومي الزمان والمكان في التخطيط الإستراتيجي.

وتعد المدرسة المجتمعية أحد إتجاهات التيار الليبيرالي واحدة من أبرز المدارس التنظيرية التي كان لها أثرها الكبير في تشكيل مقتربات جديدة في الدراسات الأمنية، حيث أكدت على الطابع المجتمعي لمفهوم الأمن.

وينطلق مفكري هذا الإتجاه من إفتراض مؤداه أن الأمن ظاهرة مجتمعية تتفاعل في تحريكها عوامل سياسية وإقتصادية وإجتماعية وعسكرية داخلية وخارجية، ومن شأن تلك الظاهرة المركبة أن تتسم بقدر كبير من النسبية، حيث وبإختلاف قدر ووزن كل عامل بالنسبة للآخر في لحظة ما تختلف تركيبة ظاهرة الأمن، كما تختلف منظومة السياسة الأمنية الناتجة عنها. علاوة على ذلك فالأمن القومي ظاهرة حركية وهو عملية وليس حالة سكونية يصل إليها المجتمع ثم يتوقف عندها، وهو محصلة التوازن الذي يقف على حجم هذه التفاعلات وحدتها ونوعها[1].

[1] علاء عبد الحفيظ محمد محمد عبد الجواد، العلاقة بين الأمن القومي والديموقراطية في أوقات الأزمات: دراسة لتأثير أزمة 11 سبتمبر على الديموقراطية في أمريكا، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص56.

ويرى أنصار هذه المدرسة أن تهديدات الأمن القومي لا تنحصر في الجوانب العسكرية فقط، فهناك عوامل داخلية يمكن إستغلالها لتهديد الأمن القومي لدولة ما[1]، وأهم هذه العوامل ما يلي[2]:

الجانب السياسي: حيث أن عدم الإستقرار السياسي وتصارع الثقافات والإيديولوجية السياسية، أي غياب درجة معينة من الإجماع القومي، يعتبر من أهم العوامل التي تهدد الأمن والإستقرار، خاصة إذا كان البنيان الإجتماعي يعضد هذه الإنقسامات والتناقضات.

الجانب المؤسسي: ويشير إلى قدرة الدولة على التدخل والحركة، فالتخلف السياسي يعني مؤسسات غير قادرة على ربط القمة بالقاعدة في الجماعة السياسية. ويمثل هذا جانباً ضعيفاً قابلاً للإختراق الخارجي، فالقاعدة الإجتماعية والجبهة الداخلية صارت عموماً من الأهداف المباشرة لأجل تهديد الأمن القومي للدول.

الجانب الإقتصادي: يعتبر التخلف الإقتصادي من العوامل المهددة للأمن القومي، ومرد ذلك أن التبعية الإقتصادية ستؤدي بأي حال من الأحوال إلى تبعية سياسية.

الجانب الإجتماعي: ويمثل عصب الجبهة الداخلية لأي دولة، حيث أصبحت الجماهير تؤثر بشكل مباشر على السياسات الداخلية والخارجية، وأصبحت هدف الحرب النفسية والدعائية.

ويحدد أنصار فكرة شمولية المفهوم المجتمعي للأمن القومي مجموعة من الصفات والضوابط الخاصة بمنظورهم للأمن القومي[3]، وهذه الضوابط هي كالآتي[4]:

- أن أمن أي دولة هو خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية وإقليمية ودولية.
- أن مفهوم الأمن القومي له جانبان: موضوعي يمكن تحديد مكوناته والتعبير عنها كمياً مثل حجم التسلح والقدرة الإقتصادية، وآخر نفسي يشير إلى أمور معنوية مثل الروح المعنوية، وعليه فإن كل دراسة متكاملة للأمن ينبغي أن تأخذ كلا الجانبين بعين الإعتبار.

[1] علاء عبد الحفيظ محمد محمد عبد الجواد، المرجع السابق ، ص56.
[2] المرجع نفسه، ص56.
[3] المرجع نفسه، ص56.
[4] المرجع نفسه، ص ص56-57.

- أن الأمن القومي حقيقة نسبية وليست مطلقة، وفي هذا الشأن فإن له جانبان: الأول مستمر وهو مرتبط بالحقائق الجغرافية والإجتماعية، والثاني متغير نسبي وهو مرتبط بالإيديولوجية أو العقيدة السياسية للدولة، والتي تفرض مصالح وإهتمامات وغايات للسياسة الخارجية تتطلب تحقيقها والدفاع عنها.
- أن الأمن القومي ظاهرة ديناميكية وليست إستاتيكية جامدة، ولهذا ينبغي تحليل ظاهرة الأمن في إطار التوازن الحركي والنسبي.
- أن مفهوم الأمن القومي ذو طبيعة مجتمعية شاملة، تدخل في تكوينها إعتبارات متعددة تتوزع على المستويين الداخلي والخارجي.

وعليه، فقد أصبح مفهوم الأمن القومي المعاصر يتصف بالشمولية فهو ليس مسألة حدود وإقامة ترسانة من الأسلحة فحسب، بل أصبح يتعداها إلى مسائل أخرى ذات طبيعة إقتصادية وإجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الإجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة[1].

إن هذه الصفة الشمولية في الدراسات الأمنية تجعلنا نتناول مفهوم الأمن ضمن الإتجاه المعاصر إستناداً إلى أربع دلالات رئيسية هي[2]:

البعد النفسي في إدراك الحالة الأمنية: وهو الذي يتعلق بتصور الأمن بإعتباره تحرراً من الخوف وإنتفاءاً للتهديد، أي أنه حالة شعورية تجد فيها الدولة نفسها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك نصبح أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات. ولعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم ضمن سياقات إنفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كوفمان التي ترى أنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، وأيضاً تندرج ضمن هذا السياق كتابات لينكولن الذي يقول في هذا الصدد "إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يقصد به أن تكون الدولة في وضع تقدر فيه على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف على نحو يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي"

[1] خالد معمري جندلي، مرجع سابق، ص24.
[2] المرجع نفسه، ص ص24-27.

والتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هو أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان لتحقيقها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن تحول العالم كله إلى فضاء مليئ بالخوف والتهديد، ولن يستطيع حينها تحقيق أي حاجة ذات مستوى أعلى كحاجات إثبات الذات أوحاجات المعرفة أو الحاجات الكمالية على حد تعبير ماسلو عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية. إذن فالأمن ومن خلال بعده النفسي هو إختصار للتحرر من شعورية الإنعدام الأمني كبديل لإحتمالية التهديد الأمني.

البعد السياسي في تكوّن القيمة الأمنية: بالنظر لإعتبارات قانونية وأخرى سياسية، يتجلى الحفاظ على مركزية الدولة بإعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى. وعليه فقد إرتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى تعريفه وإستعماله بالشكل الذي يجعله وثيق الصلة بأهداف سياسية كبرى كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية، بل وحتى من التهديدات الداخلية. أي أن الإقتراب للأمن هو صورة تعبيرية عن أهداف السياسة الخارجية، ولذلك يصبح مفهوم الأمن القومي هو المدخل الرئيسي الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة. وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الأهداف في مسعى الدول لضمان أمنها: الأول ذاتي يتمثل في إيجاد وسائل دفاعية مثل القوة العسكرية، بينما الثاني تكييفي يتعلق بتحويل الوسط الدولي على نحو يجعل العدوان على الدولة أمراً غير ممكناً.

لذلك نجد أن البعض يعرف الأمن ببساطة على أنه سلامة أراضي الدولة وإستقلالها السياسي، وحمايتها من التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية، لأجل إيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق مصلحتها الوطنية. والحقيقة أن لجوء الدول إلى سياسات أمنية ذاتية أو تكييفية، يشكل وفق حدود معينة معياراً تقنياً لفهم التمايزات الموجودة بين الدول وطبيعة تموضعاتها في النظام الدولي، فإنكفائية الدول أمنياً يعبر عن نوع من الإنطوائية في سياساتها الخارجية، في حين تعكس إندماجيتها الأمنية نهجاً تفاعلياً في سياستها الخارجية.

البعد التنموي للعملية الأمنية: يدخل هذا البعد كمحدد أساسي لمفهوم الأمن، على إعتبار أنه لا يمكن تشكيل مستويات معينة من الإستقرار دون توفر درجات معتبرة من التنمية، فالعلاقة بينهما علاقة تناسب طردي، وهي تعبر عن تكاملية وظيفية، لأن تحقيق الأمن يعني بالضرورة تطوراً تنموياً. ويعتبر روبرت مكنمارا أحد مفكري الإستراتيجية البارزين من رواد هذا الطرح وأكثر منتقدي أصحاب الإتجاه التقليدي للأمن، وذلك ضمن مسعى منه لإخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكرية الضيقة التي حصرت فيها خلال رصد العلاقة التفاعلية بين أنماط تنموية متقدمة على الصعيدين الإقتصادي والسياسي داخلياً، والتوجهات الأمنية للدولة خارجياً، لهذا فهو يقول في

كتابه "جوهر الأمن": "أن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، إنما الأمن يعني التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل حد أدنى منها، فإن النظام والإستقرار يصبحان أمراً صعباً".

ويتضح بصورة جلية ضمن هذه الرؤية أولوية البعد الإقتصادي في تحقيق الأمن على عكس أصحاب البعد السابق. فالأمن السياسي هو نتاج الأمن الإقتصادي، وإنعدام هذا الأخير سيعيق تحقيق السياسة العليا للدولة، وكدليل على ذلك يقدم أصحاب هذا التصور مثالاً عن التبعية الإقتصادية التي يترتب عنها إنتهاك السيادة الوطنية للدولة.

وتصنف ضمن هذا الطرح كتابات كارولين توماس التي ركزت على الأبعاد الإقتصادية للأمن القومي من تأمين نظم الغذاء والصحة والمال والتجارة، فتوفير الحاجيات الإنسانية الأساسية يعد جانباً مهماً من جوانب الأمن القومي. ويمضي في ذات المسعى أولمان الذي يعرف الأمن على أنه محاولة للحماية من الأحداث التي تهدد بتدمير نوعية الحياة لسكان الدولة، ومن بين هذه التهديدات عدم القدرة على إشباع الحاجيات الأساسية وتتلوث البيئة والكوارث الطبيعية. كما يذهب جيسيكا في نفس السياق بتأكيده على توسع مفهوم الأمن ليشمل القضايا الديموغرافية والبيئة وتلبية الحاجيات الأساسية للسكان.

الدلالات الإجتماعية للبناء الأمني: تؤثر البنى الإجتماعية داخل الدولة بشكل كبير على أمنها سواء بالإيجاب أو بالسلب، ومرد ذلك أن تكريس الوحدة سياسياً وإجتماعياً بالإضافة إلى تحجيم التنوعات الداخلية – عرقية أو دينية أو لغوية ... إلخ – هو نوع من التحصين الأمني الذي تستند إليه الدولة ، ولذلك فإن الدولة تلجأ إلى تحديد مفهوم الأمن ضمن سياقات إجتماعية معينة.

وقد بين جون غالتونغ في دراسته "الأشكال البديلة للدفاع" كيف أن البناء الأمني للدول لم يعد معزولاً عن تأثيرات البيئة الإجتماعية التي تؤثر على الأمن القومي، بإيجادها حالة من اللاتعاون أو التمرد الجماعي العام".

ويمكن تلخيص الدلالة الإجتماعية للأمن بفكرة أن الأمن القومي يتضمن جوانب إجتماعية عديدة تعكس العلاقة الوطيدة بينهم، وهذا يتطلب من الدولة تعبئة القوى الإجتماعية بإختلاف مراكزها في المجتمع من أجل المشاركة في مواجهة جماعية لتحديات الأمن القومي، فهذه الأخيرة لم تعد مرتبطة بالسياسة الفوقية – القيادة – أو معزولة عن المؤثرات الإجتماعية التي أصبحت وثيقة الصلة بالأمن القومي نتيجة تعقيدات الحياة المعاصرة.

وقد سعى باري بوزان في دراسته المعنونة "الشعب والدول والخوف" لأيجاد رؤية عميقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية وإقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، وهو يعبر عنها من منطلقات دولية أكثر إتساعاً، وهذا من شأنه أن يجعل الدول تتجه نحو ترك منطق تغليب السياسات الأمنية المفرطة في التمركز على الذات والتفكير بدلاً من ذلك في مراعات المصالح الأمنية لجيرانها[1].

والحقيقة أن بوزان حتى وإن حاول التركيز على مجموعة متنوعة من المتغيرات المهمة في الدراسات الأمنية، إلا أن طرحه قد خلق إشكالية عميقة حول مدى قدرة الدول كوحدات أساسية في التحليل على الإنطلاق من إعتبارات دولية وعالمية ذات طابع تعاوني أكثر من أي مرحلة سابقة عند تصميم وضبط سياساتها الأمنية[2].

وعلى العموم يمكن الإقرار بأن أي إدراك مفاهيمي للدراسات الأمنية لن يتأتى بتجاهل التغيرات الجوهرية التي طرأت على السياسة الدولية عقب نهاية الحرب الباردة والتي سرّعت في عملية الإنتقال إلى ما يعرف بالسياسة العالمية، وهذه الأخيرة أفرزت مظاهر مؤثرة على جوانب عديدة من مستويات البحث في الدراسات الأمنية، خصوصاً فيما يتعلق بالفواعل الأمنية، المستويات الأمنية، والأجندة الأمنية، الأمر الذي أدى إلى تشكيل مضامين متعددة في الدراسات الأمنية[3].

ومن أهم هذه المضامين الأمنية ما يلي[4]:

- تدفع الصفة الإندماجية التي تتسم بها السياسة العالمية نحو الإهتمام المتزايد بمستويات أمنية بديلة لمستوى الأمن التقليدي الذي يركز على أمن الدولة فحسب، كالأمن الجتمعي والأمن الإنساني. ولقد أدى بروز ظاهرة الإعتماد المتبادل ونجاح التجارب التكاملية مثلما هو حاصل في الإتحاد الأوروبي إلى زعزعة المرتكزات التي قام عليها النظام السياسي الدولي المبني على أساس الدول كوحدات رئيسية في العلاقات الدولية وتراجعها أمام أطر سياسية أكثر إتساعاً على نحو ساهم في إثراء حقل الدراسات الأمنية بوحدات ومستويات تحليلية جديدة.

[1] خالد معمري جندلي، المرجع السابق، ص29.
[2] المرجع نفسه، ص29.
[3] المرجع نفسه، ص29.
[4] المرجع نفسه، ص ص29-30.

- تزايد الإهتمام بالمظاهر الأمنية الجديدة التي أفرزها سقوط المعسكر الشيوعي وإنهيار الإتحاد السوفياتي وتفككه. وهي مظاهر تتعلق أساساً بحالة اللاإستقرار الإقليمي وهذا مبرر كاف حسب بعض المختصين لتراجع الإهتمام بالدول كفواعل أمنية وحيدة على حساب المجموعات الأمنية الجديدة – جماعات، أفراد... إلخ –كوحدات جديدة في تحليل مفهوم الأمن وتصميم أطر فعالة في الدراسات الأمنية.
- تراجع الإهتمام بالأمن القومي بسبب بداية نشوء مجتمع عالمي في مقابل تفكك الدولة الوطنية، وهو ما إستوجب ضرورة التركيز على المجتمع العالمي كبديل عن المجتمع الوطني. وهذه إحدى تجليات ظاهرة العولمة من خلال التهديدات والمخاطر الجديدة التي تفرضها – إقتصادية، نووية، بيئية... إلخ – ولأن هذه التهديدات تقع خارج حدود سيطرة الدولة القومية، فهي تستدعي إستيعابها في مستواها الكلي.

والواقع أن القول بأن من تداعيات تراجع مفهوم الأمن القومي: "التركيز على المجتمع العالمي كبديل عن المجتمع الوطني"، هو أمر مبالغ فيه، بالنظر إلى أن التركيز على قضايا المجتمع الوطني كالتنمية الإقتصادية والرفاه المعيشي والإستثمار في العنصر البشري، كان لايزال في بدايته، وبالتالي فمن غير المعقول التركيز على المجتمع العالمي وإغفال المجتمع الوطني الذي يعد أساس الدولة القومية، هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن الإهتمام بقضايا المجتمع العالمي هو إهتمام نسبي تتحكم فيه الدول الكبرى ويتقلب على حسب درجة قوة الدول والوضع القائم وطبيعة الأهداف المخطط لها.

من خلال ما تقدم يمكن التأسيس لمفهوم شامل للأمن بإعتباره لا يعني الأمن العسكري فحسب – وإن كان البعد الدفاعي يشكل أهم عناصره الأساسية – بل إنه يشمل كافة الجوانب والأبعاد السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية[1]. وهو يتضمن المستويات الأربعة التالية[2]:

- أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته، وهو ما يعبّر عنه بالأمن الإنساني.
- أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يعبّر عنه بالأمن الوطني.
- الأمن القطري أو الجماعي ويعني إتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخلياً وخارجياً، وهو ما يعبر عنه بالأمن الإقليمي.

[1] خالد معمري جندلي، المرجع السابق، ص30.

[2] زكريا حسين، الأمن القومي، أنظر: http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3056.html

- الأمن الدولي وهو الذي تتولاه منظمة الأمم المتحدة عبر بجهازيها الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ويمكن تحديد أهم ملامح الظاهرة الأمنية في الواقع المعاصر على النحو التالي[1]:

- الظاهرة الأمنية المتعدية لحدود الدولة القومية
- إتساع مصادر التهديد
- تعدد نوعية مصادر التهديد الأمني
- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية التي لم تكن معروفة من قبل
- تغير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية وتغير الوزن النسبي لأهميتها

والأمن القومي في مفهومه الشامل وإن كان يفترض التعامل مع كيان سياسي قومي وحيد وموحد في دولة قومية ذات سيادة موحدة داخلياً وخارجياً، فإنه لا يقتصر في تعامله على حماية أمن الدولة فقط، بل يمتد أيضاً إلى حماية أمن المواطن بكل ما قد يتطلبه ذلك من حرص على تحقيق التوازن الدقيق بين مطالب تأمين الدولة من ناحية ومتطلبات حماية المجتمع والفرد من ناحية أخرى[2].

[1] محمد سعد أبو عامود، المفهوم العام للأمن، مركز الإعلام الأمني، أنظر: https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/8750fe39-a0b2-429e-a958-5ed80626c5e3_المفهوم%20العام%20للأمن%202.pdf

[2] خالد معمري جندلي، مرجع سابق، ص30.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة

إن الملاحظ في تطور مفهوم الأمن هو بروز مفهوم أو متغير "التهديد" كمتغير أساسي في دراسة وتحديد طبيعة ومستويات ومدلولات الأمن في الوقت الراهن، وذلك على نحو كبير لم يُعرف له مثيل أيام سيادة المفهوم التقليدي للأمن، على إعتبار أن عنصر التهديد آنذاك كان واضحاً ومحدداً لأعين الدارسين وصناع القرار لأنه كان مقتصراً على التهديدات العسكرية الخارجية فحسب. ومنه فإن تحول عنصر التهديد إلى متغير رئيسي على مستوى الدراسات الأمنية ساهم بقدر مهم في تمتين الإطار النظري الذي يعنى بدراسة وبيان وتحليل المفهوم المعاصر للأمن القومي والتهديدات الأمنية الجديدة التي ترتبت عنه، ومكن الباحثين من إستيعاب وفهم هذا المفهوم بشكل أكثر وضوحاً وسلاسة. وعليه يستوجب التطرق إلى موضوع التهديدات الأمنية الجديدة توظيف مفهوم التهديد والتدقيق في إستعماله ومعرفة فحواه، كما أن الإحاطة بأبرز تصنيفات التهديد الأمني ومعرفة العوامل التي تساهم في تحديده أمر ضروري يسمح لنا بالتقرب منه أكثر وضبطه بدقة.

المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني

إشتقت كلمة تهديد من الناحية اللغوية من لفظ هدد، ويقصد به محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيئ معين قصد الإخلال بالأمن، ويعبر التهديد عن وجود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق الضرر بطرف أو شخص ما من خلال عمل عدائي[1]. وفي اللغة الإنجليزية يقابل لفظ التهديد مفردة "Threat" ولقد ورد تعريفه في قاموس أوكسفورد على أنه: "وجود نية لأجل إلحاق الضرر بشخص ما" وأنه "إحتمال وقوع مشكلة أو خطر أو كارثة" وكذلك "قيام شخص أو شيئ بخلق مشكلة أو خطر ما"[2].

أما إصطلاحاً فإن كلمة التهديد ذات المدلول الجديد هي كلمة مستحدثة نسبياً على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن ومثلما رأينا سابقاً، فإنه ومع تطور وتعقد الظاهرة الأمنية إثر التحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة نهاية الحرب الباردة، توسعت دائرة التهديدات لتشمل التهديدات الإقتصادية

[1] جارش عادل، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، العدد الأول، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين – ألمانيا، جانفي 2017، ص252.

[2] Oxford Learner's Pocket Dictionary, Op.cit, p 462.

والإجنماعية والثقافية والبيئية، وهذه الأخيرة ليست ذات منشأ خارجي فحسب، بل تنشأ أيضاً على الصعيد الداخلي والإجتماعية – فردي، إقليمي، دولي... – وهو ما أدى إلى تشكل مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد ومتعدد المجالات والمستويات والفواعل[1].

ويرى تيري ديبيل على أن التهديد هو: "عمل نشط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة أخرى، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل أبرزها المصداقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد، وهي: درجة الخطورة، ومدى إحتمالية وقوع التهديد، وعنصر التوقيت"[2].

أما باري بوزان فقد عرّف التهديد على أنه: "تهديد لمؤسسات الدولة بإستخدام الإيديولوجيا أو إستخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يصبح إقليم الدولة مهدداً بضرر أو بغزو أو بإحتلال. ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، والدول القوية عادة ما تتعرض لتهديدات خارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديد من الداخل والخارج"[3].

ويعتبر الباحث التشيكي يان إيشلر أن التهديد يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بالأفراد أو اجماعة أو الدولة، ويشترط فيه توفر العناصر التالية[4]:

- أن يسبب حالة من الهلع والخوف.
- توفر القدرة على الإستهداف سواء إستهداف الدولة مباشرة أو مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة، وهنا يكون للتهديد تأثير جيوسياسي.
- درجة الخطورة، أي طبيعة الخطورة – محتملة، فعلية، كامنة – فكلما كان التهديد خطير كلما تطلب ذلك ردوداً فورية وفعالة من الطرف المهدد.

لابد من التمييز بين التهديد ومفردات متشابهة من أجل الوصول إلى فهم أكثر عمقاً ودقة لمفهوم التهديد الأمني، حيث يبرز في هذا الشأن مفردين هما "التحدي" و"الخطر".

[1] جارش عادل، مرجع سابق، ص ص252-253.
[2] المرجع نفسه، ص253.
[3] المرجع نفسه، ص253.
[4] المرجع نفسه، ص253.

أ/ التحدي: إشتقت كلمة تحدي لغوياً من لفظ تحدى، فيقال في اللغة العربية فلان تحدى فلان حول شيئ معين، أي طلب مباراته في هذا الشيئ.1ويقابل لفظ التحدي في اللغة الإنجليزية مفردة (Challenge) وتشير القواميس البريطانية إلى عدة معاني له، فهو حسبها يعبر عن شيئ صعب يجب إختباره ويحتاج إلى القوة والمهارة[1]. وقد عرفه قاموس أوكسفورد على وجه التحديد بأنه: "وضع صعب أو متطلب" وكذلك "دعوة للنزال"[2].

أما في الأدبيات السياسية فإن التحدي يقصد به مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي ننتجها في الواقع بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية. ولقد عرفه سليمان عبد اللّه الحربي بأنه: "المشاكل والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد وتعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها وإستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ومن الصعب تجنبها أو تجاهلها". والتحدي شيئ صعب يتم فيه إختبار قدرة الدولة على إدارة شؤونها ومنافسة الدول الأخرى سوء تعلقت هذه التحديات بالمشاكل الداخلية أو الخارجية[3].

ب/ الخطر: عرّفت قاموس (Le petite Robert) الخطر على أنه كل فعل مهدد يتأرجح إحتمال وقوعه وإمكانية التنبؤ به بين الزيادة والنقصان، وهو مرتبط بمدى قدرة المجتمع ومناعته حيال مواجهته"[4]. ويقابل لفظ "الخطر" مفردة "Danger" في اللغة الإنجليزية، وعرّفه قاموس أوكسفورد على أنه: "إمكانية التعرض للأذى أو القتل"[5].

ويعتبره الكثير من الدارسين أنه خاصية تدل على شيئ يلحق ضرراً معنوياً أو مادياً، فعندما نقول عن شيئ ما أنه خطر فهذا يعني أنه يحمل ضرراً معنوياً أو مادياً يُحتمل وقوعه، وقد يؤدي إلى الخسارة أو الدمار أو الإصابة. ويشمل الخطر ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في: المصدر المنتج للخطر، الوسيلة الناقلة للخطر، والبيئة الناقلة للخطر[6].

[1] جارش عادل، المرجع السابق، ص254.

[2] Oxford Learner's Pocket Dictionary, Op.cit, p: 66.

[3] جارش عادل، المرجع نفسه، ص255.

[4] المرجع نفسه، ص255.

[5] Oxford Learner's Pocket Dictionary, Ibid, p: 112.

[6] جارش عادل، المرجع نفسه، ص255.

ويرى ألريش بيك في كتابه "مجتمع الأخطار" أن الخطر عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية، ويكون موشكاً على الحدوث أو حدث فعلاً، ويمكن إحتواءه إن لم يتفاقم. كما يعتبر ألريش بيك أن الأخطار إستفحلت وتنوعت مع التطور التكنولوجي والعلمي وتزايد تأثيرات العولمة وأصبحت تتميز بسرعة الإنتشار من منطقة إلى أخرى[1].

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في تحديد أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات، وهذه العوامل هي كالآتي[2]:

طبيعة التهديد: ويقصد به أكان ذا طابع سياسي أو إقتصادي أو عسكري أو مجتمعي.

مكان التهديد: ويقصد به ممدى قربه أو بعده الجغرافي والديموغرافي سواء كان مباشر أو غير مباشر وبالتالي معرفة مدى

قدرته على الإنتشار وإلحاق الضرر.

زمن التهديد: يقصد به تأثيره الحالي أو المستقبلي ومدى إستمراريته –مؤقت أو مستمر– وهل هو ثابت أو متغير.

درجة التهديد: يقصد بها درجة قوته وخطورته ومدى كثافته، حيث كلما زادت هذه الأخيرة كلما إستدعى ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره.

تعبئة الموارد: وترتبط بخطورة التهديد وحجمه، الأمر الذي يتم في ضوئه إتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره.

وفي نفس السياق، تبرز بعض المعايير المستعملة من قبل المختصين والدارسين لتصنيف التهديدات الأمنية، ولعل أبرزها معيارين إثنين هما المعيار القطاعي والمعيار التماثلي:

أ/ تصنيف التهديدات الأمنية من حيث المعيار القطاعي: يعد باري بوزان صاحب هذا التصنيف حيث ضمّنه ما يلي[3]:

تهديدات تستهدف القطاع العسكري: وهي التي تمس القدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية.

---

[1] جارش عادل، المرجع السابق، ص255.

[2] خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص14.

[3] المرجع نفسه، ص ص14-15.

تهديدات تستهدف القطاع السياسي: وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بالقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها، أما البعد الآخر فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.

تهديدات تستهدف القطاع الإقتصادي: ويتعلق الأمر بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.

تهديدات ذات طبيعة مجتمعية: وهي التهديدات التي تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي الإجتماعى للعناصر الإجتماعية.

تهديدات تستهدف القطاع البيئي: وترتبط حسب باري بوزان بشكل خاص بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها.

ب/ تصنيف التهديدات الأمنية حسب المعيار التماثلي: يرى بعض الباحثين أنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية حسب درجة تماثل الفواعل إلى[1]:

التهديدات التماثلية: يطلق على النمط التقليدي للتهديدات الذي يتميز بالطابع البيني والعسكري وتشابه الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة "أ" ودولة "ب".

التهديدات اللاتماثلية: هي تلك التهديدات التي تتميز بالغموض وعدم إمكانية أو صعوبة تحديد ماهية العدو، وهي تجمع في الأساس بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة. ويشمل هذا النوع من التهديدات قضايا الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية والهجرة...إلخ. ولقد برزت نتيجة للتغير المهم في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي – بإعتبار تماثل أطرافها – إلى النمط اللاتماثلي – بإعتبار عدم تماثل طبيعة أطرافها – تماشياً مع التحولات والتغيرات الحاصلة في النظام الدولي.

وكنتيجة لما سبق يمكن القول أن التهديد الأمني من منظور الأمن القومي بمفهومه الشامل هو ذلك الشخص أو تلك الحالة التي تحمل إمكانية الإضرار بالمصالح الوطنية للدولة. ومنه يجب أن تُستمد سياسة الأمن

[1] جارش عادل، مرجع سابق، ص258.

القومي من تحليل التهديدات وتحويلها إلى سلسلة من الإستجابات المناسبة لمنع وقوع الضرر الناتج عن تلك التهديدات أو لتقليص حجم هذا الضرر على أقل تقدير[1].

والقصد بالمصلحة الوطنية هو جميع ما تتضمنه وتشمله من أبعاد ومكونات مادية ومعنوية، سواء تلك المتعلقة مباشرة بالدولة كالحدود البرية والجوية والبحرية، والمنشآت العسكرية والإقتصادية، والبنى القاعدية كخطوط النقل والمواصلات وغيرها، أو تلك المتعلقة بالأفراد والمجتمعات، والذين يمثلون قيمها وثقافتها وتقاليدها وهويتها.

المطلب الثاني: مفهوم التهديدات اللاتماثلية

مثلما رأينا مسبقاً فمصطلح التهديدات اللاتماثلية هو عكس مصطلح التهديدات التماثلية، والتي تعني الطرح الكلاسيكي للتهديدات ذات الطابع العسكري والبيني بين الدول، أي أن التهديدات اللاتماثلية تمثل في حقيقة الأمر مجموعة التهديدات الجديدة على الساحة الأمنية.

ويعرف فرانك هوفمان التهديدات اللاتماثلية بأنها: "تتضمن مجموعة كاملة من الوسائط المختلفة للحرب بما في ذلك القدرات النظامية والتكتيكات والتشكيلات غير النظامية والأعمال الإرهابية بما في ذلك العنف العشوائي والإكراه والإجرام العشوائي[2].

وينشأ هذا النوع من التهديدات بين فواعل غير متكافئة من حيث القوة، بحيث يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص الموارد بالنسبة للطرف الأقل قوة، والذي يستخدم التهديد من خلال الإعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى، ومن أمثلة ذلك حرب الدولة ضد الجماعات الإرهابية[3].

وتتميز التهديدات اللاتماثلية بسرعة الإنتشار وإرتباطها أساساً بالفواعل غير دولاتية، وتتميز أيضاً بتعدد أشكالها وطبيعتها المستعصية الفهم، نظراً لغموضها وكثرة تفاعلاتها وتفرعاتها، بالإضافة إلى أنها تمثل تحدياً يصعب

[1] خديجة بتقة، مرجع سابق، ص13.
[2] جارش عادل، مرجع سابق، ص261.
[3] المرجع نفسه، ص259.

معرفته وتحديده وتوقع ورصد أعماله وهجماته. وعدا عن مسمى التهديدات اللاتماثلية، تُعرف هذه التهديدات أيضاً بإسم التهديدات غير المتناظرة أو غير المتكافئة، والتهديدات الهجينة[1].

وبمستوى أعلى من التهديد يشار في الكثير من الدراسات إلى الحرب اللاتماثلية، وهي النمط الغالب في حروب اليوم، لذلك تسمى بحروب العصر، بحيث تكون الأطراف المتحاربة متفاوتة في القوة والوسائل والتنظيم. وهي تتخذ عدة أشكال ويمكن قراءتها على ثلاثة مستويات، فهناك المستوى الميداني (يتميز بكثرة العمليات السرية، المفاجأة، الغدر والحيل...إلخ)، والمستوى الإستراتيجي العسكري (حرب العصابات، الحرب الخاطفة...إلخ)، والمستوى السياسي (حرب ذات معطى ثقافي ديني وأخلاقي)[2].

ولقد أصبحت التهديدات اللاتماثلية تسيطر على نقاشات الدوائر السياسية والأمنية للدول، ويظهر هذا بشكل خاص من خلال ثالوث: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة. وهي من أبرز التهديدات التي تهدد الأمن القومي للدول اليوم نظراً لحركيتها وصعوبة مواجهتها[3]. وبالإضافة إلى ثالوث الإرهاب والهجرة والجريمة المنظمة، يبرز تهديد لاتماثلي آخر أكثر شمولاً، بل ويتضمن التهديدات السالفة في غالب الأحيان، ممثلاً في ظاهرة الإسلاموفوبيا نفسها.

أ/ الظاهرة الإرهابية: إن المتابع لمختلف الأدبيات التي تتعلق بظاهرة الإرهاب سيلاحظ أن هناك مناقشة مطولة حول إشكالية تحديد تعريف معين للإرهاب يتم الانطلاق منه لقياس هذا التهديد المتنامي[4].

حسب أليكس شميد فإن الإرهاب هو مفهوم دون جوهر حقيقي يخضع للطابع البراغماتي للدول المهيمنة على السياسات الدولية، وتركز أغلب تعريفات الإرهاب حسبه على ثلاثة عناصر أساسية، وهي: الفاعل، والفعل الإرهابي، والضحية[5].

ويلاحظ فرانك هوفمان من خلال دراسة قام بها أليكس شميد وجونغمان لأكثر من مائة تعريف للإرهاب، أن غالبية التعاريف تتضمن عناصر العنف والقوة، وعناصر والصدمات النفسية، وعناصر التمييز الإنتقائي للأهداف،

[1] جارش عادل، المرجع السابق، ص262.
[2] المرجع نفسه، ص260.
[3] المرجع نفسه، ص262.
[4] المرجع نفسه، ص262.
[5] المرجع نفسه، ص262.

بالإضافة إلى تقنيات وإستراتيجية القتال. وهو يرى أن هذه التعاريف تجمع على أمر واحد هو الطابع الإجرامي للإرهاب[1].

وتشير بعض التعاريف إلى أن الإرهاب عبارة عن "عمل عنيف يستهدف إخضاع جماعة ما لأرائه وفرض معادلة مغايرة بمنطق القوة من خلال القيام بنشر الخوف وزرع القلق، وأنه وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات ويمكن أن ترعاها وتستخدمها حكومات ضد مجموعات معينة". ويعتبره دافيد تيكر في مقال له عن أبرز مستجدات الإرهاب ومدى خطورته على أنه عبارة عن "شبكة جديدة من المجموعات والهوات التي تترابط بشكل شبكي فيما بينها، وتختلف عن الشكل الهرمي التقليدي الذي يتم فيه تدمير الجماعات الإرهابية عبر القضاء على القائد. وتتميز هذه المجموعات بالمرونة والقدرة على التكيف والإحترافية، وعادة ما تستخدم طرق تقليدية وأخرى جديدة هجينة لتنفيذ هجماتهم كإستخدام شبكات التواصل الإجتماعي والمواقع الإلكترونية والقرصنة الإلكترونية"[2].

وعرّف الفقيه القانوني سوتيل الإرهاب بالقول: "هو العمل الإجرامي المقترف عن طريق الرعب أو العنف أو الفزع الشديد مت أجل تحقيق الهدف المحدد"، وعرفه الفقيه الفرنسي جورج لافاسير بأنه: "الإستخدام العمدي والمنظم لوسائل من شأنها إثارة الرعب بقصد تحقيق بعض الأهداف"، وذهب الفقيه جيفانوفيتش إلى إعتبار الإرهاب بمثابة: " أعمال من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بتهديد أياً كان، وتتمخض عن الإحساس بالخوف بأي صورة"، وعرف جيمز آدم الإرهابي بأنه "فرد أو عضو في جماعة ترغب في تحقيق أهداف سياسية بإستعمال أساليب عنيفة، وغالباً ما يكون ذلك على حساب ضحايا مدنين أبرياء، ويدعم من قبل أقلية من الشعب التي يدعون أنهم يمثلونها"[3].

وعرّفت الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بأنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كان بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف لإلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض

[1] Brian Forst, **Terrorism**, **Crime**, **and Public Policy**, Cambridge, University Press, 2009, p 3.

[2] جارش عادل، مرجع سابق، ص ص262-263.

[3] محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية: تركة قرن مضى، وحمولة قرن أتى**، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص49.

حياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الإستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[1].

ويؤثر الإرهاب بالسلب على الأمن القومي للدول، فهو يمثل تهديد وتحدي في آن واحد، كما أنه يهدد الأمن الإقليمي والدولي وإستقرار المجتمع الدولي. ويؤدي هذا إلى إستفزاز المشاعر الإنسانية وخلق خالة من الخوف وعدم الأمن وكذلك خلق توترات محتملة بين الشعوب والدول[2].

ب/ الجريمة المنظمة: تُعرّف الجريمة المنظمة على أنها تنظيم إجرامي يضم أفراد أو مجموعات ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية، وتشمل الجرائم المنظمة السرقة، السطو، السلب، النهب الإقتصادي والإجتماعي، التهريب، المخدرات، والمتاجرة بالبشر والأعضاء البشرية، وأي عمل يحرمه القانون الداخلي القانون الدولي يتم إرتكابه بصورة منظمة. معدة سلفاً بالتخطيط والتصميم والترصد[3].

وتلتقي الجريمة المنظمة مع الظاهرة الإرهابية في عنصر التنظيم والعمل غير المشروع قانوناً، ويختلفان من حيث الهدف، حيث يهدف الإرهاب إلى تحقيق هدف سياسي إيديولوجي عبر العنف ونشر الهلع والتخويف، في حين تهدف الجريمة المنظمة إلى تحقيق الربح المادي. وعادة ما يجمع الإرهاب والجريمة المنظمة عنصر التعاون الوظيفي الذي يتجلى في تبادل الخبرات الفنية، وكذلك الأدوار عبر تبادل الأفراد النشيطة، إضافة إلى تزويد عصابات الجريمة المنظمة الجماعات الإرهابية بالمال والسلاح في مقابل أن توفر لها الحماية[4].

ج/ الهجرة: أصبحت الهجرة خلال العقود الأخيرة ظاهرة عالمية تزايدت نسبتها وتوسع نطاقها من حيث الحجم الإنتشار، وتعددت أشكالها، نظراً لعوامل الدفع المختلفة التي تدفعها كالعوامل السيكولوجية والإجتماعية والإقتصادية والتي تعد عوامل جذب بإمتياز للمهاجرين بحثاً عن حياة أفضل في البلد المستقبل[5].

---

[1] هاني الدحلة، "التمييز بين المقاومة والإرهاب: وجهة نظر قانونية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 11، الجمعية العربية للعلوم السياسية، القاهرة، 2006، ص125.

[2] جارش عادل، مرجع سابق، ص263.

[3] المرجع نفسه، ص ص263-264.

[4] المرجع نفسه، ص264.

[5] المرجع نفسه، ص264.

وتجمع مختلف المراجع والمصادر على أن الهجرة تعني بصفة عامة، الإنتقال للعيش من مكان إلى آخر، مع وجود نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة. وتنقسم الهجرة إلى عدة أنواع تتعلق بالمعيار العددي أو بنطاق الهجرة أو بالمدة الزمنية أو بالوضع القانوني، وذلك كالآتي: جماعية/فردية، محلية/خارجية، دائمة/مؤقتة، شرعية/غير شرعية[1].

وما يهمنا في هذه الدراسة هو الصنف الأخير للهجرة، حيث يقصد بالهجرة الشرعية تلك الهجرة التي ترتبط بمدى رضا الأطراف وسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة، حيث تتم بجوازت سفر ووثائق معتمدة من قبل الدولة المهاجَر إليها، أما الهجرة غير الشرعية فتعني أن المهاجرين يدخلون بطريقة غير قانونية بدون تأشيرات أو ترخيص مسبق للدخول، ويتم هذا بطرق مختلفة كالتعاقد مع عصابات تهريب المهتجرين والتسلل عبر الحدود وتزوير جوازات السفر وغيرها[2].

والملاحظ أن الهجرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي باتت من التهديدات اللاتماثلية التي تؤرق أمن الدول، وإن كانت العلة في الهجرة غير الشرعية تتجلى في حجم التهديدات الأمنية المادية التي قد يحدثها المهاجرون غير الشرعيون كإرتكاب الجرائم وأعمال العنف وربما أعمال إرهابية نتيجة لعدم إستقرارهم المعيشي، فإن العلة في الهجرة الشرعية تتمثل في حجم التهديد الأمني المادي–القيمي الذي قد يحدثه المهاجرون بفعل عاملين إثنين، الأول: عدم إندماجهم الإجتماعي والثقافي في الدولة التي يعيشون فيها وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى خلق مشاكل أمنية جمة بفعل إحتمالية تفشي الجريمة في أوساط هؤلاء المهاجرين أو إسغلالهم من قبل بعض التيارات كالحركات المتطرفة والجماعات الإرهابية، والثاني: تمسك المهاجرين بثقافتهم وعقيدتهم على نحو قد يتعارض بشكل أو بآخر مع الوعاء الثقافي والإيديولوجي للدولة المستقبلة.

أما من الناحية الإقتصادية فهناك بعض المحللين الذين يرون أن المهاجرين هم بمثابة الإسفنجة التي تمتص التنمية لأن زحف الفقراء بأعداد كبيرة نحو الدول المستقبلة يزيد من نسبة البطالة ومستوى المنافسة بين مواطني الدولة المستقبلة من جهة والمهاحرين من جهة أخرى حول مناصب العمل خاصة في حالة الركود الإقتصادي، وهو الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على الدولة ويؤدي إلى حالة من الإضطراب والإحتقان داخل الجبهة الإجتماعية[3].

[1] جارش عادل، المرجع السابق، ص264.
[2] المرجع نفسه، ص264.
[3] المرجع نفسه، ص265.

د/ ظاهرة الإسلاموفوبيا: تبرز ظاهرة الإسلاموفوبيا كتهديد لاتماثلي شامل بالنظر إلى حجم الأخطار الكامنة التي قد تسببها الظاهرة في المجتمعات التي تتبنى مثل هذا الخوف والعداء للإسلام، فهي تنطوي على العديد من المضامين المجتمعية والقيمية والسياسية والإقتصادية التي أفرزها التحول النوعي لمفهوم الأمن، الأمر الذي يكون له تداعياته السلبية على الأمن. وقد أشار تقرير لجنة رانميد تراست إلى هذا التهديد عندما تطرق إلى نتائج ظاهرة الإسلاموفوبيا، وهي النتائج التي أرجعها إلى أربعة مظاهر سلبية تتداخل مع بعضها البعض، وهي[1]: الإقصاء، التمييز، العنف، التعصب.

وتتخذ هذه المظاهر الأشكال التالية[2]:

- الإقصاء من التوظيف.
- الإقصاء من السياسة العامة.
- الإقصاء من التسيير والمسؤولية.
- التمييز في أماكن العمل.
- التمييز على مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.
- الإعتداءات الجسدية.
- تخريب الممتلكات.
- العنف اللفضي.
- التعصب في وسائل الإعلام.
- التعصب في الحوار اليومي.

وبالخوض في النتائج المحتملة لظاهرة الإسلاموفوبيا التي أوردها التقرير فهي كالتالي[3]:

- تآكل العدالة: تعيق ظاهرة الخوف من الإسلام التنمية في المجتمعات التي تتميز بالإندماج المجتمعي والتنوع الحضاري. ففي المجتمع البريطاني يُعد الخوف من الإسلام مصدر تهديد وإرباك مستمرين بالنسبة

[1] Chair of the Comission, Professor Gordon Conway, Op.cit, p 11.

[2] Ibid, p 11.

[3] Ibid, p 12.

للمسلمين البريطانيين نظراً لأنها تفترض ضمنياً بأنهم لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الريطانيون.

- التأثير على الشباب: التركيز المستمر على ظاهرة الخوف من الإسلام في وسائل الإعلام يعني أن المسلمين البريطانيين الشباب سوف يتملكهم شعور بعقدة النقص الحضاري، وبالتالي يفقدون الثقة في أنفسهم وفي والديهم، فينحرفون وربما ينجذبون وراء الجماعات المتطرفة التي على الأرجح أنها ستمنحهم إحساساً كبيراً بالهوية والإنتماء.
- خطر تفشي الفوضى: تزيد ظاهرة الخوف من الإسلام من إحتمالية تفشي الفوضى في المجتمع، وتكبيد الإقتصاد لخسائر فادحة، إضافة إلى إختلال منظومة العدالة.
- كبت حرية التعبير: إن ظاهرة الخوف من الإسلام تجعل من الصعب على المسلمين إيصال آرائهم والتعبير عن أنفسهم، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إنظمام هؤلاء إلى المتطرفين وتبنيهم لآراء متطرفة.
- الخسائر الإقتصادية: تعني ظاهرة الخوف من الإسلام أن العديد من الطاقات سوف تهدر، وهذا سيئ بالنسبة لإنتاج الثروة ودفع عجلة الإقتصاد، وكذلك بالنسبة بالنسبة للتجارة الدولية.
- إعاقة التعاون والتبادل: تحول ظاهرة الخوف من الإسلام دون تعاون المسلمين مع غير المسلمين بشكل سليم في تشخيص وإيجاد الحلول للمشاكل المشتركة بينهما. وبشكل أعمق، فإنها تجعل غير المسلمين لا يقدرون ولا يستفيدون من الحضارة الإسلامية وفنونها وتراثها الثقافي وتعاليمها القيمية. ومن الناحية المقابلة، فإنها تكبح تقدير المسلمين لمنجزات الحضارة في العالم غير الإسلامي.
- التأثير السلبي على العلاقات الخارجية: واحدة من بين أهم نقاط القوة بالنسبة للمجتمع المتعدد الثقافات هو قدرته الفائقة على أن يكون فعالاً وتنافسياً على صعيد المشهد الدولي، ولكن في ضل ظاهرة الخوف من الإسلام فذلك يعني أن بريطانيا أضعف في علاقاتها السياسية والإقتصادية والحضارية مع دول أخرى، وهذا يعيق علاقاتها الخارجية؛ الدبلوماسية والتجارية.

إستنتاجات الفصل الثاني

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن إستنتاج ما يلي:

- لطالما ضل مفهوم الأمن في العلاقات الدولية منذ نشأته بمقتضى إتفاقية وستفاليا 1648، حبيس الدولة القومية، حيث إنصرف معناه أساساً إلى إكتساب القوة العسكرية وتطويرها لرد العدوان الخارجي. وقد ضل هذا المفهوم مسيطراً على الدراسات الأمنية والخطط الإستراتيجية للدول إلى غاية نهاية الحرب الباردة، أين شهد مفهوم الأمن تطوراً نوعياً أدى إلى شموليته وإتساع مضامينه ليشمل أمن الفرد والمجتمع والمعبر عنه بالأمن الإنساني، ومما ساعد في هذا التحول التطور التكنلوجي والتقني وبروز مسارات التكامل الإقتصادي.
- إن من أبرز مضامين الأمن بمفهومه المعاصر، البعد الحضاري والقيمي للدول، ولا شك في أن الأفراد يشكلون جوهر هذين البعدين، فالحضارة تقوم على الإنسان وعليه فلابد من الإستثمار في هذا الإنسان وحمايته من كل أشكال التهديد والخطر، سواء كانت مادية أو معنوية.
- أدى تطور مفهوم الأمن إلى إتساع دائرة التهديد وصعوبة رصده، خاصة وأنه أصبح يتضمن أبعاد متداخلة ومعقدة، قيمية ومجتمعية وإقتصادية وسياسية، وبالإضافة إلى ذلك فقد تعددت الفواعل المهددة للأمن، فالتهديد والخطر لم يعد يدرك من زاوية الدول فقط، بل ظهرت فواعل جديدة كالتنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة وشبكات التهريب والجريمة المنظمة.. إلخ، وهو ما نتج عنه ظهور تصنيف جديد للتهديد هو التهديدات اللاتماثلية.
- إن قول الباحثين بمفهوم الأمن الإنساني الذي يجمع بين جميع البشر في العالم بفعل ظهور قضايا كونية تمسهم جميعاً، هو أمر صحيح نسبياً، والعلة في هذا أن التحول النوعي الذي شهده مفهوم الأمن هو غربي المنشأ، والحضارة الغربية لاتزال لم تتخلى بعد عن ثنائية "نحن" و"الآخر"، ومنه فمن غير المعقول أن ينصرف مفهوم الأمن الإنساني إلى جميع الأفراد والمجتمعات في هذا العالم. أي أن الحديث عن الأمن الإنساني هو في واقع الأمر حديث عن أمن الفرد والمجتمع الغربي لا غير.
- في ضل المفهوم المعاصر للأمن، المعقد والمترامي الأبعاد، فإن ظاهرة الإسلاموفوبيا نفسها تشكل تهديداً لا تماثلياً بالنسبة للأمن الأوروبي، خاصة وأن الخوف من الإسلام هو خوف غير مبرر وهو يأخذ منحى التصعيد والتوجس إزاء كل ما له علاقة بالإسلام، ومن ثم يبرز البعد النفسي للتهديد الذي أصبح يأخذ له مكاناً داخل نفسية الفرد الأوروبي إلى درجة وصفه بالفوبيا. زيادة على ذلك، فإن تفشي مثل هذا الخوف

من الإسلام بين الأوساط الشعبية والسياسية في أوروبا كفيل بخلق بؤر للتوتر والعنف والتطرف والجريمة والتمييز العنصري ضد المسلمين الذين باتو مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع الأوروبي، على الأقل من الناحية المادية، وبالتالي فإن تفشي مثل هذا العداء يشكل خطراً وتهديداً على وحدة وتماسك المجتمعات الأوروبية، ويتسبب في إستنزاف الطاقات الشبابية والإقتصادية، ويهدد حالة الإستقرار السياسي التي تعيشها البلدان الأوروبية.

- في ضل تطور مفهوم الأمن يمكن فهم لماذا يصبح الإسلام محل تخوف من قبل الأوروبيين، فنظرة العقل الأوروبي الغربي تختزل الإسلام في مجموعة من المظاهر الحضارية والثقافية والمجتمعية المتعارضة مع مكتسبات الحضارة الغربية الأوروبية. وهذا ما يبرر إنتقال ظاهرة الإسلاموفوبيا إلى مستوى التنظير والأبحاث الأكاديمية مع تسعينيات القرن الماضي، وعلى وجه التحديد منذ تقرير لجنة رانميد تراست البريطانية الصادر سنة 1997، وهو التقرير التي تزامن مع فترة نهاية الحرب الباردة والتطور النوعي لمفهوم الأمن القومي، في مظهر يظهر بوضوح مدى عمق تحول العقيدة الأمنية الأوروبية وتكيفها مع التحولات الدولية. ومنه أصبح الإسلام مصدراً لمجموعة من التهديدات اللاتماثلية المهددة للأمن الأوروبي.

الفصل الثالث

تداعيات ظاهرة

الإسلاموفوبيا على الأمن في أوروبا

منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر تفشت مظاهر العداء للإسلام والمسلمين في أوساط المجتمعات الأوروبية، حيث تم إستهداف المسلمين والأهداف المسلمة كالممتلكات الشخصية والمدارس والمساجد والجمعيات وغيرها، وقد أخذت هذه الإعتداءات كافة أشكال العدوان الجسدي واللفضي الممكنة. والمثير للجدل بخصوص هذه الإعتداءات أن الدوائر الأمنية في أوروبا لا تقر بعدائية مظاهر العنف والجريمة هذه للإسلام، وغالباً ما تصنفها في خانة التمييز العنصري. وتنذر هذه الأحداث بعودة وشيكة لمشاعر القومية الهدامة، كما توحي بفشل مساعي الإندماج الاجتماعي والتعددية الثقافية في أوروبا، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى حالة من التفكك والإنقسام – مأزق أمني داخلي – داخل المجتمعات الوطنية للدول الأوروبية.

وقد أصبح موضوع الهجرة والمهاجرون المسلمون بصفة خاصة أحد أبرز محاور الخطاب الأمني الأوروبي، الذي أصبح يتوجس من الإسلام والمسلمون بداعي أنهم مصدر للإرهاب والتطرف. كما يبرز البعد الإثني الذي يمثله المهاجرون المقيمون في أوروبا، والحديث هنا عن الإسلام كديانة لأغلب هؤلاء المهاجرون الذين ينحدر معظمهم من دول شمال إفريقيا، حيث تنظر العقيدة الأمنية الأوروبية للدين الإسلامي كمصدر تهديد فعلي للحضارة والقيم الغربية التي يمثلونها، وهو الأمر الذي يترجمه تمرير بعض القوانين والسياسات المناهضة للمسلمين وثقافتهم الإسلامية، كقانون حظر الحجاب في فرنسا وبلجيكا، والتضيق على بناء المساجد في ألمانيا. ومما زاد من حدة هذا الخطاب الأمني الصعود اللافت لأحزاب اليمين المتطرف ووصولها لمراكز صناعة القرار في الكثير من الدول الأوروبية.

المبحث الأول: التداعيات الأمنية على صعيد الأمن المجتمعي

يمكن رصد التداعيات الأمنية الخطيرة لظاهرة الإسلاموفوبيا من خلال تفشي أعمال العنف والجريمة في أوساط المجتمعات الأوروبية ضد المسلمين والأهداف المسلمة كالمساجد والمدارس والجمعيات، وهي الأعمال التي يُحتمل أنها ترتكب بدافع العداء للإسلام، خاصة في ضل تركيز وسائل الإعلام الأوروبية على نقل صورة عنيفة للإسلام والمسلمين من جهة، ووقوع بعض الهجمات الإرهابية الدموية التي تم ربطها ضمنياً بالإسلام من جهة أخرى. وهو ما عزز من مشاعر العداء لدى بعض الفئات والأفراد في المجتمعات الأوروبية وأدى إلى تأسيس بعض التنظيمات المتطرفة المناهضة لكل ما يمت للإسلام بصلة، ويصل الأمر بهؤلاء إلى تنفيذ أعمال عدائية ضد المسلمين وممتلكاتهم، بحيث تتفاوت هذه الأعمال؛ من قتل وضرب وتخريب وإهانات لفضية ورسومات مسيئة.. إلخ، وهذا ما يمكن تعقبه من خلال تقارير رسمية وغير رسمية لسلسلة من الأعمال العدائية التي طالت المسلمين في دول أوروبية عديدة قام "المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكراهية الأجانب" ،(EUMC) وبالتنسيق مع خلايا الإتصال الوطنية في الدول الأوروبية (NFPs)، بتناولها ونشرها، وتخص هذه الإعتداءات عامي 2004-2005.

المطلب الأول: معلومات من مصادر رسمية عن حوادث يُحتمل أنها معادية للإسلام

سوف نقوم بعرض هذه المعلومات في الدول الأوروبية التالية: الدنمارك، إسبانيا، فرنسا، جمهورية سلوفاكيا، السويد، بريطانيا. وقد تم جمع هذه المعلومات بناءً على عنصري الجريمة والعنف[1]. وهذا كالآتي[2]:

الدنمارك

تشير سجلات دائرة الأمن المدني الدنماركية إلى الحوادث "العنصرية/الدينية" دون تصنيفها على أنها معاداة المسلمين أو معاداة السامية أو أي شيء آخر. ونادراً ما يشار إلى الأصل العرقي أو الانتماء الديني للضحايا في تقارير هذه الحوادث. ومع ذلك، فيمكن من خلال قراءة لقاعدة بيانات دائرة الأمن المدني الدنماركية تقصي المعلومات من الحالات الفردية حيث يتم تحديد الهوية الإسلامية للضحية مباشرة أو يمكن افتراضها.

[1] EUMC, Op.cit, p 66.

[2] Ibid, p.p 67-87

في عام 2004 سجلت قاعدة بيانات دائرة الأمن المدني الدنماركي إثنين وثلاثين حالة "عنصرية/دينية". وقد رصدت الدائرة الوطنية الدنماركية غير الرسمية التابعة للمركز الأوروبي لرصد العنصرية وكراهية الأجانب مجموعة من الحوادث التي يفترض أنها حدثت بدافع الكراهية ضد الإسلام، وهذا كالآتي:

- 04/01/16: تلقى شخص من أصل دانماركي رسالة مجهولة المصدر مع كلمات "خائن.. يتم تسجيل عملية الخيانة الخاصة بك". وسبق للضحية وأن كتب بتاريخ 03/11/03 رسالة إلى رئيس تحرير صحيفة "Jyllands Posten" أعرب فيها عن معارضته لفرض حظر على الحجاب.
- 04/05/21: شخص من أصل عرقي غير الدنماركى ذكر أن جاني مجهول ظل لفترة طويلة من الزمن يضع مواد عنصرية في صندوق بريده ، ومن بين تبين تلك المواد بعض الجماجم مرفوقة بالنص التالي: "اقرأ مبادئ العمل الرئيسية للإسلام، القرآن أساس يدعو إلى قطع رأس الكفار" إضافة إلى: "الدنمارك هبة من الله".
- 04/06/28: شخص من أصل عرقي غير دانماركي أفاد بأن جانياً مجهولاً قام بتخريب المدخل الرئيسي لممتلكاته الخاصة وألقى قطعة من الورق من خلال باب منزله مرفقة بنص عنصري يقول: "أنتم خنازير سوداء ، يجب علينا سحق الإسلام.. شكراً للولايات المتحدة الأمريكية على غزو العراق.. إلخ. وقد تم توقيع النص بعبارة: "Sig Heil Iron Hand".
- 04/06/29: ضابط شرطة من أصل عرقي غير الدنماركي تعرض لهجوم لفضي من قبل شخص ذو عرق دنماركي خلال دورية للشرطة في كريستيانيا (بلدية في كوبنهاغن). وقد إستعمل العبارات الجاني في تهجمه على ضابط الشرطة تعبيرات مثل "Perkere" – كلمة عامية سلبية تستعمل ضد الناس من أصول تركية أو باكستانية – "أنتم لا تأكلون لحم الخنزير المقدد ولكن في هذا البلد نأكل لحم الخنزير المقدد و لحم خنزير". ثم قام بإلقاء قطعة من لحم الخنزير المقدد أمام أقدام الضحية، وقال "هذا للكلب".
- 04/08/05: أفاد شخص من أصل دانمركي أنه تلقى مراراً وتكراراً مواد دعائية في صندوق بريده من جمعية "هولغر دانسكه 2004". وقد ذكر في هذه المواد أن الناس يتخلون عن اللغة الدنماركية إذا قالوا "نعم" للمساجد في الدنمارك، وأن شراء الحيوانات المذبوحة تدعم إساءة معاملة الحيوانات.
- 04/11/01: إرتكبت أعمال تخريب ضد جمعية تابعة لأقلية. وقد تم فرك لحم خنزير ورمي شحومه على باب الدخول والجرس خواص الجمعية.

إسبانيا

لا توجد بيانات إحصائية رسمية يمكن الوصول إليها بسهولة في إسبانيا عن الجرائم العنصرية، ومعنى هذا أنه من الصعب الوصول إلى معلومات دقيقة متاحة عن الجريمة ضد المسلمين. ومع ذلك بناء على طلب من خلية الإتصال الوطنية الإسبانية، قامت كل من المديرية العامة للشرطة والمديرية العامة للخدمة المدنية بتزويدها بقائمة من حوادث "الخوف من الإسلام" للفترة من يناير 2004 إلى مايو 2005.

قامت المديرية العامة للشرطة بجمع معلومات عن واحد وعشرين حادثة يمكن أن توصف بأنها "معادية للمسلمين": واحدة ضد شخص/ أشخاص؛ اثنان ضد الممتلكات؛ وثمانية عشرة تهديداً وإساءة لفظية؛ فمثلاً:

- 05/01/15: شرطة الأمن الذاتي الكاتالونية ألقت القبض على ستة أعضاء من مجموعة النازيين الجدد، ثلاثة منهم قاصرين، بتهمة الهجوم على المساجد. وتعرف هذه المجموعة باسم "جبهة نيغرو"، كانت مقسمة هرمياً إلى أربعة الجماعات تتفرع بدورها إلى عدة مجموعات، بالإضافة إلى أقسام أخرى كانت مكلفة بالقيام بالاعتداءات وإنتاج كراهية الأجانب.
- فيفري 2005: مقتل عزوز حسني، مزراع مغربي، في بلدة إل إخيدو (ألميريا)، حيث أنه تعرض للضرب والقتل على يد مجموعة من الناس. وقد تم اعتقال أربعة شبان، اثنان منهم دون السن القانونية. ووفقاً لبعض المنظمات غير الحكومية التي تعمل على حماية المهاجرين، فإن الحادث وقع بدوافع عنصرية وكره للأجانب على نحو واضح، وهو مشابه لهجمات إنتقامية مماثلة وقت سابقاً ضد المهاجرين في بلدة إل إخيدو.

قامت المديرية العامة للخدمة المدنية بجمع معلومات عن تسعة حوادث يمكن وصفها بأنها "معادية للمسلمين": حادثتان ضد شخص/ أشخاص؛ ثلاثة ضد الممتلكات؛ وأربعة تهديدات وإساءة لفظية؛ فمثلا:

- أوت 2004: تم تخريب مسجد في ريوس (تاراغونا) من قبل مجموعة نازيين جدد. وقد تم تدنيس واجهة المسجد وداخله عبر الرسم على الجدران صليب معقوف، وكتابة شعارات مثل: "استيقظ وقاتل" "صباحكم دموي" و"ثورة الأحداث".

- 05/04/26: إعتقلت المديرية العامة للخدمة الوطنية خمسة شبان، خمسة منهم قاصرين. وقد أتهموا بالعنصرية، والتسبب في إصابات خطيرة، والقيام بأعمال عنف وإنتهاك للسلامة الأخلاقية، وتقديم التهديدات والشتائم ضد ثلاثة مغاربة في كارتازا (هويلفا).

فرنسا

وفقاً للتقرير السنوي "للجنة الوطنية المعنية بمكافحة الفقر والتمييز" لعام 2005 حول مكافحة العنصرية ومعاداة السامية وكراهية الأجانب، كان هناك ما مجموعه 352 من أعمال العنف والتهديدات ضد أفراد من شمال إفريقيا أو أهداف مسلمة، حيث مثلت التهديدات ما مجموعه 266 تهديداً، في حين حدثت أعمال العنف في 64 مناسبة.

جمهورية سلوفاكيا

بناء على مقابلات مع ممثلي الجالية المسلمة في جمهورية سلوفاكيا، خلصت خلية الإتصال الوطنية السلوفاكية إلى تراجع الهجمات الجسدية ضد المسلمون أو الأهداف المسلمة بسبب تشديد الإجراءات الأمنية ضد الجماعات المتطرفة. ومع ذلك فقد سُجلت العديد من الهجمات اللفظية التي طالت النساء اللواتي يرتدين الحجاب – لا سيما في وسائل النقل العام – لكن لم يتم الإبلاغ عن أي من هذه الهجمات للشرطة.

السويد

يحتفظ مستشار العدل في السويد بسجلات للحالات التي يمكن أن تشير إلى حوادث ذات طبيعة معادية للإسلام. ومن خلال تقصي هذه القائمة من الحالات، حددت خلية الإتصال الوطنية السويدية قائمة غير شاملة للحوادث المعادية للمسلمين؛ فعلى سبيل المثال:

- 2004: تم إرسال منشور يحتوي على رسائل ضد الإسلام إلى أحد السجون. وقد قام مستشار العدل بتفويض الشرطة المحلية أمر متابعة القضية.
- 2004: نشرة من حزب سياسي محلي عن الإسلام – والذي يقع مقره في جنوب السويد – تم الإبلاغ عنها من قبل الشرطة المحلية لكونه "تحريضاً على الكراهية العنصرية". وقد فوّض مستشار العدل الشرطة المحلية أمر متابعة القضية مرة أخرى.

بريطانيا

البيانات التي جمعتها دائرة شرطة العاصمة لندن حول حوادث الكراهية الدينية تظهر بعض النتائج المثيرة للاهتمام والتي يمكن تفسيرها بحذر على أنها مؤشر على زيادة الحوادث ضد المسلمين في أعقاب تفجيرات لندن.

المطلب الثاني: معلومات من مصادر أخرى عن حوادث يُحتمل أنها معادية للإسلام:

سوف نقوم بعرض هذه المعلومات في الدول الأوروبية التالية: الدانمارك، ألمانيا، اليونان، إسبانيا، إيرلندا، إيطاليا، هولندا، النمسا، بولندا. وقد تم جمع هذه المعلومات بناءً على عنصري الجريمة والعنف[1]. وهذا كالآتي[2]:

الدنمارك

يجمع "المركز الاستشاري والتوثيقي حول التمييز العنصري" معلومات عن الحوادث العنصرية وكراهية الأجانب، بما في ذلك حوادث ضد الإسلام ومعاداة للسامية. ويستمد المركز معلومات من مصادر، مثل دائرة الأمن المدني الدنماركية، مباشرة من الضحايا، بالإضافة إلى المقالات الصحفية والبحث على شبكة الإنترنت.

في الفترة من 01 جانفي إلى 13 أكتوبر 2005، سجل المركز إثنين وعشرين حادثاً بداعي الخوف من الإسلام. اثنين من هذه الحوادث التي سجلها المركز قد نُسبت إلى جماعة تطلق على نفسها "مجموعة 29 أغسطس ضد الفاشية والقرآن"، وكلا الحادثتين تنطويان على رسائل تهديد، واحدة تم كانت موجهة لمجموعة عربية في بلدة هولستبرو وأخرى لمنظمة إسلامية في بلدة أودنسي. وفي عام 2004 تم إرسال رسالتين مماثلتين من قبل هذه المجموعة إلى مدرسة الاسلامية ومسجد.

وتشير القائمة التالية إلى الحوادث التي رصدها المركز والتي لم يتم ذكرها من قبل دائرة خدمة الأمن المدني الدنماركية:

- جانفي 2004: تعرضت عائلة عراقية للتهديد والمضايقة من قبل مجموعة من الدنماركيين. وقد واجهت العائلة بعض المشاكل مع أحد الجيران، والذي قام من بوضع علامة أمام منزل الضحايا قائلا "ممنوع الدخول للسود". وبلغت القضية ذروتها عندما قام الجار الدنماركي رفقة مجموعة من أصدقائه بإقتحام عنيف

[1] EUMC, Op.cit, p 66.

[2] Ibid, p.p 67-81.

لمنزل العائلة وتخريبه عن طريق كسر النوافذ. وعلى الرغم من إدانة االجناة، إلا أن الحكم لم يأخذ بعين الإعتبار الدافع العنصري للإعتداء.

- 04/12/21: أفيد أن ملصقات تحتوي على اقتباسات من القرآن الكريم تتعلق بقتل الشرف، إضافة إلى ملحق ينص على أن 99.8% من السكان الأتراك المسلمين يتوزعون حول مدينة كوبنهاغن.
- 04/01/05: كتب سياسي مساهمة في مقال في صحيفة محلية تحتوي على تعبيرات تمييزية ومهينة عن المسلمين. وقد ذكر المقال أن المسلمين يصنفون "محاربين للحضارة" وأنهم يتصرفون مثل الحيوانات البرية.
- 04/01/05: تلق المركز بريدًا إلكترونيًا يشير إلى مدرسة ابتدائية مزيفة، مع التنويه إلى أن وزارة التربية والتعليم غيرت من المناهج الدراسية لضمان إمكانية إلتحاق أطفال المهاجرين بهذه المدرسة. كما تضمن البريد الإلكتروني أيضاً على مرفق يتضمن اختباراً مزيفاً في الرياضيات: "جمال لديه سلاح AK47 مع بنك ذخيرة يتسع لثلاثين طلقة، إذا أخطأ التصويب في ستة مرات من أصل عشرة طلقات علماً أنه يريد إصابة كل كوب ثلاثة عشرة مرة، كم من كوب يمكنه أن يصيب قبل أن يحتاج إلى إعادة شحن بنك ذخيرته من جديد؟ وتم إرسال هذا البريد الإلكتروني من قبل مجموعة تطلق على نفسها اسم "تحرير الدنمارك ".
- 05/01/09-08: تم تخريب موقع دفن المسلمين في كوبنهاغن، حيث تم تخريب خمسين شواهد قبور وتم إزاحة خمسين أخرى من مكانها.
- جانفي 2005: خلال الحملة الانتخابية تلقى مرشح برلماني من أصل فلسطيني عدة رسائل تحتوي على مواد عنصرية.
- 05/04/13: تم توقيف سبعة شبان بتهمة الاعتداء على أسرة صومالية وتعريضها للإضطهاد لفترة طويلة.

ألمانيا

في الفترة التي المتددة من جانفي إلى أكتوبر 2005، سجلت المنظمات غير الحكومية التالية حوادث العنف ضد الناس من البلدان ذات الأغلبية المسلمة:

- Opferperspektive (براندنبورغ) - تسعة حالات.
- Saxony-Anhalt أنهلت (ساكسونيا) - حالة واحدة

- Mobil Opferberatung – ثلاثة حالات.

كما أن الاعتداءات العنيفة على مطاعم الوجبات السريعة التي يملكها المسلمون أصبحت إعتداءات تحدث بشكل دوري في أنحاء من ألمانيا ، وفي عام 2005 لفت الأمر انتباه الرأي العام. فمثلا:

- 05/03/30: مطعم تركي-كردي للوجبات السريعة في رانسبرغ (براندنبورغ) تم تدميره بالكامل على إثر هجوم متعمد – تم ذكره في بيان صحفي من قبل منظمة غير حكومية .
- في منتصف مارس 2005: تم محاصرة مطعم تركي للوجبات السريعة من قبل عشرين شخصاً، بالقرب من برنو (براندبورغ) وقد رفعوا لافتات تحمل شعارات يمينية متطرفة. وقد تخلل ذلك محاولات إطلاق النار من طرف أولائك الجنات. وبحسب صاحب المطعم، فقد هاجمت مجموعة من النازيين الجدد المطعم عدة مرات سابقة.

الهجمات على المساجد وغيرها من المؤسسات المملوكة للمسلمين التي وقعت في عام 2004، حيث رصد حزب الخضر الوطني -الألماني- الحوادث الهامة التالية:

- بين نوفمبر وديسمبر 2004 تم ملاحظة أربع هجمات على المساجد: Sinsheim (الحرق العمد)، Usingen (الحرق العمد) ، وشفيبيش هول Schwäbish-Hall(إطلاق النار). وفي برلين تم رسم الصليب المعقوف في منطقة مدخل مسجد "سهيتليك".
- في نوفمبر 2004، كان هناك هجوم متعمد على متجر جزار إسلامي في "آسلار". قبل وقت قصير من الهجوم، طلب المالك الحصول على تصريح خاص لذبح الحيوانات، وفقاً لطقوس المسلمين ، في المحكمة الإدارية "كاسل".

وقد تم تسجيل تصريحات وحملات معادية للإسلام من قبل الموظفين العموميين والأحزاب السياسية:

- 05/04/09: بدأت إدارة شرطة كولونيا في عملية تأديب داخلي ضد نائب رئيسها، بسبب تصريحاته المعادية للإسلام خلال خطاب في مدينة إمدن. وكان نائب الرئيس قد إستعان بتعبير هنتنغتون عن صدام الحضارات، مشيراً إلى الإسلام كمصدر تهديد بسبب إمكانية سيطرته على السلطة السياسية في ألمانيا. وفي وقت لاحق أعرب عن أسفه لأن تصريحاته قد فُسِّرت على أنها "كراهية للأجانب".

اليونان

لاحظ تقرير خلية الإتصال الوطنية اليونانية الحوادث التالية:

- مارس 2004: تم إضرام النار في أجزاء من مسجد في قرية توكسوتيس (مقاطعة زانثي). ورغم الإعتقالات التي تمت، إلا أنه لم تُسجل أي نتيجة أو إجراء عقابي.
- 05/02/03: تم تدمير قبر مسلم في "كوموتيني" يعود إلى فترة حكم الإمبراطورية االعثمانية، وحتى الآن لم يتم القبض على الجاني. وأشارت وزارة النظام العام إلى أن الجناة كانوا يبحثون عن الذهب والجريمة لم تحدث بدافع الخوف من الإسلام.
- 05/02/03: في فينا في قرية في منطقة رودوبي، تم تدمير نصب تذكاري للمسلمين بالكامل عبر إضرام النيران فيه. ويعود هذا التمثال إلى فترة الدولة االعثمانية. ولم يتم القبض على أحد.
- فيفري 2005: بعض أجزاء أقدم مسجد في أوروبا، تقع في قرية بوليسكيو في "إكسانثي"، تتضررت إثر طلقات النارية. ولم يتم القبض على احد.

إسبانيا

سجلت المنظمتين غير الحكوميتين "أنجدونا من العنصرية" و"الحراك ضد معادات السامية" مجموعة واسعة من الحوادث ضد المهاجرين والأجانب. وكثير من هذه الحوادث إستهدفت أشخاصًا من دول مسلمة، وقد أرتكبت بعضها من قبل موظفين رسميين.

العنف ضد الأشخاص:

- مارس 2004: خطف رجل غطاء الرأس من امرأة مسلمة في سرقسطة (أراغون)، هذا بالإضافة إلى شدها من الشعر.
- أفريل 2004: خلال هذا الشهر كانت هناك تقارير عن تعرض مواطنين مغاربة إلى هجوم من قبل الشرطة إستناداً إلى الهجمات الإرهابية في مدريد، في مارس 2004.
- جوان 2004: تعرضت فتاة من أصل مغربي لهجوم من قبل عشرة أطفال في المدرسة في بلدة ألخيثيراس.
- جوان 2004: قيام ستة أشخاص من النازيين الجدد بالهجوم على رجل جزائري وتركه فاقداً الوعي، وهذا بعد تأديته للصلاة في مسجد في مدريد. وقد تم إدخاله المستشفى على جناح السرعة.

- أوت 2004: أطلق سائق سيارة النار على مغربي وقتله، وقد إدعى الجاني أن الضحية تلفظ بعبارة "إذهب إلى المنزل يا دموي!" وقد حدث الحادث في طرطوشة (كاتالونيا) في حي يقطنه عدد كبير من المسلمين.
- ديسمبر 2004: طلبت النيابة العامة في برشلونة بتنفيذ حكم بالسجن لمدة ثمانية سنوات لشاب كان قد طعن رجلاً مغربياً في ببرشلونة في مارس 2003 ، واصفاً إياه بأنه "دموي حقير". وفي فبراير 2005، حكم على الجاني قضاء خمس سنوات في السجن من قبل محكمة مقرها في برشلونة بتهمة محاولة العمدي بدوافع عنصرية. ويمثل هذا الحكم أدنى عقوبة ممكنة بالنظر إلى أن الجاني كان قاصراً عندما إرتكب الجريمة، إضافة إلى عدم إمتلاكه لسجل جنائي سابق.
- فيفري 2005: مجلس إدارة ثانوية بوزو إيستريخو في قرطاجينة، فتح تحقيقاً يشمل عدة طلاب إسبان غير مسلمين يُزعم أنهم قاموا بضرب فتاة مغربية تبلغ من العمر سبعة عشرة عامًا. حدث هذا بعد المدرسة، وقد أفاد شهود عيان أنهم رأو نفس مجموعة الجناة المزعومين يتجولون مع العصي ومضارب البيسبول بحثاً عن مهاجرين.
- فيفري 2005: نقابة العمال المغربية في إسبانيا (Atime) أدانت الشرطة المحلية في بينياخان (مورسيا) بشأن تورطها في "العنصرية" و"كره الأجانب" ضد مواطن مغربي، وأعلنت النقابة أنها سترفع دعوى قضائية ضد الضباط المتورطين. وبحسب النقابة فإن ضابطين من رجال الشرطة اقتربا من محمد ياقوتي وعندما فتح باب سيارته ودون أن يقول كلمة واحدة، شرعا في ضربه – مع شتمه بألفاظ مهينة – مما تسبب له في إصابات خطيرة.

العنف ضد الممتلكات:

- مارس 2004: قام عناصر من الحرس المدني في قرطاجينة (مورسيا) باعتقال ثلاثة قصر للاشتباه في إضطلاعهم في إلحاق أضرار بمنزل أسرة من المغرب العربي. كما أتهموا بتخريب سيارة شخص من دولة "عربية" من خلال رسم كلمة "دموي" وشعار النازية.
- سبتمبر 2004: تعرض مسجد ريوس (كاتالونيا) للتخريب في مناسبتين؛ تم تكسير الزجاج، وتم وسم جدرانه بالرموز النازية، وكانت هناك محاولة لإضرام النار في السجادت.

- ديسمبر 2004: تدخلت الشرطة الكاتالونية ضد عصابة من النازيين الجدد، والتي بالإضافة إلى إرتكابها لجرائم أخرى، فإنها قد هاجمت المساجد في جيرونا. وتتكون العصابة من سبعة شبان يعملون تحت أسماء مثل "الجبهة السوداء" و"الكاتالونية" و"التحالف الثوري ". وقد جرد العصابة من بعض اللوازم ، بما في ذلك مضارب البيسبول المكتوب عليها عبارة "قاتل دموي".
- مارس 2005: أقدمت مجموعة من الجناة على إلحاق الضرر بالمباني التي اشتراها المركز الثقافي الإسلامي في فالنسيا، لاستخدامها كمسجد، حيث كتبوا كتابات على الجدران تشير إلى تفجيرات مدريد في مارس 2004، وذلك مع إرفاقها برسمة الصليب المعقوف.

تفجيرات مدريد في مارس 2004

بالنظر في تواريخ وأوصاف الحوادث ضد أهداف تمت للإسلام بصلة والتي تم رصدها من طرف المنظمات غير الحكومية الإسبانية، يبدو أن بعض الحوادث قد تكون مرتبطة أساساً بتفجيرات مدريد في مارس 2004، والتي قتل فيها ما يقرب من مائتي شخص. ومع ذلك لا توجد بيانات منتظمة من قبل هذه المنظمات غير الحكومية، أو المصادر الرسمية، والتي تسمح بتقصي عدد الحوادث ضد اهداف إسلامية في فترة ما بعد التفجيرات، وفي يوم إحياء الذكرى السنوية للتفجيرات، ليتم مقارنتها بفترات أخرى.

إيرلندا

خلال عام 2004، تلقت المؤسسة الإسلامية الإيرلندية أربع عشرة تقريراً عن حوادث تنطوي على العنف والاعتداء ضد المسلمين. ومن بين هذه الإعتداءات المدرجة توجد حالات تتضمن إساءة معاملة النساء لفظياً أو إزالة غطاء الرأس خاصتهن.

العنف ضد المسلمين:

- شاب إيرلندي من أبوين مغاربيين يبلغ من العمر ثلاثة وعشرين عاماً تعرض للضرب المبرح من قبل مجموعة من الأولاد الذين دعوه مراراً وتكراراً "زنجي" و"بن لادن"، وقيل له "عد إلى المنزل". وقد أصيب بجروح وكدمات على وجهه، وفي الرقبة والرأس، والبطن والكتف الأيمن. وقد إعتبر الطبيب المعالج هذه الجروح خطيرة جداً.

- تعرض رجل مسلم عربي في منتصف العمر للضرب من قبل الجيران وإضطر إلى الفرار من منزل إقامته (مسكن الدولة) في غرب دبلن.
- إمرأة تبلغ من العمر ثمانية وثلاثين عاماً (بيضاء) مسلمة كانت تتسوق مرتدية غطاء الرأس والجلباب تم شدها من الخلف الحجاب من قبل بعض المراهقين الصغار.

التهديدات والمضايقات ضد المسلمين:

- إيرلندية من أم إيرلندية وأب جامايكي تم نعتها "أسامة بن لادن" من قبل مجموعة من الشبان عندما ذهبت للتسوق. وقد أعربت الفتاة عن إيمانها الجازم بأنها تعرضت لذلك الوصف بسبب إرتدائها للحجاب. وفي مناسبة منفصلة تم وصفها "زنجية" و"قنبلة ذرية" من طرف صبي صغير. ولم تقم الفتاة بالإبلاغ عن الحادث لأنها ظنت أن ما تعرضت له هو أمر شائع.
- إمرأة إيرلندية تبلغ من العمر أربعين عاماً تعرضت لحادث عندما كانت تسير في الحديقة مع أطفالها، حيث إقترب منهم رجل يرافقه كلبه الشرس، وأقدم على ترويع الأطفال وإخافتهم بواسطة الكلب، واصفاً إياهم بوصف قبيح. وقد أعربت المرأة عن ثقتها الجازمة في أن الحادث وقع لأنها كانت ترتدي الحجاب والجلباب، مما جعلها تبدو وكأنها عربية.
- تعرضت إمرأة إيرلندية مسلمة تبلغ من العمر ثلاثة وعشرين عاماً للتعليق عليها خلال إجراءها لمقابلة العمل. وقد سألها المقابل ساخراً وهو يشير إلى حجابها: "هل سُمح لك بالعمل هنا؟ ". وفي مرحلة لاحقة علّق قائلاً: "لن تحصلي على هذه الوظيفة أبدًا وأنت ترتدين هذا الشيئ "مشيراً مرة أخرى إلى الحجاب.
- على متن حافلة المدينة في دبلن وقفت إمرأة إيرلندية في منتصف العمر وأشارت إلى فتاة مسلمة إيرلندية في سن المراهقة وقالت بشكل مفاجئ "إرهابية".
- في نوفمبر 2004 تعرضت إمرأة باكستانية مسلمة لسوء لفظي وهي على متن سيارتها رفقة أطفالها من قبل مجموعة من الأولاد كانوا على متن سيارة بجانبها، حيث قاموا بإطلاق نكتة حول غطاء الرأس خاصتها.

وحسب تقرير أعدته المؤسسة الإسلامية الإيرلندية (ص 2-3) (تمت الإشارة إليه في تقرير خلية الإتصال الوطنية الايرلندية عن الاسلاموفوبيا – ماي 2005): "بالنسبة للكثير من المسلمون، أصبحت تجربة التمييز

والعداء شائعة جداً إلى درجة أنهم أصبحوا يميلون إلى تجاهلها وعدم الإبلاغ عنها، سواء للوكالات المختصة في السعي لأجل أن تحصل لهم على تعويض، أو للمنظمات المعنية، أو إلى طرف ثالث".

وعدا عن المؤسسة الإسلامية الإيرلندية، فقد سجلت اللجنة الوطنية الإستشارية بخصوص العنصرية والتفاعل الثقافي – جهاز حكومي مستقل التمويل – أيضاً حوادث لجرائم وإعتداءات عنصرية، والتي يمكن إعتبارها معادية للإسلام.

إيطاليا

سجلت خلية الإتصال الوطنية الإيطالية الحوادث التالية:

العنف ضد الناس أو الممتلكات

- 1 مارس 2004، تورينو: خلال مظاهرة مناهضة للحرب، أقدمت الشرطة على مهاجمة مجموعة من المسلمين بالهراوات والغاز المسيل للدموع. وقد شملت المجموعة حوالي خمسين إمرأة وطفل.
- 24 أفريل 2004، ريميني: قامت مجموعة من المجهولين بدهن المدخل الرئيسي للمسجد بدهون الخنازير وكتابة "المسيح الملك" عليه.
- 31 جويلية 2004، مونتيفانو (ماشيراتا): وُجدت رسومات عنصرية تمجد النازية على الباب الرئيسي وجدران المركز الثقافي الإسلامي.
- 25 نوفمبر 2004، مولينيلا (بولونيا): وُجدت عبارة تهديد وإساءة على واجهة مقر الجالية الإسلامية: "الموت للإسلام، سنقتلك ... "
- 27 فيفري 2005، سوفيلا (تريفيزو): أصيب مدخل مركز الثقافة الإسلامية بأضرار بسبب إنفجار عبوة ناسفة.

التهديدات اللفظية والسلوك المسيء – بما في ذلك التصرفات من قبل الموظفين العموميين

- 03 أفريل 2004: وزير الشؤون الداخلية يأمر بعمليات تفتيش شملت على مائة وواحد وستين مهاجراً مسلماً، على أساس الاشتباه فيهم، وذلك خلال عملية تخص مكافحة الإرهاب. وقد تمت ثلاثة إعتقالات بسبب إنتهاك قوانين الهجرة و خمسة عشرة طرداً لعدم وجود سند قانوني للبقاء في البلد، ولم يتم حجز أحد بتهم الإرهاب.

- 18 أفريل 2004، روما: وزير الاصلاحات وعضو في حزب رابطة الشمال، قال: "مع مرور كل يوم يبقى فيه الرهائن سجناء في العراق، يجب على كل بلد في الاتحاد الأوروبي إلغاء تصاريح الإقامة لألف مهاجر مسلم ينتمي إلى ما يسمى الدول المارقة وطردهم. هذا قد يكون إجراءً قاسياً، ولكنه الطريقة الوحيدة ليصبح هؤلاء المجرمين المتوحشين قادرين على الفهم ".

هولندا

بتاريخ 02 نوفمبر 2004 تم قتل المخرج الهولندي ثيو فان جوخ في أمستردام. وكان فان جوخ ناقدًا صريحًا للإسلام، حيث عُرف بتصريحات المثيرة للجدل حول الإيمان. وفي سياق ذلك، فيلم له رفقة عضو من البرلمان الهولندي، هيرسي علي، قام بتضمينه موضوع العنف المنزلي ضد النساء المسلمات. وكان مهاجمه رجل يبلغ من العمر ستة وعشرين عامًا يحمل الجنسيتين الهولندية والمغربية.

وبعد مقتل ثيو فان جوخ، سجل "المركز الهولندي لرصد العنصرية وكراهية الأجانب" عدداً كبيراً من الحوادث العنصرية، الغالبية منها كانت ضد المسلمين. وقد كان هناك أيضاً عدد من الحوادث ضد أهداف "هولندية".

- 02-30 نوفمبر 2004، وقعت 174 حادثة عنف عنصري. ومن ضمنها 106 حادث ضد المسلمين، وقد أستهدفت المساجد في 47 مناسبة.

وإلى جانب الحوادث العنصرية العنيفة والهجمات العمدية، فقد حفزت جريمة القتل تلك المشاعر العنصرية بشكل كبير. ووفقاً للمنظمات غير الحكومية والتقارير الإعلامية، كان المهاجرون واجهة هذه المشاعر، حيث إنتشرت أسمائهم في الشوارع، وعلى وسائل النقل العام، وأثناء الأحداث الرياضية. وقد تم توزيع منشورات تحمل مشاعر معادية للمسلمين في روتردام، دن بوش، وفي شمال غرب البلاد، وشوهدت أيضاً في أمستردام، كما طالت الرسومات والكتابات المسيئة المساجد والمدارس الإسلامية والمحلات التي يملكها المسلمون.

وفي الأيام الخمسة التالية للجريمة (2-7 نوفمبر) تلقى "مكتب الشكاوى الهولندي ضد التمييز عبر إستخدام الإنترنت"، عدداً كبيراً من الشكاوى حول مواقع الإنترنت التي تُثني على القتل والتهديد بالقتل ضد أشخاص آخرين. وفي نفس الوقت، أشار المركز الهولندي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب، إلى وجود الآلاف من التعبيرات المعادية للمسلمين والمغاربة على شبكة الإنترنت المناؤة لمواقع الإنترنت الهولندية الغير متطرفة. وعلى سبيل

المثال، في الأيام الأولى بعد الجريمة، أضطر مالك أحد المواقع لنشر التعازي إلى إزالة أكثر من خمسة آلاف تعليق معادي للمسلمين والمغاربة.

سجلت "الوكالة الخدماتية للشرطة الوطنية الهولندية" المعلومات التالية؛ – تجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات لم يتم نشرها من قبل الوكالة، ولكن تم الإبلاغ عنها من قبل خلية الإتصال الوطنية الهولندية:

- في الفترة 23 نوفمبر 2004– 13 مارس 2005، كان هناك أربعة وأربعين حادثة عنف ضد ممتلكات المسلمين.
- كانت المساجد والمدارس الإسلامية هدفاً للعنف في واحد وثلاثين مناسبة.

النمسا

تجمع المنظمة غير الحكومية "زارا" مزاعم ومعلومات عن التمييز والعنف العنصري ضد جميع الأقليات الضعيفة. وفي تقاريرها عن العنصرية في عامي 2004 و2005، أشارت المنظمة إلى الحوادث التالية، من بين حوادث أخرى.

- شاب أردني تعرض إلى التمييز وسوء المعاملة في العمل. فبينما حصل موظفون آخرون على عقود عمل بدوام كامل، بقي هو يزاول عمله بدوام جزئي. وقد إعتاد زملاؤه في العمل على إهانته شفهياً كوصفه "السائق الجمل" و"الحمار العربي"، والسخرية منه لعدم شربه الكحول. وقد تصاعدت حدة الموقف عندما تعرض للضرب المبرح من قبل إثنين من زملائه خلال استراحة الغداء، مما أدى إلى حصوله على إجازة مرضية لمدة ستة أسابيع. وفي جانفي 2005 إتفق هو ورب العمل على انهاء عقد عمله. وقد رُفعت قضية تمييز على أساس عرقي وديني أمام لجنة المعاملة المتساوية.
- إمرأة ترتدي لباساً إسلامياً ذكرت أنها عانت من تجارب عنصرية متكررة: في محطة للحافلات، قال رجل مخمور لأحد المارة إنها تمثل عاراً للنمسا بسبب إرتدائها الحجاب وأنه من الأفضل لها أن ترتدي هذا اللباس التافه في مكان ما آخر. وفي تجربة أخرى، تمت إهانتها في الشارع برميها بأوصاف من قبيل"خنزيرة قذرة" و"خنزيرة تركية"، وفي تجارب أخرى، ألقى أناس المال أمام قدميها، في حين أن آخرين بصقوا عليها.

- في عام 2004 لاحظت "زارا" أن 2% من مجموع الشعارات المرسومة هي شعارت معادية للإسلام. كما لاحظت أيضاً أن 3% من مجموع الشعارات معادية بشكل خاص للأتراك. في عام 2003 كان الرقم 2%، وفي عام 2002 كان 3%.
- تعرضت إمرأة مسلمة ترتدي الحجاب للاعتداء في متجر من طرف أحد عمال المتجر الذي ركلها ولكمها في وجهها. وقد تم إبلاغ الشرطة عن الحادث وتم رفع دعوة قضائية.
- سبتمبر 2005: تم إلقاء حجر من قبل مجهولين من خلال نافذة مسجد في لينز أثناء صلاة الصبح. وقد تم إبلاغ الشرطة عن الحادث.
- ديسمبر 2005: إهانة امرأة مسلمة ترتدي الحجاب من طرف إمرأة أخرى في إنسبروك: "بربرية بلا ثقافة، عودي إلى البيت.. أنا متأكدة من أنك إشتريت تأشيرتك، أنت إرهابية!".

بولندا

تم الإبلاغ عن الحوادث التالية بشكل مباشر إلى خلية الإتصال الوطنية البولندية – مؤسسة هلسنكي لحقوق الإنسان:

- قامت جمعية الطلاب المسلمين بإبلاغ خلية الإتصال الوطنية البولندية عن ثلاثة رسائل تلقتها في عام 2005 تتضمن معلومات عن سوء معاملة مسلمين أبرياء محتجزين لغرض التحقيق. ووصفت الرسالة الأولى حالة احتجاز فرد بريء من التهم الموجهة إليه، والرسالة الثانية كانت معنية بشخصين إثنين أجبرا على أكل لحم الخنزير ومعاقبتهما عند الرفض، أما الرسالة الثالثة فوصفت ظروف شخص يساء معاملته من قبل مسؤولي السجن والسجناء الآخرين. ولم يتلق ممثلوا جمعية الطلاب المسلمين أي رد من طرف إدارة السجن بشأن إستفساراتهم المتعلقة بوضعية أولئك المساجين، وبالتالي قررت عدم الإستمرار في مساعيها.
- أشار قسم من موقع الرابطة الإسلامية البولندية إلى أن بعض مقالات وسائل الإعلام مسيئة بشكل لافت؛ فعلى سبيل المثال: إحتوى أحد المقالات على تخمينات حول وجود علاقات وثيقة للرابطة مع المنظمات الإرهابية، بما في ذلك تخميناً بوجود رابط بين خدمة الويب عبر الإنترنت الخاصة بالرابطة وأساليب التعبئة المستخدمة من قبل الطوائف الأصولية.

المبحث الثاني: التداعيات الأمنية على صعيد الأمن الثقافي

في ضل تطور مفهوم الأمن وإتساع مضامينه ليشمل الأبعاد الحضارية؛ الهوياتية والقيمية، أصبح من الضرورة بمكان بالنسبة لصانع القرار الأوروبي حماية قيم المجتمع الأوروبي من الثقافات الدخيلة، وعليه فقد أصبح ينظر إلى الإسلام على أنه تهديد فعلي نظراً لأنه يمثل حضارة مختلفة تماماً عن الحضارة الغربية الأوروبية. وقد أصبحت مسألة التعايش مع المهاجرون المسلمون تشكل تحدياً له آثاره على الأمن الثقافي في أوروبا، وهو ما يظهر من خلال صراع الهوية والإندماج في الدول الأوروبية. وقد عززت أحداث الحادي عشر سبتمبر من درجة التوجس الأمني الأوروبي إتجاه الإسلام والمسلمين بفعل ربطهم بظاهرة الإرهاب والتطرف. وتعد الأحزاب اليمينية المتطرفة من أبرز الفواعل التي تبنت الخطاب الإسلاموفوبي، وقد نجحت في تهييج المشاعر القومية لدى الفرد الأوروبي عبر مناصبتها العداء للإسلام والمهاجرون المسلمون في أوروبا. وعليه فقد أصبحت قضايا الهوية والإسلام والمهاجرون المسلمون أحد أبرز مرتكزات الخطاب الأمني الأوروبي.

المطلب الأول: صراع الهوية والإندماج

على إثر تراكمات تاريخية في حقل المفاهيم الأمنية للهوية، تكونت قناعة شبه ذاتية لدى غالبية عناصر الرأي العام الأوروبي بأن التعددية الثقافية هي بالفعل مشكلة بنوية ذات ثقل ضاغط على التوازن الداخلي لأوروبا، وقد تحددت الإشكالية في صعوبة دمج المجموعات المهاجرة في أنظمة المجتمعات الديمقراطية، خاصة أولئك الذين يملكون عقائد مختلفة –المسلمون– جذرياً ويحتشدون في أشكال تنظيمية لا تتلائم مع النهج الديمقراطى للمؤسسات الأوروبية. وفي مواجهة جملة التحديات التي تثيرها الهجرة في بعدها الثقافي، إعتمدت الدول الأوروبية مخططات من شأنها أن تخفف من حدة التعارض والتنازع الثقافي والعقائدي بين الأغلبية الكاسحة – السكان الأصليون – والأقلية – المجموعات المهاجرة – والمتمثلة في سياسات: "الإدماج؛ الإستيعاب والتعود"، وهي كلها سياسات جعلت من مقاصدها الأساسية التحكم في الديناميكية السياسية والإجتماعية لمجتمعات الهجرة القابعة فوق التراب الأوروبي. وبشكل عام، يرصد المراقبون أربعة أنواع من السياسات الموجهة للأقليات المهاجرة[1]، نطرحها كالآتي[2]:

[1] يوسف كريم، مرجع سابق، ص256.

[2] المرجع نفسه، ص ص256-257.

- سياسات الإبعاد التي طالت العديد من الأقليات من أصول مهاجرة إلى البلدان الأصلية التي ينحدرون منها، وهذا في إطار ما عُرف بسياسة إعادة التوطين.
- سياسات رفض الحالة الإنعزالية لمثل هذه الأقليات وتقوقعها حول نفسها في محيطات مجتمعية ضيقة وهشة، والتي ساعدت بدورها على إستفحال أعمال العنف وإرتفاع مستويات الجريمة، وتطوير النزوعات الإرهابية لدى شريحة عريضة من عناصرها.
- السياسات التي نظرت إلى المجموعات المهاجرة على أنها أقليات مؤقتة، وأنها من المتوقع مبدئياً أن تعود أدراجها لبلدانها الأصلية، وبالتالي عدم تمتيعها بصفة المؤهل لإستحقاقات المواطنة السياسية.
- السياسات المقرة بالتعددية الثقافية كإحدى الخصائص المميزة للمجتمعات الأوروبية مع الإحتفاظ بمساحات واسعة في تعزيز القدرة الأمنية على مواجهة الآثار الجانبية للعناصر الأجنبية، خاصة الإسلامية منها.

وبصعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا مثل الجبهة الوطنية في فرنسا، وحزب الحرية في النمسا، وحزب جيوبيك في المجر، وحزب الحرية في هولندا، فإنها عملت على الربط بين الأمن والهجرة في خطاباتها، وأقرت بإستعصاء إمكانية تحقيق الموائمة والإنسجام بين المهاجرين والقيم الأوروبية سواء تعلق الأمر بأسلوب الحياة أو بنمط الثقافة السياسية – السائدة – وهي تنزع نحو تصوير المهاجرين كعدو للهوية والقيم الأوروبية المشتركة ولأمنها المجتمعي[1].

وربطت النخب السياسية اليمينية في أوروبا الهجرة "بالتطرف الإسلامي" والأزمة السكانية في الجنوب حيث أصبح يدرك "التهديد الإسلامي" من زاوية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة، فإنتشار ظاهرة الإغتراب بين الفئات المغاربية المهاجرة ومشاكل الإندماج، يجعل هذه الفئات قابلة للتسيس من قبل الحركات الإسلامية، والتي تجلى تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوروبا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة. وبذلك أصبحت الهجرة مرتبطة بقضية الهوية ومن ثم صارت هاجساً أمنياً يقلق دول شمال المتوسط خاصة عندما ترتبط بمسارات العنف[2].

[1] خديجة بتقة، مرجع سابق، ص54.

[2] المرجع نفسه، ص ص54-55.

ولقد ساهم تحرك الدول الأوروبية في إتجاه الإقتناع بأن الهوية الوطنية هي من أهم العناصر الوطنية المعرضة للإختراق من قبل المهاجرين، بالإضافة إلى وجود صورة نمطية حول المهاجر في أوروبا ما فتئت تسبب ذلك الإرتفاع الكبير في مستويات كره الأجانب – أو الخوف منهم – إلى إنتشار ظاهرة التمييز العنصري داخل المجتمعات الأوروبية. وتبرز أهم الصور السائدة عن المهاجر القادم من جنوب المتوسط[1] – والمسلم بصفة عامة – فيما يلي[2]:

- أنه يؤمن بدين مغاير للدين المسيحي وبالتالي فإنه يمثل خطراً دينياً يتعين التوجس منه والحذر إزاءه.
- أنه يحمل مضامين ثقافية ونمطاً من العادات والتقاليد التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنسجم مع الثقافة الغربية.
- أنه يمثل خطراً ديموغرافيا، ويمكن رصد هذا الخطر من خلال مظهرين إثنين: أولاً إرتفاع معدل الولادات بين المهاجرون المسلمون، وثانياً الإنخفاض الكبير لعدد المواليد بين السكان الأوروبيون. وفي هذا الصدد تشير بعض التوقعات إلى إحتمال أن تتحول المدن الأوروبية إلى مدن ذات أغلبية مسلمة ما بين 2020-2025.
- أنه مصدر للعنف والإرهاب والتطرف، وقد تعززت هذه الصورة عقب الهجمات الإرهابية التي ضربت أقطاب العواصم الأوروبية، ورسختها التصورات الإستشراقية العنصرية، والتي رسمت صورة نمطية عن المهاجر المسلم بأنه دموي وإرهابي يعشق القتل والدماء.

وترتبط إثارة الخوف من الهجرة والمهاجرين في الغالب بالسياقات الإنتخابية، وتستثمر فيها بالدرجة الأولى أحزاب اليمين المتطرف، حيث تقتنص مثل تلك المناسبات لإثارة مشاعر العداء والكراهية للهجرة والمهاجرين، وتصويرهم بأنهم دخلاء، وأنه يجب قبولهم بأعداد محددة، وأن تضبط أدوارهم، حتى لا تقضي هذه الأقليات على الشخصية الأوروبية التقليدية. والمرجعية الأساسية التي تستند عليها هذه الأحزاب هي الإقصاء الكامل للإثنيات الأخرى سياسياً وإقتصادياً وثقافياً، والدعوة إلى إخضاعها إلى مقاربات أمنية صارمة، وتفعيل قناعة "لا للتغاضي أو عدم التسامح" بدلاً من إتباع سياسات الإندماج وتحقيق التقارب الثقافي بينها وبين المجتمع الأصلي[3].

[1] يوسف كريم، مرجع سابق، ص257

[2] المرجع نفسه، ص257.

[3] المرجع نفسه، ص258.

ولقد كانت أحزاب اليمين المتطرف في مقدمة الأصوات التي تبنت الخطاب الإسلاموفوبي في الغرب، حيث حظي موضوع "أسلمة أوروبا" بنقاش واسع في الأدبيات اليمينية في أوروبا، والذي يرى بأن المسلمين الذين يمثلون حضارة "دونية" يحصلون على مزيد من التغلغل والنفوذ بالقدر الكافي لتشكيل تهديد حقيقي للهوية الأوروبية، لذلك يجب منع الهجرة من البلدان الإسلامية نحو أوروبا المتشبعة بقيم الحرية والعلمانية والعقلانية[1].

ولقد إستطاع اليمين المتطرف أن يلتقط شعور الفرد الأوروبي بعدم الأمان وعدم الثقة في عالم متغير بشكل سريع، وخاطبه من خلال خطاب سياسي يؤكد الحاجة إلى الحفاظ على الهوية الوطنية وحماية الثقافة الأوروبية من الثقافات الدخيلة، حيث يقوم هذا الخطاب على التمييز بين الأنا والآخر[2].

وحسب ستيفان فايدنز يمكن ملاحظة توجهين أساسيين في أغلب المحاولات التي تريد تحديد مفهوم للإسلام، مفهوم قوي وآخر ضعيف. ويجب أخذ الصفتين بجدية، ففيما يتعلق بالمفهوم الضعيف؛ فإنه يسمح بالتدخل في الإسلام وتغييره وتطويره ومصالحته مع العصر وتحديثه، أما المفهوم القوي فهو ثابت لا يقبل التغيير. وإذا لم يعد الإسلام قادراً على تقديم إجابات مقنعة على تحديات العصر، فحينها يتوجب وفقاً للمفهوم القوي، إستبداله والتخلي عنه. وهكذا بالضبط ينظر نقاد الإسلام إليه، معتبرين أنه يتناقض مع قيم التنوير والحداثة، لكنها النظرة نفسها التي يدافع عنها المتطرفون الإسلاميون[3].

تصف العلوم الإسلامية التعريف القوي للإسلام بالجوهراني، لأنها تعتبر أن الإسلام غير قابل للتغيير. ولهذا الموقف نتائج خطيرة، لأنه يعتبر أنه في غياب عناصر معينة تنتمي إلى الإسلام، لا يمكن إعتبار الإسلام صحيحاً أو حقيقياً. إن الموقف الجوهراني يرى مثلاً أن الشريعة والديموقراطية لا يلتقيان، وإذا حدث وأخضع المسلمون القانون الإسلامي للديموقراطية، فإنهم يبتعدون عن الإسلام ليصبحوا مغتربين. إن إحدى مظاهر الموقف الجوهراني هي الإتفاق الذي يجمع بين المستشرقين المتطرفين الإسلاميين. فالبنسبة للطرفين يمتلك الإسلام الجوهر ذاته، والخلاف الوحيد أن المتطرفين يرونه جيداً والمستشرقين يرونه إشكالياً. لكن بالنسبة لغير الجوهرانيين، أي أولئك الذين يفهمون الإسلام وفقاً للمفهوم الضعيف، فإن الإسلام مجرد عنوان لظواهر متعددة. والبعض من منظري هذا

[1] يوسف كريم، المرجع السابق، ص258.

[2] المرجع نفسه، ص258.

[3] ستيفان فايدنز، **خطاب ضد الإسلاموفوبيا في الغرب: مناهضة بيغيدا**، ترجمة رشيد بوطيب، منتدى العلاقات العربية والدولية، دار الكتب القطرية، الطبعة الأولى، 2016، ص89.

الإتجاه يعتبرون أيّ وصف للإسلام أو الشرق مستحيلاً، ويرفضون ذلك بشكل مطلق. وآخرون يكفيهم الإعتقاد أن الإسلام منفتح على تأويلات متعددة وأنه ذو طبيعة متحولة، ووفقاً لهذه التصورات فإنه يمكن الموافقة بين الشريعة والديموقراطية، لأن الشريعة يتوجب فهمها كنظام متحول[1].

لكن هذه النظرة إلى الإسلام يعتريها ضعف جوهري، إذ لا يمكن أن تضع حدوداً معينة لما تسميه إسلاماً، بل إنها قد لا تتورع عن إدخال تغيير على الأصل. وهو ما يعني أن الإسلام قد يتخذ أشكالاً لا علاقة لها بمظاهره التاريخية، ومن المشروع أن نطرح التساؤل إن كان من الضروري التخلي عن صفة الإسلام كما تم التخلي عن صفة المسيحية والعالم المسيحي والتعويض عنها بأسماء من قبيل الحضارة الغربية والقيم الغربية[2].

إننا واعون أنه لا يمكننا أن نماهي بين القيم الغربية والدين المسيحي، بغض النظر عن العناصر المسيحية التي يمكن أن تتضمنها. ويمكن إعتبار أن الإسلام وصل إلى مرحلة مرت بها المسيحية منذ وقت طويل، إذ يتم اليوم ربط الإسلام بأفكار غريبة عن لاهوته، فأصبح من الممكن مثلاً الحديث عن نسوية إسلامية وتأويل للإسلام بشكل يجعله يقبل بالفصل بين الدين والسياسة.. إلخ، وكل ذلك ليس خاطئاً، فتلك محاولات جيدة تهدف إلى مصالحة المسلمين مع العصر. لكن في سياق هذا التفسير الجديد للإسلام أصبح من الصعب تحديد ما هو الإسلام بالفعل، ولهذا فإن الحركة المعادية لهذا التوجه تحظى أيضاً بإنتشار كبير، والحديث هنا عن التطرف الديني الذي يرى أن الإسلام – بالطريقة التي يفهمه بها – يصلح لكل عصر وزمان، مثلما كان صالحاً قبل قرون[3].

إذا كان هناك من صراع للثقافات، فهو ذلك الذي يتمحور حول محاولة تحديد مفهوم جديد للإسلام، ولا يتعلق الأمر بنا فقط، بل كذلك بالمسلمين؛ خصوصاً من يتصارعون حول الصورة التي يتوجب على الإسلام أن يأخذها. ولهذا يتوجب التحلي بالحذر إتجاه هؤلاء؛ من المسلمين وغيرهم، والذين يدعون إمتلاك حقيقة الإسلام، ففي النهاية كل يدافع عن فهمه الخاص للإسلام. وهذا يصدق على الغرب أيضاً، فمن يستطيع أن يحدد مفهوماً مطلقاً لما هو الغرب، وإذا كان هذا المفهوم موجوداً أصلاً؟![4]

[1] ستيفان فايدنز، المرجع السابق، ص ص89-90.
[2] المرجع نفسه، ص90.
[3] المرجع نفسه، ص ص90-91.
[4] المرجع نفسه، ص91.

إن مفهوم التنوير يحظى بدور مركزي في الصراع مع الإسلام، كما تبين من خلال ما سبق، وبما أن نقاد الإسلام يستندون غالباً إلى التنوير والتفكير العقلاني، فإنه يتوجب علينا أن نفترض بأن حججهم يمكن تفنيدها، وأنه يتوجب، وفقاً لقيم التنوير ذاتها، الشك في مواقفها، فهذه منهجية التفكير المتنور. ولكن العكس هو ما يحدث، فكثير ممن يستند إلى التنوير والتفكير العقلاني يعتقدون أنهم عبر هذا الإنتماء هم فوق كل أشكال النقد من طرف المعسكر الخصم، وهذا يتم عبر تزييف ذاتي بسيط وذكي في آن واحد، إذ يتم فهم العقلانية والتنوير في هذا السياق ليس كصيرورة ومنهجية ولكن كتقليد وموقف[1].

ومما لاشك فيه أن أنظمة الدول الغربية تستند إلى تقليد التنوير، ومن ينتمي إلى هذا النظام يمكن أن يزعم إنحداره من ثقافة التنوير. وإلى جانب هذا الإرتباط بجهة الدم بحقبة التنوير، هناك قرابة أخرى من جهة مكان الولادة تتعلق بالموقف المتنور: إن المرء يكون متنوراً إذا دافع عن مضمونين كلاسيكيين في فكر التنوير، نقد الدين وكونية القيم التنويرية. وفي الحقيقة لا يوجد الكثير مما يمكن أن نعترض عليه في هذا السياق، وأنا شخصياً أعتقد أن هذه القيم أكثر إقناعاً من غيرها، لكن التصريح بالإنتماء إلى هذه القيم لا يصنع مني متنوراً بالضرورة، أو بالأحرى أن كل ما أقوله يخضع لقوانين الإستدلال العقلاني، فقط لأني أنتمي إلى ثقافة تستقي قيمها من ماء التنوير. وهذا ما يفترضه أغلب منتقدي الإسلام. وهذا النوع من التفكير يمثل خطراً لأنه أفضل وسيلة لإحتكار التفكير العقلاني للذات وحجبه عن الآخرين، فكل موقف مضاد لهم هو إذن خارج فكرة التنوير، وحينها فلابد من أنه ليس عقلاني وغير متنور ولا يمكن أخذه بجدية. وكما يحتكر المتطرفون الإسلاميون مفهوم الإسلام، وينعتون كل ما لا يتوافق مع رؤيتهم بأنه غير إسلامي، فإن المنطق نفسه يسود كتابات نقاد الإسلام الذين يحتكرون التنوير لأنفسهم. وهذا الإكتفاء الذاتي الذي يطبع قراصنة التنوير، يمكن ملاحظته من خلال خطابهم المليئ بالشتائم، ويكفي هنا أن نلقي نظرة على موقع من مواقع الإنترنت التابع لهم، وكيف أنهم يتناقضون مع المبادئ القائمة لدولة الحق والقانون، حتى وإن كانت من إنجازات التنوير، مثل حرية التدين أو حرية اللباس – ويمكن هنا أن نعود إلى ما كتبه أودو أولفكوته أو رالف جيوردانو–[2].

لنعرج إذن في النهاية عن السؤال الذي تكرر طرحه وهو: إذا كان أو لماذا لم يعرف الإسلام تنويراً كما يزعم نقاده؟ إن الجواب مرتبط بفهمنا للتنوير، فإذا ما ربطنا التنوير بالظواهر التي رافقت ظهوره في أوروبا، فسيكون

[1] ستيفان فايدنز، المرجع السابق، ص ص91-92.

[2] المرجع نفسه، ص ص92-93.

من الصعب علينا أن نجد شيئاً مماثلاً له في العالم الإسلامي. ونحن لن نعترف بوجود تنوير إسلامي إلا إذا كان شبيهاً لما عندنا، وهكذا على إعتبار أن التنوير مفهوم أوروبي خالص، فسيتم فهم الإسلام بشكل جوهراني ولا يقبل التغيير. والإسلام إذن وفق هذا الرأي لا يعرف تنويراً ومعه أيضاً كل ثقافة أوروبية[1].

إن التناقض الذي يخترق هذه المقولات جلي للعيان، فإذا ما تم تعريف التنوير كحركة نشأت في أوروبا، فلماذا إذن البحث عنه في خارج أوروبا؟ وإذا ما بحثنا عن التنوير خارج أوروبا فيتوجب علينا أن نعترف بإمكانية وجود تنوير لا يقوم على فصل بين الدين والدولة ولا يختزل في نقد الدين، وليس كما يزعم النقد الشعبوي للجماهير والذي عرف طريقه حترى إلى رؤوس محايدة. ومع ذلك فإن التنوير هو أكثر من مجرد نقد للدين، فوفقاً للجملة الشهيرة لكانط، فإنه: "خروج الإنسان من حالة القصور التي يبقى هو المسؤول عن وجوده فيها، والقصور هو حالة العجز عن إستخدام الفكر عند الإنسان خارج وصاية الآخرين". ورغم أن كانط كان يهدف إلى نقد الدين ولم يكن يجد مخرجاً من القصور إعتماداً على الدين، يبدو فهمه للتنوير إذ ما دققنا فيه كأخلاق للنقد الذاتي. وفقط حين يتم إختزال التنوير في نقد الدين، يصلح إستعماله كأداة حرب ضد الإسلام، وما ينتج عن ذلك من مقولات خطيرة مثل: الإسلام لا يعرف تنويراً، وأن المسلمون قاصرون، وهو ما يترتب عنه أنهم – أي المسلمون – يحتاجون إلى من ينورهم. وهذا كان المنطق الذي برر الإستعمار وبرر التدخل في العالم الإسلامي بعد عمليات الحادي عشر سبتمبر[2].

إن من يساوي بين الغرب والتنوير يكبت في الأعماق التاريخ الأوروبي حتى القرن العشرين وغياب أي تنوير عنه. ولسنا بحاجة إلى الغوص في أعماق الثقافة والتاريخ لندرك بأن إدعائنا بأننا المتنورون وغيرنا بخلاف ذلك؛ هو إدعاء يفتقر إلى الموضوعية، ويكفي أن نلقي نظرة ثانية على مقولة كانط حول التنوير، وسأسمح لنفسي بإضافة جملتين إليها: "ونا أسهل أن يبقى المرء قاصراً، فإذا كان لدي كتاب يقوم مقام ملكة الفهم لدي، وتلفزيون يثرثر نيابة عني، ورجل دين يقوم مقام ضميري، ومحلل نفسي يفكر بدلاً مني، وطبيب يقرر لي برنامج تغذيتي، فلا أحتاج إلى أن أبذل جهداً، ولا أحتاج إلى أن أفكر، فإذا ما كان بإمكاني شراء ذلك، فآخرون سيتكفلون بالقيام بتلك المهام المضنية". أما أشكال القصور التي تصدق علينا اليوم، فيمكن لكل منا أن يجيب عنها بنفسه، لكن لتكن لدينا شجاعة التأكيد على أن إستعمال مفهوم التنوير في العلاقات بين الثقافات هو محض هراء، فبإسم

[1] ستيفان فايدنز، المرجع السابق، ص93.

[2] المرجع نفسه، ص ص93-94.

التنوير يمكننا إنتقاد كل شيئ وكل شخص، الإسلام والبابا، الهنود والجيران، ويمكننا، في تماس مع روح التنوير، إنتقاد ذواتنا أيضاً. وهذا يعني أن محاولاتنا في فصل أنفسنا عن الإسلام، وحتى إن إعتمدنا في ذلك على فكرة جميلة مثل التنوير، فإنها لن تساعدنا، لا على فهم الغرب ولا على فهم الإسلام. إن عزاءً كبيراً يتضمنه أيضاً هذا العجز عن تعريف أنفسنا والآخرين إنطلاقاً من مفاهيم معينة، فإذا ما تخلينا عن رغبتنا في فصل أنفسنا عن الآخرين، فسوف لن نحتاج البتة لفهم من نحن، وسنكون حينها وبكل بساطة جميع الناس[1].

المطلب الثاني: المهاجرون المسلمون وإشكالية الإرهاب

منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر في نيويورك وخصوصاً بعد الحرب الثانية على العراق صارت المسألة الأمنية الرهان الأساسي لكل دول العالم، لاسيما مع تأثير الإرهاب الدولي على توازن الدول وإستقلالها، لذلك كان البعد الأمني طاغياً على الإتفاقيات المنعقدة مع دول الجوار المتوسطي، والسعي إلى ترويج شعار "حماية المجتمعات الأوروبية من خطر التهديدات الإرهابية"، كما أن العمليات الإرهابية التي شهدتها عواصم بعض الدول الأوروبية – مدريد 2004، ولندن 2005، وباريس 2015 – والتي كان من بين المتورطين فيها أشخاص من أصول مغاربية، ولّد لدى الدول الأوروبية ربطاً مختزلاً بين وجود المهاجرين وعدم الإستقرار السياسي والأمني، وجعلهم يعيدون النظر في الجماعات المسلمة وثقافتها، وقد أصبح الرأي العام الأوروبي ينظر إلى الجاليات الإسلامية نظرة سلبية، وإلى "العنف الإسلامي" بأنه عنف سياسي وإيديولوجي[2].

ولقد أدت الإعتداءات الإرهابية التي طالت عدداً من الأقطار الأوروبية إلى خلق قفزة نوعية بالنسبة للتعاون الأوروبي والتوحد حول بناء أنظمة دفاع سياسية للمجابهة الإستباقية لتهديدات الإرهاب الدولي، وعلى هذا الأساس يمكن أن ندرك أيضاً طبيعة الإستراتيجية الأوروبية الموجهة لمكافحة الإرهاب، وهي إستراتيجية تتمحور حول العمل الإستباقي والحماية وتفكيك التنظيمات الإرهابية، وتتطلب هذه الإستراتيجية ضرورة إتخاذ إجراءات على المستويين الوطني والأوروبي على حد سواء[3].

[1] ستيفان فايدنز، المرجع السابق، ص ص94-95.
[2] يوسف كريم، مرجع سابق، ص260.
[3] المرجع نفسه، ص260.

إن نمو النزعات المعادية للأجانب وتصاعد نسبة التيارات اليمينية المتطرفة في مراكز إتخاذ القرار في الدول الأوروبية، ومن ثم التضييق على الجاليات العربية والإسلامية، يعتبر من المحددات التي أربكت حرية تنقل الأفراد من الجنوب إلى شمال المتوسط، كما أن بعض الأحداث المعزولة قد شكلت إحدى أدوات تحريك مخزون الحقد والعنصرية. وهكذا فإن الموقف الأمني الغربي يبقى حبيساً لنظرة تعزوا مشكلة التطرف أو الإرهاب إلى الدين الإسلامي وثقافة المهاجرين[1].

ويذهب الكاتب والمحلل كريستوفر كالدويل في كتابه "قضايا الهجرة والإسلام"، إلى أن مشكلة أوروبا الأساسية هي مع الإسلام بصفة خاصة، ومع قضية الهجرة بصفة عامة. إذ تعبر عن قلقها من أن تفرض الجاليات المسلمة في أوروبا قيمها وعاداتها وأفكارها على المجتمع الأوروبي وإنخراط الأجيال الجديدة في العمل السياسي مما ينعكس على مطالبهم وسلوكهم الإنتخابي، والتخوف من فتح وإعادة النظر في قضايا مجتمعية يعتقد الأوروبيون أنها قد حسمت إلى الأبد. ولا تشكل التعبيرات القوية عن الهوية الإسلامية البعد الوحيد للمشكلة، فهي تتزامن مع مرور المجتمعات الأوروبية بأزمة حقيقية في الهوية، وفي تحديد القيم الأوروبية التي يريد المجتمع أن يدافع عنها في مواجهة القيم الإسلامية. ويربط بعض الأكاديميين هذه الأزمة بعجز المشروع الأوروبي على تقديم هوية بديلة للهويات القومية التي عمل على إضعافها، فقد ثبُت فشل فكرة التعددية الثقافية وهويات ما بعد الحداثة؛ أي تجاوز الإنتماءات الإثنية والقومية التي كانت سبباً في إندلا ع حروب دموية عنيفة في أوروبا خلال النصف الأول من القرن العشرين[2].

إن التوجس الأوروبي من الإلتقاء بين الهجرة والإرهاب وإن كان وارداً على خلفية أحداث سابقة هزت عواصم أوروبية، هو أمر مبالغ فيه إلى درجة أن الدفع به إنما يراد به تبرير النزوع الأوروبي المفرط في إنتهاج المقاربة الأمنية في التعاطي مع مشكلة الهجرة، وكذلك لتبرير الأعمال العنصرية التي تمارس ضد المهاجرين بالدول الأوروبية، فذريعة الإرهاب لم تكن سوى أداة وذريعة وإيديولوجيا تستخدمها القوى المعادية للإسلام كلما إقتضت الحاجة للنيل من المهاجرين[3].

[1] يوسف كريم، المرجع السابق، ص ص260-261.

[2] خديجة بتقة، مرجع سابق، ص55.

[3] يوسف كريم، المرجع نفسه، ص262.

ويرى إنجمار كارلسون أن الشرط الجوهري لنجاح عملية إندماج المهاجرين يتمثل في قدرة الغرب على التعرف على الوجوه المختلفة للإسلام، والتباين بين المهاجرين المسلمين، عوضاً عن الإستسلام للمقولات والمفاهيم المغلوطة، كتلك التي تقول: "عندما يتلاشى الخطر الأحمر تقدم الخطر الأخضر ليحل مكانه". إن دعاوى من هذا النوع تحمل مخاطر إستغلالها لتعزيز الإحساس بالوحدة الأوروبية، وهو إحساس بدأ بالتضائل الآن بعد أن وصل إلى ذروته في نهاية الثمانينات. إن وجود ما يزيد عن عشرة ملايين مسلم في أوروبا الغربية، والإعتراف بحقيقة أن الهجرة الإسلامية ستتواتر، يفرض طرد الهواجس التي تدفعنا لرؤية هؤلاء المهاجرين ككتلة إسلامية عظيمة التجانس، تزحف تحت رايات الإسلام الخضراء حاملة السيوف المعقوفة في يد والقرآن في اليد الأخرى لأجل إنتزاع فراديس الرفاهية الإجتماعية في الغرب[1].

لقد دفعت التطورات الإجتماعية والسياسية والفكرية التي عرفتها أوروبا بعد عصر النهضة والتنوير إلى الإعتقاد في الوعي الجماعي الأوروبي بضرورة إنسحاب الدين من الحياة العامة وبأن الحداثة تؤدي حتماً إلى العلمانية، لذلك وبالرغم من أن أوروبا قبلت بالمهاجرين المسلمين، إلا أنها لم تقبلهم كما هم بدينهم وثقافتهم، والتي يجادلون أنها تتعارض مبدئياً مع القيم الكونية التي تقوم عليها أوروبا، قيم الحرية والديمقراطية والعلمانية[2].

والمهاجر المسلم حسب الصورة التي تقدمها وسائل الإعلام الأوروبية ليس هو المواطن وإنما هو الآخر، بغض النظر عن الجيل الذي ينتمي إليه والجنسية التي يحملها والأفكار التي يتشبع بها. وتزداد هذه القناعة عند وقوع أحداث عنف[3]، حيث أنها تأخذ شكلين متباينين من حيث التعامل الأمني والوصف الإعلامي: الشكل الأول هو إعتداءات إرهابية يقوم بها أوروبيون منحدرون من أصول إسلامية، والشكل الثاني هو هجومات مسلحة يقوم بها أوروبيون أصليون.

إن الإسقاطات الأمنية الأوروبية للهجرة على الهوية والإرهاب هي عملية من قبيل "كل سلب تعيّن"، وأن الإثبات لا يعرف إلا من خلال النفي، فالعقل الأوروبي لا يرى العالم إلا من خلال تقابل الأطراف، فهو عندنا يتخذ طرفاً ما على أنه "آخر" بالنسبة له، فإنه يبنيه بناءً جديداً ليضمنه جميع أنواع السلب أو النفي التي تسمح بتحديد الهوية الأوروبية تحديداً إيجابياً. وعليه فإن العقل الأوروبي لا يستطيع التفكير في المستقبل إلا من خلال

[1] يوسف كريم، المرجع السابق، ص262.
[2] المرجع نفسه، ص263.
[3] المرجع نفسه، ص263.

سيناريوهات يرسم فيها لنفسه "الآخر" الذي يمثل العدو المنتظر، وهكذا يصبح الإسلام وعاءً لكل ما لا يرغب فيه الغرب ولكل ما يخاف منه، وبالتالي فالإسلام بوصفه "آخر" فإنه يضم المهاجرين كمصدر تهديد محتمل، ويضم الإرهاب الذي يهدد الغرب ومصالحه[1].

[1] يوسف كريم، المرجع السابق، ص 263.

إستنتاجات الفصل الثالث

إنطلاقاً مما تناولناه خلال هذا الفصل يمكننا إستنتاج ما يلي:

- أن العقيدة الأمنية للدول الأوروبية تنطلق أساساً من ضرورة تحقيق الأمن بمفهومه الشامل، وهو ما يؤدي إلى بروز سياسات أمنية من قبيل الإندماج والتعددية الثقافية، وهذا من أجل التحكم في الديناميكية السياسية والإجتماعية للثقافات الدخيلة التي يكون مصدرها أساساً المهاجرون، وعلى وجه الخصوص المهاجرون المسلمون الذين يمثلون ثقافة وقيماً مختلفة تماماً عن الثقافة والقيم الأوروبية.
- إن تفشي مظاهر العنف والجريمة ضد المسلمين في أوروبا يثبت بمكان فشل السياسات الرامية إلى إقرار التعددية الثقافية في المجتمعات الأوروبية. كما ينذر في المقابل بإحتمال بزوغ مأزق أمني داخل المجتمعات الأوروبية بسبب ردود الفعل الإنتقامية التي قد يقدم عليها أوروبيون من أصول مسلمة في ضل فرضية الإغتراب ومن ثم الإستغلال أو التوظيف السياسي لهؤلاء من قبل الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية.
- لقد ساهمت الأصول المسلمة لجنسية منفذي الإعتداءات والتفجيرات الإرهابية التي إستهدفت تباعاً كل من نيويورك 2001، مدريد 2004، لندن 2005، في ترسيخ إعتقاد لدى الدوائر الأمنية الأوروبية يقضي بأن الإرهاب والإسلام هما وجهان لعملة واحدة، وهو الإعتقاد الذي أدى إلى بروز إشكالية أمنية تتعلق بالمهاجرين المسلمين.
- تلعب أحزاب اليمين المتطرف في أوروربا دوراً كبيراً في ترسيخ الرؤية الأمنية القائمة على التوجس من الإسلام والمسلمين وربطهم بالإرهاب. فحسب هذه الأحزاب يمثل المهاجرون المسلمون تهديداً للحياة الإجتماعية والسياسية في أوروبا بسبب ما يحملونه من قيم وثقافة مختلفة، وهي تتحجج في ذلك عبر ربط الإسلام بالإرهاب ومظاهر العنف والتطرف. ومن خلال مجموعة من التدابير والإجراءات الأمنية التي تبنتها بعض الدول الأوروبية، يمكن الجزم بنجاح التوجهات اليمينية في التأثير على الجماهير من جهة، وتحديد ملامح العقيدة الأمنية للدول الأوروبية من جهة أخرى، فمن أمثلة تلك التدابير نجد قوانين منع الحجاب بفرنسا وبلجيكا وحظر الآذان في ألمانيا وسويسرا ومناهضة بناء المساجد في ألمانيا.
- تجسد توجهات العقيدة الأمنية الأوروبية بخصوص قضايا الهوية الأوروبية والمهاجرون المسلمون والإرهاب، عدم فهم واضح وصريح للدين الإسلامي. وهذا التجسيد يؤكد على البعد السياسي الذي تأخذه ظاهرة

الخوف من الإسلام، فظاهرة الخوف من الإسلام ليست بالظاهرة المجتمعية فقط، بل هي أعمق من ذلك، فهي تتغلغل في عمق دوائر ومراكز صناعة القرار الأمنية والإستراتيجية في أوروبا.

خاتمة

لابد من الإشارة إلى أنه من قبيل الإجحاف أن يتم تعريف ظاهرة الإسلاموفوبيا إنطلاقاً من الإسلام، فالإسلام دين تسامح ومحبة وتنمية، والخوف منه هو أمر غير مبرر أبداً. ومما يزيد من حجم هذا الإجحاف أنه لم يسبق وأن سمعنا أو قرأنا مصطلح "المسيحوفوبيا"، وهذا إن دل على شيئ فإنه يدل على عداء ضمني للإسلام لا يخرج عن صيرورة عجلة التاريخ الأوروبي الذي حارب الإسلام جهراً عبر شنه لحروب صليبية دموية أدت إلى قتل وتجويع وتشريد المسلمين والقضاء على الإسلام ومظاهره في دول أوروبية عدة كإسبانيا وإيطاليا، مع بقاءه صامداً ولكن ضمن حدود ضيقة في بعض مناطق ودول جنوب شرق أوروبا.

ولقد تطورت الحروب الصليبية لتحيد عن نطاق عدائها المبين والمعلن ضد الإسلام والمسلمين وتأخذ شكلاً جديداً يقوم على حرب الأفكار والتنظير الفكري المناهض للإسلام، وهذا تحت جناح الإستشراق وما يتضمنه من مشاعر إستعلائية وفوقية تقوم على رفض الآخر الشرقي، وبالأخص الشرقي المسلم، الذي هو حسب الإستشراق يفتقد إلى الحضارة وهو إنسان عدائي وقاسي ومتوحش وبالتالي فلابد من تحضيره. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الإستشراق إرتبط في بادئ الأمر بالإستعمار الأوروبي للشرق الإسلامي وسلب ثرواته ومحاربة الإسلام.

ومع التطور النوعي الذي عرفته الدراسات الأمنية وإتساع مضامين الأمن مع نهاية الحرب الباردة وإنهيار المعسكر الشرقي، فقد إزداد التركيز على الإسلام ومناصبته العداء، فالواقع الأمني الجديد لم يعد يقتصر على المفهوم الصلب للأمن الذي رسمته معاهدة وستفاليا، والذي يقضي بأن الأمن إنما هو الأمن القومي الرامي أولاً وأخيراً إلى تحقيق أمن الدولة فحسب، أي حماية جميع ما ينصرف إليه مفهوم الدولة من أبعاد وجوانب مادية، كالحدود البرية والجوية البحرية، والثروات الباطنية، ومناطق النفوذ، والحلفاء، والمنشآت العسكرية، والأبنية القاعدية.. إلخ، فهذه المضامين إتسعت لتشمل الأمن الإنساني؛ الحضاري والقيمي، فبمقتضى المفهوم الشامل للأمن فإنه لابد من حماية القيم ومكتسبات الحضارة المتراكمة عبر التاريخ. لقد أصبح التهديد والخطر أمرين شائعين يسهل القول أو الإحساس بهما، وهنا يبرز الإسلام كدين وكبعد حضاري ينطوي على العديد من القيم والأفكار المتعارضة تماماً مع مكتسبات الفرد الأوروبي والحضارة الغربية الأوروبية التي ينتمي إليها.

وعندما نأتي على ذكر مكتسبات الحضارة الغربية الأوروبية المتراكمة عبر التاريخ، فإنه لابد لنا وأن نأتي على ذكر الحداثة الأوروبية، والتي تعد مقوماً جوهرياً من مقومات الحضارة الغربية، فالحداثة رسخت ما أفرزه التنوير من فصل الدين عن الدولة وإقصاء المسيحية من السياسة العامة في أوروبا، وعززت قيم الحرية والديموقراطية

والإقتصاد الحر، وذلك عبر ما زعمته من تحرير للعقل البشري وتغليب التفكير العقلاني. وقد سارت الحداثة هي الأخرى في منحى الإستشراق، ودعت إلى تعميم القيم الأوروبية نضراً لتفوقها ومثاليتها. وعليه فإن إتساع مضامين الأمن جعل الإسلام يدرك من منطلق التهديد والخطر، فالإسلام في ظاهره يعارض هذه القيم ولا يتوافق مع ما تدعوا إليه، وهو ما جعل العقيدة الأمنية الأوروبية تلتفت إلى المهاجرين المسلمين في أوروبا، على إعتبار أنهم المنفذ الوحيد للإسلام حتى ينشر قيمه ومبادئه في المجتمع الأوروبي، بل وليأخذ له حصة في رسم السياسة العامة في هذه الدول. ومن ثم بات التوجس من هؤلاء المهاجرين أمراً ضروريا ولابد منه إذا ما أرادت أوروبا الحفاظ على أمنها المجتمعي والثقافي، ومن ثم حماية أمنها السياسي.

وقد كانت الأحزاب اليمينية المتطرفة في مقدمة الأصوات التي تبنت خطاباً معادياً للإسلام والمهاجرين المسلمين في أوروبا، وقد كان لهذا التبني أثره العميق في رسم توجه العقيدة الأمنية الأوروبية تجاه الإسلام والمسلمين وقضايا المهاجرين بصفة عامة، والمسلمون منهم بصفة خاصة، بعد النجاح اللافت الذي حققته هذه الأحزاب مع مطلع تسعينيات القرن الماضي ووصولها لمراكز صنع القرار في بعض الدول الأوروبية. وهو الصعود الذي تزامن وشيوع مصطلح الإسلاموفوبيا بعد التقرير الذي أصدرته لجنة رانميد تراست البريطانية. وتؤكد أحزاب اليمين على التهديد الهوياتي الذي يشكله الإسلام والمسلمون على الهوية الأوروبية، خاصة في ضل التوافد الكبير للمهاجرين القادمين من دول إسلامية صوب دول شمال المتوسط لأسباب معيشية وإجتماعية بالدرجة الأولى، وبدء ظهور المسلمون من الجيل الثاني وربما الثالث في أوروبا، وهي أجيال متعلمة وتتكلم لغة الدولة الأصلية بطلاقة. يُضاف إلى هذا الإنتشار المريب للإسلام عبر أقطار الدول الأوروبية وإعتناقه من قبل الأفراد الأوروبيين أنفسهم.

وقد ساعدت أحداث الحادي عشر سبتمبر في تأجيج ظاهرة الخوف من الإسلام وتنامي مشاعر الكراهية ضد المسلمين في أوروبا، خاصة بعد التفجيرات التي ضربت عواصم بعض الدول الأوروبية، مدريد 2004، ولندن 2005، حيث لوحظ تفشي مظاهر العنف والجريمة ضد المسلمين ومقدساتهم في أوساط المجتمعات الأوروبية، وتشكل بعض الحركات النازية المعادية للإسلام، ولعل ابرزها حركة "الوطنيين الأوروبيين ضد أسلمة الغرب" في ألمانيا، والمعروفة بإختصار "بيغيدا". فقد أصبح الإسلام مرادفاً للعنف والإرهاب، وهو ما يبرر حسب هذه التنظيمات المعادية للإسلام ردود الفعل العنيفة ضد الإسلام والمسلمين في أوروبا.

وقد ساهمت الدراسات الأكاديمية ووسائل الإعلام الغربية في بلورة مفاهيم من قبيل "التطرف الإسلامي" و"الإسلام السياسي"، وهي مفاهيم تطرح علامات إستفهام كبيرة حولها، فهل تكفي تفجيرات أو هجمات دامية

قام بها أشخاص مسلمون لأجل ممارسة التعميم على الإسلام كله وإعتباره مرادفاً للعنف والتطرف؟! وهل يصدُق إدعاء فئات معينة تبنيها لتعاليم الإسلام في العمل السياسي حتى يُنسب إليها الإسلام؟! ويمكننا أن نلمس تفسيراً لهذه الإسقاطات المفاهيمية من خلال طرح إدوارد سعيد في كتابه الإستشراق الذي يفترض وجود علاقة وثيقة بين السلطة والمعرفة. وفي هذا الصدد يكفي أن تكون أوروبياً حتى تفلت جريمتك من تهمة الإرهاب، وأن تكون أوروبياً من أصول مسلمة حتى تصنف جريمتك في خانة العمل الإرهابي. ومن ثم فإن الإسقاطات الأمنية على الجريمة والعنف تتخذ من الإسلام مرجعاً، بل هدفاً إن صح التعبير.

وتهدد ظاهرة الإسلاموفوبيا أوروبا بالقدر الذي تأخذ فيه المشاعر القومية في العودة من جديد، فصحيح أن الخوف من الأجانب يقتصر حالياً على الإسلام والمسلمين دون غيرهم، إلا أنه قد يتطور مع مرور الوقت ليعود إلى الشكل الذي كان عليه قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو الشكل الذي يرفض الآخر الذي لا ينتمي إلى قومية واحدة، وهو الرفض المتسم بالكره والعداء الشديدن للآخر المزعوم، وهنا يمكننا ذكر مثالي النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا. وهذه العودة المحتملة للمشاعر القومية من شأنها إدخال أوروبا في حالة من الفوضى وإنعدام الأمن، وبدرجة أعنف، إغراقها في مستنقع الحرب والدماء مجدداً.

قائمة المراجع

أ/الكتب:

أولاً: باللغة العربية

1/ أحمد عبد الحميد غراب، **رؤية إسلامية للإستشراق**، بيرمنجهام، المنتدى الإسلامي، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

2/ أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2007.

3/ محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، عمان، الطبعة الأولى، 2005.

4/ ستيفان فايدنز، **خطاب ضد الإسلاموفوبيا في ألمانيا والغرب: مناهضة بيغيدا**، ترجمة رشيد بوطيب، منتدى العلاقات العربية والدولية، دار الكتب القطرية، الطبعة الأولى، 2016.

5/ عبد الرزاق مقري، **صدام الحضارات: محاولة للفهم – أبعاد وأسباب ومآلات العدوان الأمريكي على الأمة الإسلامية**، مصر– المنصورة، دار الكلمة، الطبعة الأولى، 2004.

6/ تركي بن خالد الظفيري، **الإستشراق عند إدوارد سعيد – رؤية إسلامية**، المملكة العربية السعودية، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، الطبعة الثانية.

ثانياً: باللغة الإنجليزية

1/ Brian Forst, **Terrorism**, **and Public Policy**, Cambridge University Press, 2009.

2/ Chris Allen, **Islamophobia**, United Kingdom, MPG BOOKS Group, 2010.

ب/ الرسائل العلمية

1/ علاء عبد الحفيظ محمد محمد عبد الجواد، العلاقة بين الأمن القومي والديموقراطية: دراسة لتأثير أزمة 11 سبتمبر على الديموقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009.

2/ قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2010-2011.

3/ رائد أحمد غنيم، الخوف الغربي من الإسلام: أسبابه ووسائله وآثاره، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

4/ خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2007-2008.

5/ خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013-2014.

ج/ المجلات والدوريات

أولاً: باللغة العربية

1/ جارش عادل، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد الأول، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين – ألمانيا، 2017.

2/ هاني الدحلة، "التمييز بين المقاومة والإرهاب: وجهة نظر قانونية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 11، الجمعية العربية للعلوم السياسية، القاهرة، 2006.

3/ يوسف كريم، "المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية والإرهاب"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد الثالث، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين – ألمانيا، 2017.

4/ محمد أحمد النابلسي، "جنون الإسلاموفوبيا"، **الكتاب العربي للعلوم النفسية**، العدد 38، مؤسسة العلوم النفسية العربية، 2015.

5/ محمد قيراط، "الإعلام العربي الموجه للآخر والحوار بين الإسلام والغرب"، **مقالة**، بدون تاريخ.

رابح زغوني، "الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافية"، **المستقبل العربي**، العدد 421، 2014.

6/ معتز الخطيب، "ظاهرة كراهية الإسلام: الجذور والحلول"، العدد 17، ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد 5، 2008.

ثانياً: باللغة الإنجليزية

1/ Alfredo Alietti and Dario Padovan, "Religious Racism. Islamophobia and Antisemitism in Italian Society", **Religions**, vol 4, 2013.

2/ Martijn de Koning, "Defining and Understanding Islamophobia in Europe", **Article**, H-Net Reviews in the Humanities and Social Sciences, 2013.

د/التقارير الدولية

1/ Chair of the Commission: professor Gordon Conway, "Islamophobia: A Challenge for Us All", **Report of the Runnymede Trust Commission on British Muslims and Islamophobia**, the Runnymede Trust, 1997.

2/ EUMC, "Muslims in the European Union: Discrimination and Islamophobia" **Report**, 2006.

هـ/ المعاجم والقواميس

أولاً: باللغة العربية

1/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، **قاموس الطلاب**، مراجعة وتدقيق شهاب الدين أبو عمرو، المغرب – الدار البيضاء، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 2003.

ثانياً: باللغة الإنجليزية

1/ Oxford Learner's Pocket Dictionary, Oxford University Press, Fourth Edition, 2015.

و/ المواقع الإلكترونية

1/ زكريا حسين، "الأمن القومي"، أنظر: http://www.politics-ar/index.php/permalink/3056.html

2/ مازن مطبقاني، مركز المدينة المنورة لدراسات وبحوث الإستشراق، أنظر: http://www.madinacenter.com/post.phd?Data

3/ محمد سعد أبو عامود، "المفهوم العام للأمن"، مركز الإعلام الأمني، أنظر: https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/8750fe39-a0b2-429e-a958-5ed80626c5e3_المفهوم%20العام%20للأمن%20.pdf

4/ خديجة عرفة محمد، "مفهوم الأمن الإنساني والإستخدامات المتناقضة للمفاهيم – الجزء الأول"، أنظر: http://www.djazairess.com/elayem/42011، 2009/08/01.

5/ الإسلاموفوبيا في الغرب، أنظر: http://www.aljazeera.net/amp/programs/in-depth/2013/2/9/الإسلاموفوبيا-في-الغرب ، 2013/02/09.

ملخص الدراسة

أ/ باللغة العربية

تمتد ظاهرة الإسلاموفوبيا عبر التاريخ، فالخوف من الإسلام والعداء له ليس بجديد أبداً، فهو لطالما كان موجوداً لدى الإنسان الغربي، وقد بدأ هذا العداء مع نزول الوحي على الرسول صلّى عليه وسلم في القرن السابع ميلادي، وقد أخذ هذا العداء للإسلام شكل الصدام المباشر ضد الإسلام والمسلمين، ممثلاً في الحروب الصليبية. وقد إستمرت هذه الحروب وأخذت شكلاً عدائياً مباشراً آخر هو الإستعمار الغربي للشرق الإسلامي، حيث وبالإضافة إلى الأهداف الإقتصادية والجيوإستراتيجية التي عمل المستعمر الغربي على تحقيقها، فقد تم العمل كذلك وبشكل أساسي، على تحقيق أهداف صليبية تتمثل في نصرة المسيحية وتشويه الإسلام والقضاء على مظاهره. وقد تبلورت الحركة الإستعمارية الغربية للشرق الإسلامي بشكل خاص في ضل الدراسات الإستشراقية القائمة على المركزية الغربية في جميع مناحي الحياة؛ سياسياً وثقافياً وإقتصادياً، وتستند هذه المركزية على إفتراض التفوق الغربي وسمو العرق الأوروبي على غيره من الأجناس التي تفتقد – حسبها – إلى مقومات الرقي والحضارة. وما نشهده اليوم من ظاهرة الإسلاموفوبيا هو في الواقع أحدث أشكال العداء الغربي للإسلام، والذي يأخذا طابعاً فكرياً وبعداً نفسياً بعيداً عن العدوان المادي وإراقة الدماء.

ويأتي العداء الغربي للإسلام في سياق الخوف من بروز منافس قوي للمسيحية، أو بالأحرى، للحضارة الغربية والقيم والثقافة التي تنطوي عليها. وعليه يمكن تصنيف هذا العداء في خانة الصراع التاريخي الأزلي بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، وهو الطرح الذي يذهب صمويل هنتنغتون إلى تأكيده في كتابه صدام الحضارات حينما جادل وبشكل لافت على أن صراع الحضارات إنما هو بالدرجة الأولى صراع بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية.

ومع التطور النوعي الذي شهده مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة وإتساع مضامينه لتشمل أبعاد قيمية وثقافية، فقد تعزز العداء الغربي للإسلام، فالإسلام ومن منظور المفهوم المعاصر للأمن هو في حقيقة الأمر مصدر تهديد للحضارة الغربية لأنه يمثل قيماً وثقافة متعارضة مع تلك التي يتبناها المجتمع الغربي. وقد إتسع نطاق الخوف من الإسلام وإمتد إلى نفسية المجتمعات الغربية نفسها بعد أن كان يقتصر على الحكومات وصناع القرار – الحروب الصليبية والحركة الإستعمارية – ومما زاد من حجم هذا الخوف كل من الأحزاب اليمينية المتطرفة ووسائل الإعلام – بالإضافة إلى أحداث الحادي عشر سبتمبر وتفجيرات مدريد ولندن – والتي أصبحت تنقل صورة مشوهة وخاطئة عن الإسلام والمسلمين وتروج لخطاب الكراهية.

إن هذا الإنتشار الواسع لظاهرة الخوف من الإسلام في الأوساط الشعبية والسياسية الأوروبية أدى إلى بروز تحديات أمنية جديدة تتماشى والتحول النوعي على مستوى مفهوم الأمن، ومن جملة هذه التحديات نجد التحدي المجتمعي والثقافي، وينصرف التحدي هنا إلى إيجاد السبل نحو كيفية الحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع الأوروبي ومكافحة مظاهر العنف والجريمة التي بدأت تتفشى ضد المسلمين في هذه المجتمعات، هذا من جهة، ومن جهة ثانية البحث في سبل الحفاظ على الهوية والثقافة الأوروبية وحمايتها من الثقافات الدخيلة. ولكن الملاحظ في التعامل الأمني الأوروبي مع هذه التحديات هو إفتراضها للإسلام والمسلمين المصدر الأساسي والفعلي للتهديد في كل ما يحدث، وهو ما يظهر بشكل واضح من خلال بروز إشكالية الإسلام – وربطه بالتطرف والإرهاب – والمهاجرين المسلمين وما يشكلونه من خطر على الثقافة الأوروبية.

ب/ باللغة الإنجليزية

The phenomenon of Islamophobia has spread throughout history, fear of Islam and hostility to it is not new at all, it has always existed in the Western man. This hostility began with the revelation of the Prophet peace be upon him in the seventh century . This hostility to Islam took the form of a direct clash against Islam and Muslims, represented in the Crusades. It continued later in another new form, which is the colonial movement, in addition to the economic and geo-strategic goals that the Western colonizer worked on, the main objectives of the colonialists were to support Christianity, to distort Islam and to eradicate its manifestations. The Western colonial movement of the Islamic East has developed especially in the light of oriental studies, which acknowledge Western centralism in all aspects of life, politically, culturally and economically. This centralism is based on the assumption of Western supremacy and European ethnicity on other races that lack the elements of advancement and civilization. Today, Islamophobia is the latest form of Western hostility to Islam, which takes on an intellectual dimension and a psychological dimension away from physical aggression and bloodshed.

Western hostility to Islam comes in the context of fear of the emergence of a strong competitor to Christianity, or rather, of Western civilization and the values and culture involved. This antagonism can be categorized as the historical conflict between the Islamic East and the Christian West. Samuel Huntington, in his book The Clash of Civilizations, goes on to point out that the clash of civilizations is primarily a conflict between Islamic civilization and Western civilization.

With the qualitative evolution of the concept of security after the end of the Cold War and the broadening of its contents to include valuable and cultural dimensions, Western hostility to Islam has been strengthened. Islam and the

contemporary concept of security is in fact a threat to Western civilization because it represents values and cultures that are contrary to those of the Western individual. The fear of Islam has spread to the psyche of the Western societies themselves, having not been limited to just governments and decision-makers anymore - the Crusades, the colonial movement - and the fear of Islam has increased due to both extreme right-wing parties and the media – on top of 11 September attacks, and Madrid & London bombings - which are distorting the image of Islam and Muslims and promotes hate speech.

This widespread of the phenomenon of fear of Islam in the European popular and political circles led to the emergence of new security challenges in line with the qualitative transformation at the level of the concept of security. Among these challenges is the social and cultural challenge. The challenge here is to find ways to preserve the unity and cohesion of the European community and to combat the violence and crime that has begun to spread against Muslims in these societies, on the one hand, and on the other, to explore ways of preserving European identity and culture from exotic cultures. What is noticeable in the European security deal with these challenges is its assumption of Islam and Muslims as the primary and actual source of threat in everything that happens, which is clearly manifested by the emergence of Islamism - and link it with extremism and terrorism - and to Muslim immigrants and their threat to European culture.